

Distr.: General
1 June 2009
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها السابعة عشرة
١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ و ٤-١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩

المحتويات

الصفحة	الفصل
٣	الأول - المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات بشأنها أو يوجه انتباهه إليها
٣	ألف - مشروعا مُقَرَّرَيْن أوصت اللجنة بأن يعتمدهما المجلس.....
٣	مواعيد اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها للفترة ٢٠١٠/٢٠١١.....
٣	اعتماد تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها السابعة عشرة وجدول الأعمال المؤقت لدورها الثامنة عشرة
٤	باء - المسائل التي وجه انتباه المجلس إليها
	القرار ١/١٧
٤	خيارات السياسات والتدابير العملية الرامية إلى التعجيل بالتنفيذ في مجالات الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر في أفريقيا
	القرار ٢/١٧
٥٣	الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول النامية الجزرية الصغيرة من خلال تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنفيذ.....



	القرار ١/١٧
٥٥	مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
٥٥	موجز الرئيس رؤية مشتركة
٦٣	الثاني - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - دورة السياسات: (أ) الزراعة؛ (ب) التنمية الريفية؛ (ج) الأراضي؛ (د) الجفاف؛ (هـ) التصحر؛ (و) أفريقيا.
٦٧	الجزء الرفيع المستوى
٩٥	الثالث - مسائل أخرى
٩٧	الرابع - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة
٩٨	الخامس - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة
٩٩	السادس - المسائل التنظيمية ومسائل أخرى
٩٩	ألف - افتتاح الدورة ومدتها.
١٠٠	باء - انتخاب أعضاء المكتب
١٠٠	جيم - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
١٠٢	دال - الحضور.
١٠٣	هاء - الوثائق

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي اتخاذ إجراءات
بشأنها أو يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروعا مُقرَّرين أوصت اللجنة بأن يعتمدهما المجلس

١ - توصي لجنة التنمية المستدامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعين
المقررين التاليين:

مشروع المقرر الأول

مواعيد اجتماعات لجنة التنمية المستدامة خلال دورتها للفترة
٢٠١١/٢٠١٠*

يقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تُعقد الدورة الثامنة عشرة للجنة
التنمية المستدامة (الدورة الاستعراضية) في الفترة من ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠،
وأن يُعقد الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة التاسعة عشرة للجنة في
الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، وأن تُعقد الدورة التاسعة عشرة للجنة
(دورة السياسات) في الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١.

مشروع المقرر الثاني

اعتماد تقرير لجنة التنمية المستدامة عن دورتها السابعة عشرة وجدول
الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة**

يحيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي علما بتقرير لجنة التنمية المستدامة عن
دورتها السابعة عشرة ويقر جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة بالصيغة
الواردة أدناه.

جدول الأعمال المؤقت

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرتان ١٠ و ١١.

** للاطلاع على المناقشة، انظر الفصلين الرابع والخامس.

- ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.
- ٣ - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠١٠-٢٠١١ - الدورة الاستعراضية:
- (أ) النقل؛
- (ب) المواد الكيميائية؛
- (ج) إدارة النفايات؛
- (د) التعدين.
- ٤ - إطار عمل مدته عشر سنوات للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- ٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة عشرة للجنة.
- ٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة عشرة.

باء - المسائل التي وجه انتباه المجلس إليها

- ٢ - يوجه انتباه المجلس إلى القرارات والمقررات التالية التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابعة عشرة، وإلى موجز الرئيس المعنون "رؤية مشتركة":

القرار ١/١٧

خيارات السياسات والتدابير العملية الرامية إلى التعجيل بالتنفيذ في مجالات الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر في أفريقيا

إن لجنة التنمية المستدامة،

إذ تعيد تأكيد إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، الذي يشمل أموراً من بينها المبدأ ٧ من المبادئ الواردة فيه، القائل بوجود مسؤوليات مشتركة وإن كانت متباينة، وجدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، القرار الأول، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة د/١٩ - ٢، المرفق.

جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)، وإعلان بربادوس^(٦)، وبرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٧)، وإعلان موريشيوس^(٨)، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية^(٩)، وبرنامج عمل بروكسل للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(١٠)،

وإذ تعيد تأكيد الإعلان السياسي^(١١) المعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لتلبية "احتياجات أفريقيا الإنمائية، حالة تنفيذ مختلف الالتزامات المتعلقة بها والتحديات الماثلة أمامها وسبل المضي قدما من أجل الوفاء بها"، وإذ تعيد كذلك تأكيد التزامها بتوفير الدعم اللازم لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا وتعزيز هذا الدعم، وإذ تشدد على أن القضاء على الفقر، لا سيما في أفريقيا، هو التحدي الأكبر الذي يواجهه العالم اليوم، وإذ تبرز أهمية دفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام على نطاق واسع باعتباره أمرا حيويا لإلحاق أفريقيا بركب الاقتصاد العالمي،

وإذ تسلّم بأن البلدان الأفريقية تواجه مشاكل وقيودا في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر، وإذ تشدد على أنه ينبغي التصدي بشكل واف لتلك المشاكل والقيود،

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٧) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٨) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول.

(٩) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(١٠) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، بروكسل، بلجيكا، ١٤-٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١ (A/CONF.191/13)، الفصل الأول، الفقرات ١٠-٦٧.

(١١) قرار الجمعية العامة ١/٦٣.

وقد عقدت العزم على اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة من أجل إزالة العقبات التي تحول دون الأعمال التام لحقوق الشعوب التي تزرع تحت نير الاستعمار والاحتلال الأجنبي، وهو الأمر الذي يمس كرامة الإنسان ويحط من قدره، ويجب مكافحته وإنهاؤه،

وإذ تسلم بالحاجة إلى موارد مالية جديدة وإضافية من جميع المصادر من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإذ تدرك الدور الأساسي الذي تؤديه المساعدة الإنمائية الرسمية باعتبارها حافزا للمصادر الأخرى لتمويل التنمية،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١٢)، وتوافق آراء مونتييري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية^(١٣)، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية المعتمد في مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتييري، المعقود في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨^(١٤)،

وإذ ترحب بالجهود المتزايدة الرامية إلى تحسين نوعية المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة أثرها الإنمائي، وإذ تدرك أن منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يقدم جنبا إلى جنب مع المبادرات الحديثة العهد مثل المنتدى الرفيعي المستوى المعنيين بفعالية المعونة واللذين أصدرتا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨^(١٥)، إسهامات مهمة في جهود البلدان الملتزمة بها، بطرق من بينها إقرار المبادئ الأساسية للملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق وإدارة النتائج؛ وإذ تضع في الاعتبار أيضا أنه لا توجد صيغة واحدة ملائمة لجميع الحالات من شأنها أن تضمن فعالية المساعدة، وأنه يلزم أن تُراعى الأوضاع الخاصة بكل بلد مراعاة تامة،

وإذ تؤكد من جديد أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة هي ركائز مترابطة للتنمية المستدامة يُعزز بعضها بعضا،

وإذ تؤكد من جديد أيضا أن القضاء على الفقر وتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تمثل أهدافا شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة،

(١٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(١٣) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتييري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١٤) قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق.

(١٥) A/63/539، المرفق.

وإذ تؤكد من جديد الالتزامات بتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية ومن بينها هدف خفض نسبة من يعانون الفقر المدقع والجوع في العالم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ تشدد على الحاجة العاجلة لزيادة الجهود المبذولة على الصعيد كافة من أجل كفاية الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بأسلوب مستدام اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً، وإذ تشدد على أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب تعزيز القطاع الزراعي وتنشيطه في البلدان النامية، بطرق من بينها تحسين الدعم الدولي، وهئية البيئة المواتية على الصعيد كافة، وتمكين صغار المزارعين ولا سيما المزارعات، وتوفير المساعدة التقنية وإمكانية الحصول على التكنولوجيات ونقلها، وبناء القدرات وتبادل المعارف والخبرات،

وإذ ترحب بعقد المؤتمر الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي العالمي: التحديات الماثلة في مجالي تغير المناخ والطاقة الأحيائية، في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، في روما،

وإذ تحيط علماً بالاجتماعات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية في مجال الأمن الغذائي، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى بشأن الأمن الغذائي للجميع، الذي عقدته حكومة إسبانيا والأمم المتحدة في مدريد يومي ٢٦ و ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، والدورة العادية الحادية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقودة في شرم الشيخ، مصر، يومي ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨، ومؤتمر القمة الرئاسي المعني بالسيادة والأمن في المجال الغذائي: أغذية للحياة، المعقود في ماناغوا، في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨،

وإذ تحيط علماً بالتوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية الطوعية لدعم الأعمال التدريجي للحق في غذاء كاف في سياق الأمن الغذائي الوطني^(١٦)،

وإذ تعيد التأكيد على ضرورة الوفاء بجميع الالتزامات المتصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك الالتزامات التي أعلن عنها كثير من البلدان المتقدمة النمو من أجل تحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، فضلاً عن هدف

(١٦) منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تقرير مجلس منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، الدورة السابعة والعشرون بعد المائة، روما، ٢٢-٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (CL 127/REP)، التذييل دال؛ انظر أيضاً المرفق. E/CN.4/2005/131

تخصيص نسبة ١٥,٠ إلى ٢٠,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً،

وإذ تحيط علماً بالوثيقتين الختاميتين للاجتماعين اللذين عقدتهما بين دورتيها في بانكوك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ وفي ويندهوك يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهما موجز توصيات حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، وكفاءة استخدام المياه، وأسباب المعيشة في المناطق الريفية^(١٧)، وإعلان ويندهوك الوزاري الرفيع المستوى بشأن الزراعة في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وتحقيق ثورة حضراء مستدامة^(١٨)،

وإذ تحيط علماً بمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية في أفريقيا الذي اشتركت في تنظيمه الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي وحكومة اليابان، وعُقد اجتماعه الرابع في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٨،

وإذ تعرب عن القلق من أنه على الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة، لم تُختتم بعد مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في إطار خطة الدوحة للتنمية، وإذ تسلم بشدة أهمية التوصل على وجه الاستعجال في الوقت المناسب لخاتمة ناجحة لجولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية تتجسد في نتيجة طموحة متوازنة إنمائية المنحى، وإذ تؤكد من جديد التزامها بذلك،

وإذ تضع في اعتبارها وجوب اتساق التدابير والإجراءات التي أوصي بها في دورتها السابعة عشرة، واتساق تنفيذها، مع الالتزامات الدولية بما فيها قواعد منظمة التجارة العالمية، حيثما كان ذلك مناسباً،

وإذ تشدد على وجود روابط قوية فيما بين المسائل الست الواردة في جدول أعمال دورتيها السادسة عشرة والسابعة عشرة، وهي الزراعة والتنمية الريفية والجفاف والتصحر والأراضي وأفريقيا، وعلى أن السياسات والتدابير التي تستهدف مسألة منها قد تحقق مكاسب للمسائل الأخرى،

(١٧) E/CN.17/2009/13، المرفق.

(١٨) E/CN.17/2009/14، المرفق.

وإذ تشدد أيضا على أن تناول أوجه الترابط والمسائل الشاملة وسبل التنفيذ، التي حددتها في دورتها الحادية عشرة^(١٩)، أمر له أهمية بالغة في تحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على الضرورة الملحة لتعزيز الجهود على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل معالجة مسألتي الأمن الغذائي والتنمية الزراعية بوصفهما جزءا من الخطة الإنمائية الدولية،

وإذ تُعرب عن بالغ القلق إزاء أثر الأزمة المالية الراهنة والتباطؤ الاقتصادي العالمي الحالي على قدرة البلدان النامية على الحصول على التمويل اللازم لتحقيق أهدافها الإنمائية،
وإذ تشدد على أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية يحتمل أن تعاني انتكاسات خطيرة جدا فيما يتصل بأهدافها الإنمائية، ولا سيما تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تضع في اعتبارها تزايد ندرة العديد من الموارد الطبيعية، والمطالبات ذات الطابع التنافسي باستخدامها،

واقترانها منها بأن التحديات الراهنة لها طابعا ملحا وأنه يلزم التصدي لتلك الأزمات على نحو يتوخى فيه الجرأة والعزم والابتكار. بما يحمي، بوجه خاص، المكاسب الإنمائية التي تحققت في العقود الماضية ويُعجل بالتقدم نحو التنمية المستدامة،

وإذ تدرك ضرورة تنشيط قطاعي الزراعة والتنمية الريفية في البلدان النامية بأسلوب مستدام اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا، من أجل زيادة الإنتاجية الزراعية وتحسين أسباب المعيشة للمجتمعات الريفية وتحقيق الأمن الغذائي،

وتسليما منها بأهمية العلم والتكنولوجيا وضرورة تحسين التفاعل بين العلم والسياسات على جميع المستويات،

وإدراكا منها أن هناك الكثير من التجارب الناجحة وأفضل الممارسات في الواقع العملي وأن التحدي الرئيسي الذي نواجهه يتمثل في كيفية زيادتها وتكرارها واعتماد ما نعلم بنجاحته،

وإذ تحيط علما بإعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الشعوب الأصلية^(٢٠)،

(١٩) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٣، الملحق رقم ٩ (E/2003/29-)

(E/CN.17/2003/6)، موجز الرئيس.

(٢٠) قرار الجمعية العامة ٦١/٢٩٥، المرفق.

واقترناها منها أن استراتيجيات التنفيذ الوطنية ينبغي أن تعزز مشاركة أصحاب المصلحة بمن فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية الريفية وغيرها من المجتمعات، بوسائل منها، اتباع نهج اتخاذ القرار من القاعدة إلى القمة والتأكيد على الحاجة إلى المشاركة ولا سيما مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات،

وإذ تحيط علما بإسهام التقارير الوطنية، والشراكات، ومراكز التعلم والمناسبات الجانبية، وغيرها من النتائج غير المتفاوض عليها التي تحرزها لجنة التنمية المستدامة في النهوض بالتنمية المستدامة،

وإذ تعيد تأكيد جميع التدابير المتعلقة بالتنوع البيولوجي في هذه المجموعة المواضيعية ينبغي أن تكون متسقة مع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي^(٢١)،

تعيد تأكيد الالتزام، رهنا بالتشريعات الوطنية، باحترام وحفظ وصون المعارف والابتكارات والممارسات الخاصة بالمجتمعات الأصلية والمحلية، الجسدة لأساليب العيش التقليدية المتعلقة بالحفاظ على التنوع البيولوجي والاستفادة منه بصورة مستدامة، وتعزيز التوسع في تطبيق تلك المعارف والابتكارات والممارسات بموافقة أصحابها ومشاركتهم وتشجيع التقاسم المنصف للفوائد الناشئة عن استخدامها،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة عن دورها السادسة عشرة^(٢٢) وعن الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي لدورها السابعة عشرة^(٢٣)،

واقترناها بأهمية التنفيذ الفعال لاتفاقيات ريو الثلاث^(٢٤) وتعزيز التعاون فيما بين هيئات تلك الاتفاقيات على الصعد الوطنية، والإقليمية والدولية، وفي الوقت نفسه مراعاة ولايات كل منها،

وإذ تدرك أن تنفيذ البلدان النامية للتوصيات التالية يتطلب موارد مالية كافية، ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة أن تنفذ التوصيات التالية على نحو متسق، مع مراعاة الاستراتيجيات، والتشريعات الوطنية والالتزامات الدولية ذات الصلة،

(٢١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٦٠، رقم ٣٠٦١٩.

(٢٢) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ٩ (E/CN.17/2008/17- E/2008/29).

(٢٣) E/CN.17/2009/2.

(٢٤) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛ واتفاقية التنوع البيولوجي.

وإذ تخطط علما بالأحكام والمقررات التي سبق الاتفاق عليها فيما يتعلق بالمجموعة المواضيعية، بما فيها المقررات المتخذة في الدورتين الثالثة والثامنة للجنة التنمية المستدامة،

١ - تقرر أن تدعو الحكومات، ومنظومة الأمم المتحدة، إلى اتخاذ إجراءات في حدود الموارد المتاحة وبلاستعانة بالتبرعات، وأن تدعو المؤسسات المالية الدولية، وحسب الاقتضاء، المنظمات الدولية الأخرى، التي تعمل في شراكة مع المجموعات الرئيسية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة إلى القيام بذلك على النحو التالي:

ألف - الزراعة

١ - لقد عادت الزراعة مرة أخرى في السنوات القليلة الماضية لتصدر جداول الأعمال في مجال السياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي. وتحتل الزراعة موقعا محوريا في مجال التنمية المستدامة. فهي تؤدي دورا بالغ الأهمية في معالجة احتياجات الأمن الغذائي لسكان العالم الذين يتزايد عددهم وتسهم في أعمال الحق في الغذاء الكافي بالتدرج وترتبط ارتباطا لا انفصام له بالقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب شحذ الإرادة السياسية والتزام الحكومات وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، على الصعيدين الدولي والوطني، من أجل إنعاش القطاعات الزراعية في البلدان النامية .

٢ - ومن الضروري زيادة الإنتاجية الزراعية، وتحسين نوعية التربة وضمان سلامة الغذاء، وحسب المقتضى، تعزيز القيمة الغذائية للأغذية ويلزم تحقيق كل ذلك بطرق مستدامة من النواحي الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية. وعلاوة على ذلك، يلزم اتباع نهج شامل يدمج بين التخزين بعد جني الحصاد والتجهيز بغية الحد من الخسائر وإضافة القيمة، وبين البنى التحتية للتوزيع والتسويق للربط بالأسواق وبناء القدرات في جميع المراحل، ولا سيما في البلدان النامية. ولا بد أن يصبح للمزارعين والعمال الزراعيين، إناثا وذكورا، وخاصة صغار المزارعين، ومن يفتقرون إلى الموارد، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في المناطق الريفية، دور محوري في الثورة الخضراء على نحو مستدام، وتحقيق التوازن السليم وإقامة روابط بين المشاريع الزراعية الصغيرة والكبيرة الحجم تكفل لها المنفعة المتبادلة.

٣ - وينبغي تنفيذ هذه الثورة عن طريق تفعيل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نموا. ولا بد أن تراعى فيها الأولويات الوطنية وروابط المنفعة المتبادلة فيما بين المشاريع الزراعية بجميع نطاقاتها المكيفة مع النظم الزراعية - الإيكولوجية الخاصة بكل موقع ومع المناخ، استنادا إلى المعارف والخبرات المحلية مع الاستفادة من خير ما هو متاح من العلم والتكنولوجيا والدراية.

٤ - وينبغي أن تشمل هذه الجهود تهيئة بيئة مؤاتية وتعزيزها من أجل زيادة الاستثمار في القطاعات الزراعية في البلدان النامية واستدامته، فضلا عن ضمان أن تصبح التجارة داعمة للزراعة. وينبغي تحسين فرص وصول المنتجات الزراعية إلى الأسواق بصورة ملموسة، وينبغي ضمان القضاء على جميع أشكال دعم الصادرات من المنتجات الزراعية بالتوازي مع القضاء على الأنظمة المتعلقة بتدابير التصدير ذات الأثر المماثل، كما ينبغي الحد بصورة ملموسة من الدعم الداخلي المشوه للتجارة، وفقا لولاية جولة الدوحة وإعلان هونغ كونغ الوزاري بشأن برنامج عمل الدوحة^(٢٥)، المعتمد في المؤتمر الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية المعقود في هونغ كونغ، الصين، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. ويتعين أن تصبح المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية جزءا لا يتجزأ من جميع عناصر جولة الدوحة. بما يمكن أن تراعى فيها على نحو فعال الاحتياجات الإنمائية لتلك البلدان بما في ذلك الأمن الغذائي والتنمية الريفية.

٥ - تعتمد الزراعة أيضا على المناخ وتتأثر بتغير المناخ. ويمكن للممارسات الزراعية المستدامة والإدارة المستدامة للغابات أن تسهما في معالجة الشواغل المتعلقة بتغير المناخ. ومن الضروري أن تكون ممارسات إدارة التربة والأرض والماشية والمياه ممارسات قابلة للاستدامة، كما أن من الضروري أن تكون المحاصيل سهلة التكيف. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم بشدة بذل جهود دولية، وإقليمية ووطنية لتدعيم قدرة البلدان النامية على تعزيز الإنتاجية الزراعية والنهوض بالممارسات المستدامة في الأنشطة الزراعية المطبق بها قبل الحصاد وبعده.

٦ - المطلوب اتخاذ الإجراءات التالية على كل من الصعد المحلي، والوطني، والإقليمي والعالمي وفقا للأولويات والتشريعات المحلية:

(أ) تعزيز الإنتاج الزراعي، والإنتاجية الزراعية وصلاحيتهما للاستدامة، والقيام في ذلك السياق بما يلي:

١' اتباع نهج زراعية تستند إلى العلم، والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية، وفي الوقت نفسه الاضطلاع بالبحث والتطوير، من أجل تحسين تنوع النباتات، والماشية، والتربة. وتشجيع استحداث واتباع نظم للزراعة وممارسات زراعية ملائمة على الصعيد المحلي؛

(٢٥) منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/MIN(05)DEC.

- ٢' تشجيع استخدام تقنيات المحافظة على التربة وتحسينها، بما في ذلك الإدارة المتكاملة للمغذيات واستخدامها على نحو يتسم بالكفاءة، ولا سيما للوقاية من تآكل الأراضي المعرضة للخطر وإصلاح الأراضي المتدهورة؛
- ٣' تشجيع إدارة المياه والاقتصاد في استهلاكها في الزراعة بشكل سليم عن طريق الري المتسم بالكفاءة، وتجميع المياه وتخزينها، ومعالجتها وإعادة استخدامها؛
- ٤' تقديم الدعم إلى البلدان، حسب المقتضى، من أجل تعزيز البحوث في المجالات التي يتزايد طلب الأسواق عليها، من قبيل الزراعة العضوية؛
- ٥' تشجيع إنتاج واستخدام المنتجات القائمة على المواد العضوية الممكنة استخدامها في الزراعة؛
- ٦' التوسع في الاستثمارات والحوافز العامة، وخاصة بالنسبة لصغار المنتجين في البلدان النامية، بمن فيهم النساء، لزيادة إنتاج طائفة عريضة متنوعة من المحاصيل التقليدية وغيرها وتربية الماشية، ولإسراع بالتحويل إلى الإنتاج المستدام؛
- ٧' الاعتراف بأن الغابات والأشجار خارج الغابات توفر مزايا اقتصادية، واجتماعية وبيئية متعددة والتشديد على أن الإدارة المستدامة للغابات تسهم في التنمية المستدامة والقضاء على الفقر؛
- ٨' الاعتراف بأهمية تحقيق أهداف المعاهدة الدولية لتسخير الموارد الوراثية النباتية لأغراض الغذاء والزراعة^(٢٦) بأهمية تنفيذ أطرافها لها بشكل كامل؛
- ٩' الاعتراف بأهمية تحقيق أهداف خطة العمل العالمية للموارد الوراثية الحيوانية^(٢٧) وتنفيذها من جانب البلدان الملتزمة بها؛
- ١٠' المحافظة على التنوع البيولوجي واستغلاله من أجل تعزيز تكيف الزراعة وتعزيز الأمن الغذائي وفقا للالتزامات الدولية فضلا عن القوانين والأنظمة الوطنية فيما يتعلق بتقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف؛

(٢٦) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ٢٤٠٠، الرقم ٤٣٣٤٥.

(٢٧) اعتمدها المؤتمر الدولي التقني بشأن تسخير الموارد الوراثية الحيوانية من أجل الغذاء والزراعة، المعقود في إنترلاكن، سويسرا، خلال الفترة من ٣ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

- ١١' تشجيع اعتماد تدابير من أجل إدارة ومراقبة الأنواع الغازية؛
- ١٢' مد المزارعين، وخاصة صغار المزارعين، بمن فيهم النساء، في البلدان النامية بالعون والدعم التقنيين المحددي الأهداف في الوقت المناسب بما يمكنهم من الاستفادة من المدخلات الميسورة؛
- ١٣' تشجيع وضع استراتيجيات مأمونة وفعالة للمكافحة المتكاملة للآفات الزراعية ودعم تلك الاستراتيجيات؛
- ١٤' تعزيز تبادل المعارف، والتعاون، وبناء القدرات ودعم الزراعة المستدامة، بما في ذلك تبادل الممارسات الزراعية الجيدة على الصعيد الدولي؛
- ١٥' مساعدة البلدان، حسب الاقتضاء، في تحسين القيمة الغذائية للأغذية؛
- ١٦' التأكيد على الحاجة إلى زيادة فرص الحصول على التمويل بالغ الصغر، بما في ذلك الائتمان بالغ الصغر، في البلدان النامية، ولا سيما لصغار المزارعين، مما يمكن أن يسهم في زيادة الإنتاجية الزراعية وفي التنمية الريفية؛
- ١٧' مساعدة البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تضررت من الكوارث الطبيعية، في استحداث وتصميم أنظمة لإدارة المخاطر في مجال الزراعة، بما في ذلك وضع بوالص تأمين على المحاصيل الزراعية؛
- ١٨' اتخاذ إجراءات للحد من فقدان الملقحات، بوسائل منها التعاون الدولي وإقامة شراكات دولية؛
- ١٩' زيادة الوعي بالنماذج غير المشوهة للتجارة بحيث يُشجع المزارعون على اعتماد ممارسات تؤدي إلى إصلاح، خدمات النظم الإيكولوجية والحفاظ عليها وتحسينها؛
- (ب) هيئة بيئية مؤاتية بشدة للزراعة المستدامة، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' زيادة النصيب المخصص للزراعة في الميزانيات الحكومية، حسب المقتضى، وتشجيع المانحين على الاستجابة لطلبات البلدان النامية لزيادة النصيب المخصص في المساعدة الإنمائية الرسمية للزراعة والتنمية الريفية، حسب المقتضى؛
- ٢' تشجيع زيادة الاستثمار المباشر، بما في ذلك الاستثمار المباشر الأجنبي بما يتسق مع السياسات الوطنية الزراعية والمتعلقة باستخدام الأراضي

والالتزامات الدولية، في القطاع الزراعي في البلدان النامية، وخاصة في أفريقيا، لدعم جهودها من أجل زيادة الإنتاج الزراعي المستدام، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

٣' التأكيد على أهمية دعم الأبحاث الزراعية، والحث على مواصلة تقديم الدعم إلى نظم البحوث الزراعية الدولية بوسائل منها المراكز الدولية للبحوث المرتبطة بالفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، فضلا عن المنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة؛

٤' تعزيز التعليم والإرشاد في مجال البحوث بما ينهض بممارسة الزراعة المستدامة والتنمية الريفية. وتحسين الروابط بين البحوث والتعليم في المدارس والجامعات، ونشر المعارف عن طريق خدمات الإرشاد الزراعي؛

٥' توسيع نطاق خدمات الإرشاد الزراعي من أجل مساعدة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة على الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة والاستفادة منها؛

٦' تعزيز مشاركة الجهات المتعددة صاحبة المصلحة وإقامة الشراكات فيما بينها في مجال تطوير ممارسات الزراعة المستدامة والتنمية الريفية وتنفيذها؛

٧' توفير مزيد من المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية لتعزيز قدرتها الوطنية على التجديد، وتوفير التدريب وخدمات الإرشاد في مجالات الزراعة وصيد الأسماك وتربية الماشية ونظم الإنتاج المتكاملة التي تجمع بين المحاصيل والغابات وبين المحاصيل وتربية الماشية؛

٨' دعم قدرات البلدان النامية على إصلاح قطاعات البنى التحتية الريفية والزراعية وتنميتها؛

٩' توفير الفرص لصغار المزارعين والمفتقرين إلى الموارد منهم للاستفادة من النظام القانوني والخدمات القانونية؛

(ج) التحكم على نحو مستدام في تعارض استخدامات الموارد من المياه والأرض، والقيام في ذلك السياق بما يلي:

١' دعم تنفيذ خطط مستدامة تتسم بالكفاءة لتنمية وإدارة الموارد المائية، بما في ذلك الإدارة المتكاملة لموارد المياه في كل بلد، وحسب المقتضى، عن طريق التعاون الدولي، وزيادة كفاءة الري وتحسين ممارسات إدارة المياه الجوفية

والتربة والمياه بالمزارع، بما في ذلك التغلب على حالات النقص في مياه الشرب، وتحسين نوعية المياه، وتعزيز الأمن الغذائي؛

٢' التأكيد على ضرورة التصدي للتحديات التي يفرضها الوقود الأحيائي، واغتنام الفرص التي يتيحها بالنظر إلى احتياجات العالم في مجال الأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة، وذلك مع الإحاطة علماً بالجهود المبذولة حالياً في هذا الصدد على الصُّعد الدولية والإقليمية والوطنية؛

٣' تشجيع البحث والتطوير المتواصلين من أجل تعزيز استدامة مصادر الوقود الأحيائي والمصادر الأخرى للطاقة الأحيائية، على نحو متواصل وذلك بطرق عدة من بينها التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، وتبادل المعلومات والتعاون التقني؛

٤' العمل على توسيع نطاق التعاون العلمي والتقني، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب، في تطوير إنتاج الطاقة الأحيائية المستدامة والزراعة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، ومكافحة التصحر وغير ذلك من الأنشطة؛

٥' مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على تنفيذ سياسات وبرامج لإدارة الأراضي تتوافر فيها مقومات الاستدامة؛

(د) تطوير سلاسل من المنتجات الزراعية العالية القيمة الممكن استدامتها وزيادة فرص المزارعين في الوصول إلى الأسواق، والقيام في ذلك السياق بما يلي:

١' تطوير إنتاج وتسويق المحاصيل الغذائية الأساسية ذات القيمة العالية والتنوع الجيدة وتجهيزها على نحو مستدام، وفقاً للظروف والقدرات الوطنية. إعداد خطط لزيادة كمية وتنوع إنتاج صغار المزارعين وقيمة هذا الإنتاج في الأسواق المحلية، بما في ذلك تعزيز وجود منتجات المجتمعات المحلية سعياً لزيادة دخل المزارعين فعلياً، وبخاصة صغار المزارعين منهم، ودخل المزارع الأسرية؛

٢' مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها على تطوير الصناعة القائمة على الزراعة؛

٣' نشر تكنولوجيا ما قبل الحصاد وما بعده على نطاق أوسع لتمكين المزارعين في البلدان النامية، بمن فيهم صغار المزارعين والنساء المزارعات من زيادة مردود محاصيلهم؛

٤' دعم الجهود الرامية إلى تعزيز نوعية وسلامة الغذاء والحد من الفاقد على امتداد السلسلة الغذائية، وذلك بتحسين مناولة الأغذية، واختبار الأغذية، ومعدات التجهيز، وتقنيات التخزين، ونظم سلسلة التبريد، والهياكل الأساسية للنقل؛

٥' تشجيع إقامة روابط قوية بين الريف والحضر والشراكات بين الأرياف والمجتمعات المحلية، تعزيزاً لسبل الرزق والأمن الغذائي؛

٦' العمل حسبما هو ملائم ووفقاً للظروف الوطنية على إنشاء مؤسسات للتسويق الزراعي تتسم بالكفاءة والفعالية، مثل هياكل التسويق على نطاق صغير، وشبكات التوزيع، وتوفير مزيد من المعلومات عن الأسواق للمزارعين ومنظمات المزارعين من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

٧' تعزيز عملية التكامل التجاري على الصعيدين الإقليمي والعالمي، بما يشمل أفريقيا، مما يساعد على توسيع الأسواق وإتاحة الفرص لاقتصادات الحجم الكبير في مجال التجهيز الزراعي وإنتاج المدخلات الزراعية؛

٨' تحسين فرص الوصول إلى الأسواق أمام صادرات البلدان النامية الزراعية ذات القيمة المضافة العالية، بما في ذلك الصادرات الزراعية المجهزة؛

٩' تعزيز المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة، كل وفقاً لولايتها، للبلدان النامية، لتضع سياسات وتدابير لمساعدة المزارعين، ولا سيما صغار المنتجين، وزيادة الإنتاج والاندماج مع الأسواق المحلية والإقليمية والدولية؛

١٠' تعزيز التعاون والتماسك على صعيد منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية ذات الصلة، مع احترام ولايات كل منها، في أنشطة بناء قدرات صغار المزارعين في البلدان النامية.

(هـ) توفير فرص الانتفاع المضمون بشبكات الأمن الغذائي والأمان الاجتماعي، والقيام في ذلك السياق بما يلي:

- ١' تشجيع تطوير وتنفيذ استراتيجيات الأمن الغذائي على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي للبلدان النامية على النحو الملائم؛
- ٢' دعوة المؤسسات المالية الدولية وغيرها من وكالات التمويل إلى وضع إجراءات مبسطة، حسب الحاجة، لصرف الأموال في الوقت المناسب لشراء الأغذية والمدخلات الزراعية؛
- ٣' تعزيز وتنسيق سبل تصدي المجتمع الدولي لأزمة الأغذية في العالم وتقديم الدعم الطويل الأجل للزراعة المستدامة.

باء - التنمية الريفية

٧ - يقع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في صلب التنمية المستدامة. فالتنمية الريفية المستدامة حيوية بالنسبة لبقاء الأمم اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً. وهي ضرورية للقضاء على الفقر لأن الفقر في العالم هو في المقام الأول مشكلة ريفية. وتتجاوز مظاهر الفقر الفجوة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، ذلك أنها قائمة في سياق دون إقليمي وإقليمي. وعليه، فمن الضروري تنسيق مبادرات التنمية الريفية التي تسهم في كفالة أسباب المعيشة المستدامة، من خلال بذل الجهود على المستوى العالمي والإقليمي والوطني والمحلي حسب ما هو ملائم، علماً أن ثمة قيمة كبرى يمكن أن تكتسب من ذلك. ويجب أن تراعى الاستراتيجيات المتصلة بالتنمية الريفية الطابع الجغرافي النائي للمناطق الريفية وإمكاناتها، وأن توفر لها نهجاً متميزة تنصب على أهداف بعينها.

٨ - ويمثل وجود قطاع زراعي سليم ودينامي ركيزة هامة من ركائز التنمية الريفية، فهو يخلق روابط قوية بقطاعات اقتصادية أخرى. وتتعزز أسباب المعيشة الريفية من خلال المشاركة الفعالة لسكان الريف والمجتمعات المحلية الريفية في إدارة الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، من خلال تمكين سكان الريف، ولا سيما النساء والشباب، عن طريق منظمات كالتعاونيات المحلية مثلاً، وتطبيق النهج المنطلق من القاعدة. كما أن تحقيق التكامل الاقتصادي الوثيق بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية المجاورة وتوفير فرص العمل في الريف خارج المزارع يمكن أن يضيق فجوة التفاوت في الدخل بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، ويوسّع الفرص ويشجّع على الاحتفاظ بذوي المهارات، بما في ذلك ذوو المهارات من الشباب في المناطق الريفية. وثمة إمكانات كبيرة لتوفير فرص العمل في الريف، لا في مجالات الزراعة والتجهيز الزراعي والصناعة الريفية فحسب، بل أيضاً في مجال تشييد البنية التحتية الريفية، وإدارة الموارد الطبيعية والنفايات والبقايا بشكل مستدام. فما زالت المجتمعات الريفية في البلدان النامية تواجه تحديات مرتبطة بإمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، والانتفاع

بالفرص الاقتصادية، كما أنها تعاني من درجة من اللاتماسك بشأن التخطيط المتصل بالفجوة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. وتشكل الاستثمارات في الحماية البيئية والبنية التحتية الريفية والصحة والتعليم في الريف عنصراً بالغ الأهمية بالنسبة إلى التنمية الريفية المستدامة، ومن شأنها أن تعزز الرفاه على الصعيد الوطني. ويجب أن تُربط الاستثمارات بإمكانية رفع الإنتاجية والدخل فيما يتجاوز تلبية الاحتياجات الأساسية. ولا بد من مواجهة مواطن ضعف فقراء الريف في مواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية ومسألتي تغير المناخ وشح المياه. فنجاح التنمية الريفية المستدامة يعتمد، في جملة أمور، على إعداد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمواجهة تغير المناخ والجفاف والتصحر والكوارث الطبيعية. وتشمل الأنشطة ذات الصلة ما يلي:

- (أ) العمل على القضاء على الفقر في المناطق الريفية؛
 - (ب) الترويج للتخطيط والميزنة لصالح الفقراء على الصعيد الوطني والمحلي؛
 - (ج) تلبية الاحتياجات الأساسية وتعزيز توفير الخدمات وإتاحة فرص الوصول إليها باعتبار ذلك من الأمور التي تمهد لتحسين أسباب المعيشة ومن العوامل التي تفسح المجال لإشراك الناس في الأنشطة الإنتاجية؛
 - (د) توفير برامج للحماية الاجتماعية تستفيد منها فئات عدة من بينها الأسر المعيشية الضعيفة، وبخاصة المسنون والأشخاص ذوو الإعاقة والعاطلون عن العمل، الذين يعيش قسم كبير منهم في المناطق الريفية.
- (أ) بناء رأس المال الاجتماعي وتطوير قدرة المجتمعات الريفية على التكيف، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
 - ١' تمكين المرأة وصغار المزارعين والشعوب الأصلية، بما يشمل تأمين نظام عادل لحيازة الأراضي تدعمه أطر قانونية ملائمة؛
 - ٢' العمل على إتاحة فرص عادلة للنساء والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى للوصول إلى الأراضي والمياه والموارد المالية والتكنولوجيا؛
 - ٣' دعم وتعزيز جهود مواءمة التكنولوجيا الحديثة مع المعرفة التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية من أجل التنمية الريفية المستدامة؛
 - ٤' توفير فرص الحصول على الائتمان وغيره من الآليات والموارد للأنشطة القائمة في المزارع ولا سيما لصغار المزارعين، بمن فيهم

النساء، وبخاصة في البلدان النامية، بغية تحسين إدارة الأخطار المتنوعة التي يواجهونها، ومنها الأسعار وأحوال الطقس والمناخ ونقص المياه وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، من خلال توفير المساعدة وتعزيز تنمية أسواق التأمين الزراعي؛

‘٥’ حماية وكفالة الاستخدام المستدام للمعارف التقليدية، بما فيها معارف الشعوب الأصلية، طبقاً للمادة ٨ (ي) من اتفاقية التنوع البيولوجي، في إدارة الموارد الطبيعية على نحو يتيح مواجهة تحديات التنمية المستدامة؛

‘٦’ تسهيل مشاركة الفئات الضعيفة، بما يشمل النساء والشباب والشعوب الأصلية والمجتمعات الريفية، على نحو نشط في وضع خطط التنمية الريفية المحلية والوطنية، مع مراعاة التشريعات الوطنية؛

‘٧’ بناء قدرة المجتمعات المحلية الريفية على التكيف لمواجهة الكوارث الطبيعية والتعافي منها؛

‘٨’ تشجيع أنشطة الإنعاش الكثيفة العمالة والتوسع فيها، فضلاً عن البرامج الكثيفة رأس المال؛

‘٩’ دعم تدريب المجتمعات المحلية الريفية وبناء قدرتها على تنفيذ برامج التكيف مع تغير المناخ على المستوى المحلي بفعالية؛

‘١٠’ استثمار الموارد في تعزيز البحوث الرامية إلى التكيف مع تحديات تغير المناخ؛

‘١١’ تعزيز وتقوية قدرات المجتمعات المحلية الريفية في مجال التنظيم الذاتي لبناء رأس المال الاجتماعي، مع مراعاة التشريعات الوطنية.

(ب) تقوية القدرات البشرية لسكان الأرياف، والقيام في ذلك السياق بما يلي:

‘١’ تعزيز مرافق وقدرات الرعاية الصحية الريفية، وتدريب المهنيين في مجال الصحة والتغذية وزيادة عددهم، والحفاظ على نظم الرعاية الصحية الأولية وتوسيع إمكانية الوصول إليها، بما يشمل تعزيز الوصول العادل والمعزز إلى خدمات الرعاية الصحية الفعالة الميسورة التكلفة، ومنها توفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للفقراء في

- المناطق الريفية، وخاصة في أفريقيا، من أجل الوقاية من الأمراض وعلاجها بطريقة ناجحة؛
- ٢' إعداد وتطوير برامج تعليمية للمجتمعات المحلية الريفية تهدف إلى الوقاية من الأمراض؛
- ٣' محو الأمية بأشكالها القديمة والجديدة في المجتمعات المحلية الريفية وكفالة أن يتوافر لتلك المجتمعات، وبخاصة للشباب والفتيات والنساء والشعوب الأصلية، التعليم الابتدائي وإمكانية الانتفاع بفرص التعليم الثانوي والعالي، والتدريب المهني والتدريب في مجال الأعمال الحرة، بما يشمل العناصر الاستباقية والعناصر المتصلة بالسوق في عملية بناء القدرات داخل المجتمعات المحلية الريفية؛
- ٤' تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الريفية في صنع القرار، والعمل على تمكين المجتمعات المحلية الريفية وتعزيز القيادات الريفية؛
- ٥' تحسين فرص حصول سكان الريف والمجتمعات المحلية الريفية على المعلومات والتعليم والخدمات الإرشادية وموارد التعلم والمعرفة والتدريب بهدف دعم تخطيط التنمية المستدامة وصنع القرار.
- (ج) الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية لصالح المجتمعات المحلية الريفية، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' زيادة الاستثمارات العامة والخاصة في البنية التحتية في المناطق الريفية، بما في ذلك الطرق والمجاري المائية ونظم النقل ومرافق التخزين والأسواق ومرافق تربية الماشية ونظم الري والسكن المعقول التكلفة وإمدادات المياه والمرافق الصحية ومرافق توليد الكهرباء وشبكات المعلومات والاتصالات؛
- ٢' تحسين فرص الحصول على خدمات مضمونة ميسورة التكلفة في مجال الطاقة، بما في ذلك تسخير مصادر الطاقة المتجددة والبديلة، للتنمية الريفية المستدامة؛
- ٣' تعزيز فرص حصول سكان الريف على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الصحي المناسبة؛

- ٤' تطوير وتحسين إمكانية وصول سكان الريف إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصولاً، في جملة أمور، إلى دعم إمكانية الانتفاع بشبكة الإنترنت وبناء القدرات على استخدام التكنولوجيات، على نحو فعال؛
- ٥' تطوير الخدمات الريفية العامة والخاصة التي تحقق إمكانيات هذه التكنولوجيا، بما في ذلك استخدام الهاتف الخليوي في الأعمال المصرفية وخدمات الإرشاد؛
- ٦' تعزيز تطوير المنظمات الريفية، كالتعاونيات بقيادة المجتمعات المحلية، بهدف تعزيز الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الأساسية والاعتراف بدور المناطق الحضرية في تعزيز التنمية الريفية؛
- ٧' دعم الجهود الرامية إلى تحسين فرص وصول الجميع إلى خدمات ومرافق الرعاية الصحية الريفية المعززة.
- (د) حفز هئية فرص العمل وفرص الدخل الجديدة في المناطق الريفية، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' دعم التنوع الريفي، بما في ذلك التنوع في المزارع في اتجاه الأنشطة غير الزراعية وغيرها من أنشطة الإنتاج غير الأولي؛
- ٢' توفير الأطر الملائمة لاستخدام الأراضي لدعم إرساء الأنشطة الزراعية والخدمات الزراعية وغير الزراعية على السواء المرتبطة بالتنمية الريفية المستدامة، مع احترام حقوق المجتمعات المحلية الريفية والشعوب الأصلية؛
- ٣' توفير التدريب في مجال الأعمال الحرة، والائتمان وأشكال الدعم الأخرى للأنشطة خارج المزارع وغيرها من أنشطة الإنتاج غير الأولي؛
- ٤' تعزيز الصلات بين الزراعة وقطاعات أخرى من الاقتصاد الريفي؛
- ٥' تطوير أساليب مستدامة لإضافة القيمة إلى المنتجات الزراعية على كل من الصعيد المحلي ودون الإقليمي والإقليمي بما يدر دخلاً إضافياً؛

- ٦' دعم تطوير ونقل واستخدام التكنولوجيات وممارسات البناء المأمونة والسليمة بيئياً، وبخاصة للسكن، بهدف تحسين مستوى المعيشة وتهيئة فرص العمل في المناطق الريفية؛
- ٧' القيام، حسب الاقتضاء، بدعم السياحة غير الضارة بالمواقع التراثية باعتبارها مصدراً قيماً لفرص العمل وللدخل، مكماً للنشاط الزراعي وأنشطة الإنتاج الأولي الأخرى، ودعم الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية؛
- ٨' تعزيز الإدارة المستدامة للغابات على نحو نشط.
- ٩' زيادة قدرة سكان الريف، ولا سيما النساء والشباب والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى، وخصوصاً في المناطق المحرومة، على الوصول إلى الأسواق وحصولهم على خدمات مالية واستشارية محتملة التكاليف في مجال الأعمال كالتثقيف بشؤون السوق والائتمانات البالغة الصغر وضمانات القروض ورأس المال الاستثماري؛
- ١٠' توسيع إمكانيات على الوصول إلى الأسواق من خلال مساعدة المنتجين والرابطات والشركات في الريف، ولا سيما في البلدان النامية على للاستجابة لطلبات السوق؛
- ١١' زيادة فرص العمل بتطبيق نهج كثيفة العمالة تشمل الوظائف الخضراء وتطوير البنية التحتية الريفية مع مراعاة برنامج منظمة العمل الدولية لتوفير العمل اللائق بوصفه أداة هامة لتحقيق هدف العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع؛
- ١٢' تطوير البنية التحتية اللازمة والتشجيع على جمع البيانات، بما في ذلك بيانات السكان المفصلة والتقارير المجمعة والتحليلات بهدف تعزيز فهم مدى إسهام الأنشطة غير الزراعية في الحد من الفقر وتوليد الإيرادات في المناطق الريفية؛
- ١٣' دعم إدماج زراعة الأسر من أصحاب الحيازات الصغيرة في السوق وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات؛

- ١٤' القيام على نحو مستدام بتعزيز الصناعات غير القائمة على الزراعة مثل التعدين والصناعات الخدمية والبناء والتجارة بوصفها مصدراً من مصادر العمالة والدخل لسكان الريف.
- (هـ) كفاءة الاستدامة البيئية في المناطق الريفية. والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' التشجيع على استخدام الموارد من الأراضي بطريقة يمكن استدامتها لمنع التدهور الذي تتعرض له بسبب استخدامها على نحو ضار بالبيئة؛
- ٢' التشجيع على اللجوء للممارسات الملائمة للبيئة؛
- ٣' تعزيز الاستخدام والإدارة المستدامين للموارد الطبيعية، بما في ذلك الحفاظ على النظام الإيكولوجي عن طريق برامج المجتمعات المحلية؛
- ٤' تعزيز الممارسات السليمة والجيدة بيئياً في إدارة النفايات.
- (و) تعزيز تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' إشراك النساء في اتخاذ القرارات في جميع الأنشطة المتعلقة بالتنمية الريفية؛
- ٢' اتخاذ التدابير التي تعزز حصول النساء على وسائل الإنتاج وملكيتهما، بما في ذلك الأراضي ورؤوس الأموال والقدرة على تنظيم المشاريع؛
- ٣' تعزيز المساواة بين الجنسين واتخاذ تدابير لتحقيق تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في جميع جوانب التنمية الريفية؛
- ٤' التثقيف على نطاق واسع وإذكاء الوعي بحقوق المرأة ومفهوم تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في المناطق الريفية.

جيم - الأراضي

٨ - للأراضي دور بالغ الأهمية في بلوغ هدف القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. والإدارة المستدامة للأراضي لها فوائد متعددة مثل صون الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي وتعزيز أحوال معيشة السكان المحليين وتوفير خدمات النظام الإيكولوجي وعزل الكربون والإسهام في ضبط المناخ. ويجب أن تشجع السياسات المتعلقة بالأراضي

الإدارة المستدامة والتنظيم الفعال، والتخطيط المتكامل فيما يتصل بالأراضي وكفالة الإنصاف في فرص الحصول عليها عملاً بالمبدأ ٢ من مبادئ ريو المتعلق بحق الدول السيادي في استغلال مواردها الطبيعية. ويلزم اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) ترويج ممارسات مستدامة ومتكاملة في مجال تخطيط استخدام الأراضي وإدارتها، والقيام في ذلك السياق بما يلي:

١' كفالة تحقيق التوازن بين أوجه الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وأسباب المعيشة الريفية والحضرية والإنتاجية الغذائية في السياسات المتعلقة بالأراضي وإدارتها؛

٢' التشجيع على وضع وتنفيذ نظم الجرد والرصد وزيادة فهم قدرة الأراضي على دعم وظائف النظام الإيكولوجي، بما في ذلك تحقيق التكامل بين الوسائل الجديدة مثل خريطة التربة العالمية ومعارف الشعوب الأصلية والمحلية؛

٣' تنفيذ استراتيجيات طويلة الأجل في مجال استخدام الأراضي والتخطيط المكاني، مع مراعاة الإمكانيات الإيكولوجية للأراضي ومدى توافرها بغية دعم وظائف النظام الإيكولوجي؛

٤' تعزيز القدرات الوطنية ودون الوطنية على تنفيذ نهج متكامل ومستدام في إدارة الأراضي، بما في ذلك في تخطيط المناطق الريفية والحضرية؛

٥' زيادة تعزيز دور السلطات المحلية على جميع المستويات في تنفيذ سياسات مستدامة للأراضي متوافقة مع الأولويات الوطنية؛

٦' تعزيز الشراكات والشبكات وإشراك جميع أصحاب المصلحة المهمين في تخطيط الأراضي وإدارتها وذلك من أجل تيسير التوصل إلى فهم مشترك لإدارة الموارد من أراضي المجتمع المحلي بوسائل منها مراعاة أهداف المجتمع المحلي والمعارف التقليدية، بما فيها المعارف التقليدية للشعوب الأصلية؛

٧' إدماج مبادئ التنمية المستدامة في تخطيط استخدام الأراضي بما يفسح المجال لتنمية الأراضي والكشف عن المناطق التي يمكن الحفاظ عليها؛

- ٨' تعزيز الشفافية واللامركزية في حيازة وإدارة الأراضي بحيث تتاح لجميع المواطنين على قدم المساواة وفقاً للأولويات الوطنية للإدارة المستدامة للأراضي؛
- ٩' توفير حوافز مدروسة وموجهة، بما في ذلك موارد مالية، للاستثمار الخاص والعام في البنية التحتية والأبحاث من أجل إدارة مستدامة للأراضي والحد من تدهورها، وتعزيز قدرة المزارعين على الحصول على الائتمانات، ولا سيما صغار المزارعين، وخصوصاً في البلدان النامية؛
- ١٠' تعزيز فرص الحصول على الائتمانات البالغة الصغر لدعم بدايات أعمال صغار المزارعين، ولا سيما أصحاب الموارد الضعيفة منهم في الحصول على تكنولوجيات إدارة الأراضي واعتماد ممارسات مستدامة؛
- ١١' تعزيز الحفاظ على التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام والإدارة المستدامة للغابات كجزء لا يتجزأ من الإدارة المستدامة للأراضي، ومكافحة إزالة الغابات وتدهورها؛
- ١٢' العمل على تحسين مراكز الامتياز الحالية وإنشاء مراكز جديدة في البلدان النامية في إطار السياسات المتعلقة بالأراضي وحيازتها وإدارتها بغية تعزيز المعارف والخبرات اللازمة لتنفيذ عملية تخطيط وإدارة وتنظيم الأراضي على نحو مستدام؛
- ١٣' التشجيع على وضع مجموعة من مؤشرات سياسات الأراضي المحلية، حسب الاقتضاء، بهدف استعراض السياسات ورصدها وتقييمها مع مراعاة المبادرات القائمة؛
- ١٤' استخدام أفضل التكنولوجيات المتاحة والمفيدة والفعالة من حيث التكلفة في تنفيذ إدارة مستدامة للأراضي، بما في ذلك نظم المعلومات الجغرافية، في إدارة الأراضي وتخطيط البلديات واستخدام الصور المستمرة من السواتل في رسم خرائط استخدام الأراضي؛
- ١٥' تحسين الموجود من أدوات إدارة المخاطر واستحداث أدوات جديدة من هذا القبيل تمنح الأراضي القدرة على التكيف، بما في ذلك

التكيف مع الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ، وإدماج تلك الأدوات بصورة منهجية في استراتيجيات استخدام الأراضي والتخطيط المكاني؛

١٦' تعزيز شبكات إدارة المعارف الوطنية والإقليمية وسد الثغرات فيها وإنشاء قاعدة بيانات خاصة بخبراء الأراضي؛

١٧' إشراك أصحاب المصلحة الرئيسيين في إنشاء شبكات إدارة المعارف وقاعدة بيانات خبراء الأراضي بغية بلوغ المستوى الأمثل من صلاحية طرق استخدام الأراضي للاستدامة مع كفاءة ملكيتها؛

١٨' تشجيع تبادل ونقل المعلومات بشأن التكنولوجيات الحديثة والحسنة وأفضل الممارسات، حسب الاقتضاء، عن طريق التعاون بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

(ب) الحد من تدهور الأراضي وإصلاح ما تدهور منها، القيام في هذا الصدد بما يلي:

١' الحوض على وضع تدابير لسياسات تهدف إلى الحد من تدهور الأراضي مما يسهم أيضاً في القضاء على الفقر وتهيئة فرص عمل في البلدان النامية؛

٢' المحافظة على الأراضي وموارد التربة وحمايتها من خلال تخطيط استخدام الأراضي وتخطيط الحيز بطريقة تعزز التنمية المستدامة في المناطق الريفية والحضرية وكذلك من خلال تدابير مثل ممارسات الزراعة المستدامة، وإقامة غطاء للأراضي من النباتات المعمرة، والزراعة الحرجية والزراعة البيئية والتنويع والإقلال من الحرث وتوفير فرص بناء القدرات في البلدان النامية لأجل تلك الأغراض؛

٣' تنفيذ سياسات تتصدى للعوامل المباشرة وغير المباشرة لتدهور الأراضي مثل التصحر والتحات وفقدان المواد العضوية في التربة والتملح والتلوث والنمو الحضري غير المستدام؛

٤' تنفيذ سياسات تؤدي إلى استعادة السلامة المادية للتربة وتحسين الحالة التغذوية وزيادة كمية المواد العضوية في التربة؛

- ٥' تضافر الجهود من أجل تعزيز القدرات، ولا سيما في البلدان النامية، لاستخدام الأدوات والتكنولوجيات الموجودة والجديدة لرصد حالة التربة وتدهور الأراضي بوسائل منها معالجة نقص البيانات المتوفرة عن نطاق تدهور الأراضي وتقييم المعلومات الفيزيائية - البيولوجية والاقتصادية - الاجتماعية.
- (ج) تعزيز السياسات الرامية إلى إدارة الموارد من المياه والأراضي بطريقة متكاملة، والقيام في هذا الصدد بما يلي:
- ١' التشجيع على إدارة متكاملة للموارد من الأراضي والمياه في التصدي لتدهور الأراضي وندرة المياه والتأقلم مع آثار تغير المناخ؛
- ٢' تشجيع الاستخدام الكفء والفعال والمستدام للموارد من المياه بما في ذلك تنوعها من خلال استكشاف كيفية استخدام المياه الجوفية والنفايات السائلة وإزالة ملوحة المياه بصورة مستدامة وتجميع مياه الأمطار ودعم مبادرات حفظ المياه وتنظيم الطلب عليها وتحقيق التوازن بين الاستخدامات المختلفة للمياه في جميع النظم الإيكولوجية؛
- ٣' تعزيز التنسيق والتعاون بين السلطات المسؤولة عن إدارة الموارد من المياه والأراضي؛
- ٤' زيادة كفاءة ممارسات الري وإدارة المياه، بوسائل مثل تجميع مياه الأمطار بطريقة تساعد على معالجة حالات النقص في المياه؛
- ٥' التصدي لخطر تآكل السواحل وفقدان الأراضي بسبب ارتفاع مستوى سطح البحر وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية والدول الساحلية المنخفضة، وذلك من خلال تخطيط استخدام الأراضي وتنفيذ برامج للتكيف مع تغير المناخ؛
- ٦' التصدي لمشاكل تسرب المياه المالحة إلى إمدادات المياه العذبة والأراضي الزراعية، وخاصة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(د) تحقيق تكافؤ فرص الحصول على الأراضي وضمان حيازتها بشكل يتوخى فيه الوضوح، وخاصة بالنسبة للنساء والسكان الأصليين وسائر الفئات الضعيفة، والقيام في هذا الصدد بما يلي:

١' التشجيع على إقامة نظم فعالة ومعقولة التكلفة لإدارة الأراضي تشمل نظم حيازة وتسجيل شفافة للمساعدة على تعزيز الاستثمارات والإدارة الجيدة للأراضي باستخدام أحدث تكنولوجيات المعلومات؛

٢' إقراراً بوجود قوانين و/أو نظم متنوعة للحصول على الأراضي وحيازتها لدى مختلف الدول، يجب تقوية الأطر المؤسسية والقانونية لإدارة الطويلة الأجل لنظم إدارة حقوق الملكية والحيازة بحيث تراعي حيازة الشعوب الأصلية الحالية وصغار المزارعين وفقراء الأرياف وترتيبات الحيازة العرفية والممارسات المحلية دون التمييز ضد النساء والفتيات؛ واعتماد سياسات وتطبيق قوانين تضمن بصفة خاصة للفقراء الحصول على الأراضي وحيازتها على نحو يتوخى فيه الإنصاف، وذلك من خلال الإقرار بتساوي الحقوق في الأراضي وكفالة إعمالها وضمانها، ولا سيما بالنسبة للنساء والشعوب الأصلية والفئات الضعيفة الأخرى؛

٣' التشجيع على إيجاد معارف تعاونية إضافية ووضع آليات لنشر المعلومات وتنظيم حملات تثقيف وطنية بشأن الحقوق في الأراضي؛

٤' الإقرار بالحقوق الأخرى لاستخدام الأراضي مثل الرعي وجمع الحطب وهي غالباً ما تشكل مصادر حيوية لتوفير أسباب المعيشة وخاصة للنساء؛

٥' كفالة توفير حماية مناسبة لحقوق الرعي بما في ذلك تيسير تنقل الرعاة، حسب الاقتضاء؛

٦' تمكين المرأة من القيام على قدم المساواة بدور في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة وتخطيط الأراضي والحصول عليها؛

٧' العزم على اتخاذ المزيد من التدابير الفعالة لإزالة العقبات التي تحول دون الأعمال التامة لحقوق الشعوب التي تزرع تحت نير الاستعمار

والاحتلال الأجنبي الأمر الذي يمس كرامة الإنسان وتحط من قدره
ويجب مكافحته وإنهاؤه.

(هـ) تعزيز بناء القدرات ونقل وتمويل التكنولوجيا، والقيام في هذا الصدد
بما يلي: '١' تعبئة الموارد المالية، بما فيها الموارد الجديدة
والإضافية من جميع المصادر، من أجل السياسات المتعلقة بالأراضي
في البلدان النامية بغية تعزيز الإدارة المستدامة والتنظيم الفعال
والتخطيط المتكامل في ما يتصل بالأراضي وكفالة الإنصاف في
فرص الحصول عليها؛

'٢' تقديم المساعدة التقنية والمالية للبلدان النامية، وكذلك البلدان التي
تمر بمرحلة انتقالية والتي تجري إصلاحات في مجال حيازة الأراضي
من أجل تعزيز سبل العيش المستدامة؛

'٣' تشجيع مضاعفة العمل على استحداث الممارسات والمنتجات
والتكنولوجيات المأمونة القائمة على أسس علمية، بما فيها
التكنولوجيات المتقدمة والدراية المتصلة بها، والتي تعزز الاستخدام
المستدام للموارد من الأراضي، خصوصا بالنسبة للبلدان النامية مع
مراعاة الظروف المحلية، ونقلها، على النحو المتفق عليه، ونشرها
واعتمادها، حسب الاقتضاء؛

'٤' دعم الجهود التي تبذلها البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لتعزيز الفهم
العلمي لتنظيم الموارد من الأراضي من خلال تعزيز القدرات
التكنولوجية، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، تقديم الدعم لاختبار
نتائج الأبحاث من خلال المشاريع الرائدة؛

'٥' مواصلة تنمية وتحسين الموارد والقدرات البشرية، وخاصة في البلدان
النامية، من أجل الإدارة المستدامة للأراضي من خلال التعليم
والتدريب.

دال - الجفاف

٩ - ما زال الجفاف يهدد أسباب عيش الملايين من الناس. ومكافحة الجفاف ضرورية
لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المحافظة على خدمات النظم الإيكولوجية،
وتحسين أسباب عيش الملايين ممن يعيشون في المناطق المعرضة للجفاف. وتضاعف آثار تغير

المناخ من مخاطر الجفاف ومن شدته وتزيد الحاجة إلى الإدارة الفعالة للجفاف والحد من مخاطر الكوارث. ويجب بحث مسألة الجفاف بالتكامل مع المواضيع الأخرى المطروحة على الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة، مع الاهتمام ببحث الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وينبغي إدماج استراتيجيات إدارة الجفاف، بما في ذلك التخطيط لحالات الطوارئ، في الممارسات الزراعية المستدامة، وفي مسائل حفظ التربة وتنويع المحاصيل والإدارة المتكاملة للموارد من المياه ومكافحة التصحر، مع مراعاة الإطار القانوني لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر^(٢٨) وولايتها ودورها في التخفيف من حدة آثار الجفاف. ويلزم اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) هئية بيئة مؤاتية بشدة للتأهب لمواجهة الجفاف والتخفيف من حدته. والقيام في ذلك السياق بما يلي:

١' إعداد خطط وطنية لإدارة الجفاف و/أو استراتيجيات للحد من مخاطره، ودعوة الجهات المانحة إلى مساعدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى إدماج القضايا المتعلقة بالجفاف في الاستراتيجيات والخطط الوطنية والإقليمية والعالمية للتنمية المستدامة؛

٢' الأخذ بنهج أكثر استباقاً في إدارة مخاطر الجفاف؛

٣' إدماج السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث، مع مراعاة إطار عمل هيوغو، ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الدول والمجتمعات على الصمود في مواجهة الكوارث^(٢٩)، والأهداف الإنمائية للألفية في الخطط الوطنية لإدارة الجفاف و/أو استراتيجيات الحد من المخاطر؛

٤' إبراز أهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية على النحو المطلوب في القرار الصادر عن اللجنة في دورتها الثالثة عشرة^(٣٠)؛

(٢٨) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٤٨٠ ٣٣.

(٢٩) انظر تقرير المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، كوبي، هيوغو، اليابان، ١٨-٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (A/CONF.206/6)، الفصل الأول، القرار الثاني.

(٣٠) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٥، الملحق رقم ٩ (E/2005/29-E/CN.17/2005/12)، الفصل الأول، الفرع جيم، القرار ١/١٣.

٥' تشجيع وتنفيذ نظم وطنية وإقليمية فعالة للمعلومات المتعلقة بالجفاف وللتنبؤ والإنذار المبكر به، تقوم بنشر المعلومات الموثوق بها على المجتمعات المحلية التي تعيش في المناطق المعرضة للجفاف لتمكينها من اتخاذ التدابير المناسبة والاستباقية بدعم كاف من حكوماتها والمؤسسات المعنية، مثل مراصد الجفاف الجديدة والقائمة، والمجتمع الدولي؛

٦' تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، وبخاصة الحد من إزالة الغابات، وتشجيع حفظ وإصلاح الغطاء النباتي، وذلك لمكافحة التصحر والتخفيف من آثار الجفاف والحد من تدهور التربة، فضلا عن الآثار السلبية لتغير المناخ؛

٧' تعزيز الإدارة المستدامة للتربة بوصفها إحدى وسائل التخفيف من آثار الجفاف؛

٨' تعزيز التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وفيما بين بلدان الجنوب وتشجيع التعاون الثلاثي وإقامة الشراكات من أجل بناء القدرات وزيادة الفعالية في وضع ورصد وتنفيذ خطط إدارة الجفاف، بما في ذلك جمع البيانات وإدارة المعلومات ووضع النماذج والتنبؤات؛

٩' مواصلة تعبئة الموارد المالية من جميع المصادر للتخفيف من آثار الجفاف، بما في ذلك وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولا سيما المواد ٥ و ٦ و ٢٠ منها؛

(ب) تعزيز قاعدة المعارف وتبادل المعلومات المتعلقة بالجفاف واستنفاد المياه والجفاف وإدارة مخاطر الجفاف. والقيام في ذلك السياق بما يلي:

١' الاستثمار في البحث والتطوير والجمع الدقيق للبيانات، بما في ذلك جمعها عن طريق الاستشعار من بعد، والمعلومات لتقييم وتحديد المخاطر والتنبؤ، والتخطيط لحالات الجفاف وإدارتها على امتداد الزمن انطلاقا من الظواهر الموسمية إلى الظواهر المتعددة السنوات، بما فيها الظواهر المتوسطة والطويلة الأجل، مع أخذ المعارف التقليدية في الاعتبار؛

٢' تشجيع تبادل المعلومات والخبرات والدروس المستخلصة في ما يتعلق بإدارة مخاطر الجفاف والحد منها وزيادة وعي الجمهور بالممارسات التقليدية والممارسات القابلة للتطويع؛

٣' تشجيع المؤشرات والمقاييس القائمة على أسس علمية، عند الاقتضاء، ونظم المعلومات المتاحة على الإنترنت فيما يتصل بالجفاف والتصحر، والقيام، عند الاقتضاء، بوضع مؤشرات ومقاييس ونظم من هذا القبيل محلية ووطنية، وحيثما اقتضى الأمر، إقليمية، مع مراعاة مجموعة المؤشرات التي يجري استحداثها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لفترة العشر سنوات تعزيزاً لتنفيذ الاتفاقية؛

٤' وضع مبادئ توجيهية لاستحداث مؤشرات عن الجفاف لاستخدامها في مختلف أنحاء العالم لتسهيل تجميع المعلومات عن ظروف الجفاف والإبلاغ عنها؛

٥' زيادة تبادل المعارف والمعلومات المتعلقة بالتنبؤات الجوية وبالأحوال المناخية في ما بين الجهات المعنية الرئيسية، وزيادة القدرة على استخدام هذه المعلومات قبل حالات الجفاف وأثناءها وبعدها؛

٦' حشد التمويل وتعزيزه ودعم أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بأسباب الجفاف وآثاره، بما في ذلك المنظورات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وكذلك لتحسين التقنيات والممارسات التي من شأنها تحسين الأمن الغذائي والحد من ضعف الإنسان في مواجهة الجفاف؛

٧' تيسير سبل الحصول على البيانات المتصلة بالمناخ والمفيدة في تخفيف آثار الجفاف، وفقاً للتشريعات الوطنية، لفائدة الجهات المعنية من أجل التنمية المستدامة؛

(ج) تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على مواجهة الجفاف. والقيام في ذلك السياق

بما يلي:

١' زيادة القدرة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المحلية المعرضة للجفاف بتشجيع الحيازة المحلية للأرض على أساس مبادئ الإدارة السليمة، والجمع بين تربية الماشية وزراعة المحاصيل، وتنفيذ مشاريع إدارة المياه، والتوسع في مشاريع التأمين ضد تقلبات الطقس؛

٢' الاستمرار في حشد التمويل لأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بأنواع المحاصيل المقاومة للجفاف وتوفير هذه الأنواع على نطاق واسع، وخاصة في

البلدان المعرضة للجفاف في العالم النامي، مع مراعاة استخدام تقنيات الري المتطورة وتعزيز تدابير الكفاءة في استخدام المياه؛

‘٣’ تشجيع ودعم استراتيجيات المجتمعات الريفية الجديدة والحالية لمواجهة الجفاف وزيادة القدرة على التصدي له؛

‘٤’ تشجيع الممارسات المستدامة في استخدام الأرض، بما فيها الممارسات الزراعية المستدامة الهادفة إلى التخفيف من آثار الجفاف والتكيف معه؛

‘٥’ العمل على تحسين قدرات نقل المعلومات وتبادل البيانات ووضع النماذج والتنبؤ على الصعيد العالمي، بما في ذلك المعارف المحلية وتحسين سبل وضع خطط تراعي احتياجات المستخدمين لتكيف المجتمعات المحلية مع الجفاف وتنفيذ هذه الخطط في المجتمعات الريفية وغيرها، وخاصة في البلدان النامية؛

‘٦’ تشجيع الحلول والممارسات التقنية المتكررة مع الجمع بينها وبين المعارف التقليدية من أجل التنبؤ بالجفاف وتقييم آثاره، والنهوض بنظم المعلومات المسخّرة للإنذار المبكر وبالإدارة المتكاملة المستدامة للمياه؛

‘٧’ تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية في التخفيف من آثار الجفاف، ومكافحة التصحر وتدهور التربة، وخصوصا بتشجيع مشاركة الفئات الضعيفة، بما فيها النساء والشباب والرعاة والشعوب الأصلية في عمليات اتخاذ القرار التي تؤدي إلى وضع السياسات ذات الصلة بالحد من مخاطر الجفاف؛

(د) تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والتمويل. والقيام في ذلك السياق

بما يلي:

‘١’ تيسير فرص الحصول على التكنولوجيا الضرورية والمناسبة والمعقولة التكلفة وبناء ما يلزم لذلك من قدرات لتيسير التنبؤ بالجفاف والتخطيط له وإيجاد حوافز إدارية ذات صلة بالجفاف تراعي احتياجات المستخدمين على امتداد الزمن، والإدارة المستدامة، بما في ذلك الاستخدام الكفء والمستدام للموارد الشحيحة والأراضي الصالحة للزراعة، على النحو المتفق عليه؛

‘٢’ توفير الدعم التقني وتعزيز الوسائل المالية اللازمة لتنفيذ نظم الإنذار المبكر الوطنية والإقليمية لمواجهة الجفاف، بما يفسح المجال لأموال من بينها تحسين خطط إدارة الجفاف والاستعداد له وتخفيف آثاره والتكيف السريع معه، وخاصة في البلدان النامية؛

٣' دعوة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى مواصلة جعل استراتيجيات الحد من مخاطر الجفاف وخطط إدارة الجفاف جزءاً من أعمالها؛

٤' تعزيز التعاون في ما بين هيئات اتفاقيات ريو الثلاث لتخفيف آثار الجفاف، مع احترام ولايات كل منها.

هاء - التصحر

١٠ - التصحر وتدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة وشبه الرطبة من المشاكل العالمية التي تتطلب استجابة عالمية من خلال تضافر الجهود، على نحو ما اعترفت به اتفاقية مكافحة التصحر. وما زال التصحر وتدهور حالة الأرض يؤثران تأثيراً سلبياً على الأنشطة الزراعية وعلى التنمية الريفية والحضرية، واستخدام الأرض وموارد المياه، والجهود المبذولة للقضاء على الجوع، والنهوض بالصحة والرفاه. وتتطلب مكافحة التصحر وتدهور التربة وتخفيف آثار الجفاف سياسات تتسم بأمور من بينها أنها تربط بين استخدام الأراضي والأمن الغذائي وسبل العيش وأهداف التنمية المستدامة، مع مراعاة آثار تغير المناخ على استخدام الأراضي وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر، وعلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويلزم اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تعزيز الإطار المؤسسي لتنفيذ السياسات، والقيام في ذلك السياق بما يلي:

١' تعزيز التعاون في ما بين هيئات اتفاقيات ريو، مع احترام ولايات كل منها، يحدوها في ذلك القلق إزاء الآثار السلبية التي تخلفها كل من ظواهر التصحر وتدهور الأراضي وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ على الأخرى، والتسليم بالفوائد الممكن أن تتحقق لو عولجت هذه المشاكل بطرق متكاملة تدعم كل منهما الأخرى؛

٢' دعوة الحكومات إلى القيام، عند الاقتضاء، في ظل التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف المعنية، بما فيها مرفق البيئة العالمية ووكالات التنفيذ، إلى إدماج موضوعي التصحر وتدهور الأراضي في خططها واستراتيجياتها من أجل التنمية المستدامة؛

٣' إدماج خطط العمل الوطنية المتعلقة بالجفاف والتصحر في استراتيجيات التنمية الوطنية؛

- ‘٤’ ضمان تصدي خطط العمل الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية لتصحح المناطق الساحلية؛
- ‘٥’ دعم تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، و خطة السنوات العشر الاستراتيجية بما في ذلك دعمهما وتنفيذهما من خلال التعاون الإقليمي والدولي، وتوفير التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات؛
- (ب) تنفيذ تدابير عملية لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ‘١’ الاعتراف بالعلاقة المتبادلة بين تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتصحر، وضرورة تكثيف الجهود لمكافحة التصحر وتشجيع الإدارة المستدامة للأراضي؛
- ‘٢’ تشجيع طرق استخدام الأرض وسبل المعيشة المستدامة، وتعزيز إنتاجية التربة، وكفاءة استخدام المياه، وزيادة تأمين الحيازة لمن يعيشون في الأراضي الجافة، بمن فيهم الرعاة؛
- ‘٣’ حماية موارد الأراضي، من خلال الإدارة المجتمعية المستدامة للموارد الطبيعية، اعتمادا على المعارف العلمية والمحلية؛
- ‘٤’ تشجيع إصلاح الأراضي المتدهورة وتحسين إدارتها، بما في ذلك زيادة التكامل بين الاستخدامات الرعوية والاستخدامات الزراعية للأرض، واستخدام أفضل الممارسات في إدارة المزارع والمراعي؛
- ‘٥’ تعزيز الإدارة المستدامة للمياه وكفاءة الري، والمحافظة على المياه واستخدام مصادر بديلة للمياه، بما فيها مياه الفيضانات والتدفقات السطحية؛
- ‘٦’ تشجيع مستخدمي الأرض على الاستثمار في المحافظة على التربة والمياه بطرق مثل تأمين حيازة الأرض وتيسير حقوق تملكها وتملك الموارد الطبيعية بالنسبة لفقراء الريف، لا سيما النساء والسكان الأصليين وغيرهم من الفئات الضعيفة؛
- ‘٧’ الحد من تآكل التربة وتعزيز حفظ المياه في التربة من خلال الإدارة المستدامة للغابات والممارسات المستدامة في مجال زراعة الغابات؛

- ٨' اتخاذ تدابير وتقديم المساعدة الدولية، وتعزيز العمل الوطني وتشجيع التعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي لمنع تحرك الكثبان الرملية والحد من وتيرة وحدة العواصف الرملية بأمور من جعلتها تعزيز نظم الإنذار المبكر واستعادة الغطاء النباتي ودعم المبادرات ذات الصلة التي تقوم بها المجتمعات الريفية في المناطق المتضررة، وخاصة في البلدان النامية؛
- ٩' دعم المعارف والممارسات التقليدية والمحلية المتعلقة باستخدام الأراضي وإدارة المياه والأنشطة الزراعية؛
- ١٠' توحيد مختلف السياسات والبرامج القطاعية على المستوى الوطني لوقف تدهور الأراضي وعكس مساره وتعزيز التنسيق بالتقريب بين وجهات النظر؛
- (ج) تعزيز بناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والتمويل، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' تشجيع البحوث العلمية وتعزيز القاعدة العلمية فيما يتعلق بالتصحر والجفاف، لضرورة ذلك بالنسبة لاتخاذ القرارات عن بينة فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للأراضي وقياس النتائج وقياس أثر برامج مكافحة التصحر؛
- ٢' دعم تحسين مراكز التفوق والرصد القائمة وإقامة مراكز تفوق ورصد جديدة في البلدان النامية لمكافحة التصحر وتعزيز بناء القدرات من أجل اعتماد وتنفيذ عدة تقنيات منها التقنيات المتكاملة لحفظ الموارد الطبيعية واستخدامها استخداما مستداما، ودعوة البرامج والصناديق الإقليمية والدولية، وكذلك المانحين، إلى مساعدة البلدان المتضررة في جهودها الرامية إلى مكافحة التصحر؛
- ٣' دعم إنشاء قدرات إدارة الكوارث وتعزيز القائم منها على جميع المستويات، بما في ذلك نظم المعلومات والإنذار المبكر التي تسمح بإدارة المخاطر المتصلة بالجفاف والتصحر وتدهور الأراضي والآثار السلبية لتغير المناخ إدارة فعالة؛
- ٤' زيادة توفير التكنولوجيا المناسبة لتقييم وتحليل وقياس طبيعة تدهور الأراضي والتصحر ومدى خطورتها وآثارها، واتخاذ الإجراءات العلاجية باستخدام نظم الاستشعار من بُعد والمعلومات الجغرافية؛

- ٥' مساعدة البلدان النامية على تطوير التكنولوجيا واستخدامها ونشرها حسب شروط متفق عليها، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة ضمن النهج المتبعة لمكافحة التصحر على جميع الصُّعد، من قبيل ممارسات الزراعة المستدامة وحفظ الغطاء النباتي وإصلاحه، وتوسيع نطاق تلك الممارسات والدروس المستفادة؛
- ٦' بناء قدرات المجتمعات المحلية المتضررة على التصدي لآثار التصحر عن طريق تعزيز المشاركة، بما في ذلك باتباع النهج القائمة على المشاركة التي يُسهم في إطارها المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والسكان الأصليون والمجموعات الرئيسية الأخرى، ولا سيما المرأة، في صنع القرار وصوغ السياسات؛
- ٧' الاستثمار في الإدارة المستدامة للأراضي، بما في ذلك تخطيط استخدام الأراضي، والإدارة المستدامة للغابات والموارد الطبيعية الأخرى، من حيث صلتها بمكافحة التصحر وتدهور الأراضي في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة؛
- ٨' تعبئة موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها ومناسبة التوقيت لتنفيذ الخطة الاستراتيجية التي مدتها عشر سنوات لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وفقا للمادة ٢٠ من الاتفاقية، ومواصلة دعم أعمال أمانة الاتفاقية في مجالي التوعية والسياسات العامة.
- ٩' تشجيع البلدان المتقدمة النمو على توفير موارد مالية كافية ومناسبة التوقيت ويمكن التنبؤ بها في إطار التجديد الخامس لموارد مرفق البيئة العالمية، ودعوة مجلس المرفق إلى توفير هذه الموارد، بما يشمل تخصيص موارد مالية جديدة وإضافية لمجال التركيز المتعلق بتدهور الأراضي؛
- ١٠' دعوة مرفق البيئة العالمية إلى تيسير حصول البلدان المتضررة، ولا سيما في أفريقيا، على مجموعة كاملة من أموال المرفق المخصصة لمكافحة تدهور الأراضي والتصحر؛
- ١١' تعزيز التعاون الإقليمي، لا سيما في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، بما في ذلك عن طريق مرفقاتها الخمسة لتنفيذ الإقليمي، ودعم المبادرات الإقليمية والبرامج الوطنية ذات الصلة لمكافحة التصحر، بما فيها البرنامج البيئي التابع للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا، وبرنامج تيرأفريكا وغيرها من المبادرات الإقليمية؛

١٢' تعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع أخذ أهمية معالجة التصحر وتدهور الأراضي في الاعتبار، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في الفقرة ٨١ من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، بتعبئة موارد مالية كافية يمكن التنبؤ بها من جميع المصادر.

واو - أفريقيا

٦ - تدعو الحاجة إلى أداء اقتصادي قوي في أفريقيا لضمان بيئة مواتية للتنمية المستدامة. وقد اضطلعت البلدان الأفريقية بدور قيادي في التصدي لتحديات التنمية المستدامة، بما فيها التحديات التي تواجه التنمية الزراعية المستدامة، ورسم الطريق إلى الأمام على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والقاري، عن طريق اتخاذ مبادرات مثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. ومع ذلك يظل متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي دون الحد الأدنى المستهدف الذي حددته الشراكة والبالغ ٧ في المائة، وكثيرا ما يحدث هذا النمو في قطاعات ليس لها أثر يذكر على العمالة والدخل بالنسبة للأغلبية. ولا تزال أفريقيا تواجه تحديات في إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية، وهي ليست على المسار الصحيح لإنجاز هذه الأهداف لعدة أسباب منها ضعف الهياكل الأساسية، ونقص القدرات المؤسسية، والاحتياجات المستمرة للاستثمار في الزراعة. وأفريقيا بحاجة إلى ثورة حضراء لمساعدتها على زيادة إنتاجيتها الزراعية، وإنتاج الأغذية، وتحقيق الأمن الغذائي على كل من الصعيدين الوطني والإقليمي بطريقة تدعم وظائف النظام الإيكولوجي. ومن شأن ذلك أن يشكل أساسا قويا لمعالجة الفقر في المناطق الريفية، وتدهور الأراضي، والجفاف والتصحر. وتشكل الأزمات العالمية المتعددة الجارية عقبة خطيرة أمام إمكانات التنمية المستدامة في أفريقيا، بما فيها التنمية الزراعية المستدامة ولهذا يلزم اتخاذ إجراءات على كل من الصعد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي لدعم الاستخدام بيئيا واجتماعيا للموارد الطبيعية، وتنويع الاقتصادات الأفريقية، فضلا عن بدء ثورة حضراء في أفريقيا، ومراعاة البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة في أفريقيا. ويلزم اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) إحياء الزراعة باعتبارها أساسا للتنمية الريفية المستدامة، والقيام في ذلك

السياق. مما يلي:

١' إعادة تأكيد الإعلان السياسي بشأن احتياجات التنمية في أفريقيا^(١)، الذي اعتمد خلال الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعقود في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨؛

- ٢' الإحاطة علما بالإعلان الوزاري الرفيع المستوى بشأن الزراعة في أفريقيا في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وتحقيق ثورة خضراء مستدامة^(١٨)، المعتمد في وندهوك في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وبغيره من نتائج الاجتماعات ذات الصلة مثل المؤتمر الثاني المعني بالمرافق الصحية والنظافة الصحية في أفريقيا المعقود في ديربان بجنوب أفريقيا في شباط/فبراير ٢٠٠٨، والدورة العادية السابعة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في شرم الشيخ بمصر في تموز/يوليه ٢٠٠٨؛
- ٣' الإحاطة علما أيضا بنتائج المؤتمر الدولي المعني بتسخير المياه لأغراض الزراعة والطاقة في أفريقيا المعقود في سرت بالجمهورية العربية الليبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، ومؤتمر وزراء البيئة الأفريقيين المعني بتغير المناخ بعد عام ٢٠١٢ المعقود في الجزائر العاصمة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨؛
- ٤' تسريع التنمية الزراعية تمشياً مع البرنامج الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا التابع للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا؛
- ٥' تشجيع وتسهيل الاستثمار في المياكل الأساسية الريفية، سعياً للتصدي على وجه التحديد لمشاكل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات الريفية والفئات الضعيفة؛
- ٦' تحفيز الاستثمارات الخاصة في قطاع الزراعة مع دعم صغار المزارعين، والمساواة بين الجنسين، وتعزيز المسؤولية الاجتماعية للشركات وكفالة صلاحية أنشطتها للاستدامة من الناحية البيئية؛
- ٧' زيادة الدعم المقدم من المانحين للوفاء بالالتزامات القائمة بمواصلة تطوير الزراعة الأفريقية من أجل إكمال تعبئة الموارد المحلية؛
- ٨' زيادة جهود البحث والتطوير من أجل التنمية الزراعية والريفية المستدامة؛
- ٩' دعم تنقيح وتنفيذ سياسات زراعية عامة مستدامة، بمشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تعزيز المزارع الصغيرة؛
- ١٠' تعزيز المساواة في الحصول على الأرض، وضمان حيازة الأراضي بشكل يتوخى فيه الوضوح، لا سيما بالنسبة للمرأة والسكان الأصليين وغيرهم من الفئات الضعيفة؛

- ١١' تحسين إدارة الأراضي، ومعالجة الأسباب التي تسبب المنازعات على الأراضي، والحد من هذه المنازعات؛
- ١٢' اتخاذ التدابير لزيادة الإنتاجية والاستدامة، بما في ذلك تيسير حصول المزارعين، وعلى الأخص المزارعات، على التمويل البالغ الصغر والاستفادة من سبل تنمية المهارات؛
- ١٣' ضمان الاستخدام المستدام والعدل للموارد من المياه الوطنية والمشاركة في أفريقيا، فضلا عن تعزيز إدارتها وتنميتها بصورة متكاملة، وفقا للاتفاقات الدولية القائمة والأولويات الوطنية؛
- ١٤' إدماج الجوانب الاجتماعية للتحويل الزراعي في القرارات المتعلقة بالسياسات العامة، بما في ذلك إدارة الهجرة من الريف إلى الحضر، بسبل منها كفالة ووفرة فرص العمل في المناطق الحضرية والريفية؛
- ١٥' مساعدة البلدان الأفريقية على إدماج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث في السياسات الزراعية وخطط التنمية الوطنية، استنادا إلى المعارف العلمية والتقليدية والخبرات المحلية؛
- (ب) دمج المزارعين وأصحاب المشاريع المحليين الأفريقيين في سلاسل الإمداد الزراعية، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' تيسير حصول المزارعين في الوقت المناسب على المدخلات من المصادر العامة والخاصة وعلى الائتمان وذكوك التأمين من المصادر العامة والخاصة بتكلفة مقدور عليها؛
- ٢' دعم استمرار مشاركة منظمات المزارعين في عمليات صنع القرار على جميع المستويات؛
- ٣' تيسير ودعم تعزيز القدرات التجارية والتقنية لمنظمات المزارعين، بما في ذلك عن طريق تقديم خدمات الإرشاد؛
- ٤' زيادة الدعم المقدم من جميع المصادر لتحسين الهياكل الأساسية للأسواق ونظم معلومات السوق، بما في ذلك تطوير وتعزيز الروابط بين الريف والحضر؛

- ٥' زيادة الجهود المبذولة لخفض الحواجز وتحسين الهياكل الأساسية، من أجل إنشاء وتوسيع أسواق الأغذية المستدامة المحلية والإقليمية؛
- ٦' وضع نظم وطنية يشارك فيها كل من القطاعين العام والخاص للحد من خسائر ما قبل الحصاد وما بعده، خاصة من خلال تطوير الهياكل الأساسية والنقل، وتحسين القدرة على التخزين وأداء سلاسل التوريد، ونقل التكنولوجيا حيثما يتم الاتفاق على ذلك؛
- ٧' تشجيع الصناعات الزراعية وإضفاء القيمة المضافة محليا؛
- ٨' تشجيع الممارسات الزراعية الإيكولوجية، بما في ذلك تعزيز الممارسات الزراعية التقليدية، ومعارف الشعوب المحلية عموما، باعتبارها من الموارد اللازمة لتطوير نماذج مستدامة للإنتاج الزراعي؛
- (ج) هيئة بيئية مؤاتية للتنمية المستدامة، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' إعادة التأكيد على أن الحكم الرشيد على جميع الصعد أمر ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛
- ٢' الترحيب بالتقدم الذي أحرزه العديد من البلدان الأفريقية فيما يتعلق بتنفيذ السياسات الاقتصادية المناصرة للفقراء وتوطيد الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وتعزيز المشاركة النشطة للمجتمع المدني وسائر أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومواصلة تشجيع ذلك التقدم؛
- ٣' تأكيد أهمية المبادرات التي تقودها أفريقيا لتعزيز الحوكمة السياسية والاقتصادية وحوكمة الشركات، مثل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران؛
- ٤' التشديد على أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان هي أمور مترابطة يعزز كل منها الآخر؛
- ٥' التشديد على أن منع الصراعات وحلها وإدارتها، وتوطيد السلام بعد انتهاء الصراع أمور ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا؛
- ٦' الترحيب بالتقدم المستمر الذي يُحرزه الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في هذا الصدد، بسبل منها تدعيم هيكل السلام والأمن في أفريقيا، وتشجيع ذلك التقدم؛

- ٧' دعم وتعزيز قدرات الحكومات على إدارة مواردها عن طريق تدعيم سياساتها وتشريعاتها والالتزام بها؛
- ٨' الاعتراف بأن أفريقيا هي أول مجموعة إقليمية اعتمدت بالفعل إطارا إقليميا للبرامج مدته ١٠ سنوات يتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، ويمكن استخدامه كأداة للقضاء على الفقر؛
- (د) كفالة اندماج أفريقيا في التجارة العالمية، وينبغي في ذلك السياق:
- ١' تيسير وصول المزارعين إلى الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية واندماجهم فيها؛
- ٢' تسريع التكامل الاقتصادي لأفريقيا واندماجها في الأسواق الدولية؛
- ٣' تشجيع المزيد من التنسيق بين الاتحاد الأفريقي والشركاء في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛
- ٤' تشجيع ودعم المنظمات الاقتصادية الإقليمية الأفريقية لكي تقوم بدور رئيسي في إطار الأزمات العالمية المتعددة الحالية؛ فيما يختص بالأمن الغذائي، وإبراز الدور الرئيسي الذي ينبغي أن تقوم به المنظمات الاقتصادية الإقليمية في مجالات دعم وتنسيق الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي؛ وتحسين البيئة المؤسسية لصالح الاقتصاد الزراعي؛ والإدارة المستدامة للموارد المائية العابرة للحدود، وفقا للاتفاقات الدولية؛
- (هـ) مواصلة تخفيف عبء ديون البلدان الأفريقية، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' مواصلة بذل الجهود، بما في ذلك عن طريق الإدارة الفعالة للديون، من أجل التوصل إلى تحمل الديون في الأجل الطويل، وهو ما يشكل دعامة أساسية للنمو، وكذلك للجهود المبذولة لتحقيق الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ٢' مواصلة التركيز على أفقر البلدان، وتوسيع نطاق عملية إعادة هيكلة الديون في نفس الوقت، عند اللزوم وحسب الاقتضاء، لتشمل حتى البلدان التي ليست مؤهلة للحصول على المساعدة في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛

- (و) زيادة المعونة الإنمائية المقدمة إلى أفريقيا، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ‘١’ زيادة دعم المجتمع الدولي لتنفيذ مختلف برامج الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وخاصة برنامجها الشامل لتنمية الزراعة في أفريقيا وبرنامجها الخاص بالبيئة.
- ‘٢’ حث الجهات المانحة على الوفاء بالتزاماتها، ولا سيما التزام مجموعة البلدان الثمانية بمضاعفة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠ لدعم الجهود الرامية إلى إنجاز الأهداف الإنمائية للتنمية، وخصوصا القضاء على الفقر.
- ‘٣’ ضمان أن تكون الزيادات في حجم المساعدات الإنمائية الرسمية مصحوبة بتحسين فعالية هذه المساعدة، بما في ذلك تنفيذ برنامج عمل أكرا تنفيذا كاملا؛
- ‘٤’ ضمان أن توفر المساعدة الإنمائية الرسمية الدعم لأولويات التنمية الوطنية وبرامج القضاء على الفقر وأن تحترم النظم الوطنية للبلدان المتلقية من أجل زيادة الملكية الوطنية وتعزيز الفعالية؛
- ‘٥’ بذل مزيد من الجهود لتعزيز التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، لجهود تحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا؛
- (ز) زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ‘١’ زيادة الاستثمار في البنى التحتية بجميع أنواعها التحتية القائمة، وخاصة البنية التحتية الريفية من أجل دعم التنمية الريفية، والاستثمار في الطاقة المتجددة وفعالية الطاقة حسب الاقتضاء؛
- ‘٢’ تشجيع زيادة تدفقات رأس المال الخاص إلى أفريقيا عن طريق توفير مناخ موات للاستثمار من خلال التعاون الدولي والشراكة العالمية؛
- ‘٣’ دعم التنوع الاقتصادي من خلال الاستثمارات والتركيز على الأنشطة التي تضيف قيمة للمصادر؛

- (ح) تحسين توزيع الدخل والنهوض بالتنمية الاجتماعية، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- ١' زيادة الفوائد الاجتماعية والاقتصادية التي تعود على السكان بشكل عام، ولا سيما على المجتمعات الريفية والنساء؛
- ٢' تشجيع العمليات الهادفة لتحسين وصول سكان أفريقيا، ولا سيما أكثر فئاتهم ضعفاً، إلى الخدمات الأولية الأساسية ودعم النمو الاقتصادي المستدام من أجل تحسين أسباب رزقتهم؛
- ٣' القيام عند الاقتضاء بتحديد أولويات الإنفاق الوطني في مجالات المياه والصرف الصحي وبناء القدرات وتشجيع الإدارة المتكاملة للموارد من المياه وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص وكذلك الأولويات التي ستوجه لها وتدفقات المعونة الدولية في المجالات المذكورة؛
- ٤' تشجيع تقديم الدعم من أجل تعزيز النظم الصحية، ولا سيما خفض معدلات وفيات الأطفال والوفيات النفاسية ومواجهة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وتسليط الضوء على ضرورة توفير سبل الوصول إلى التغذية المناسبة للمجتمعات والأسر المتضررة؛
- ٥' تشجيع جميع الجهود الرامية إلى دعم فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي الأساسي والعمل على تحسين نوعية التعليم في جميع البلدان الأفريقية على كافة المستويات، مع التركيز بوجه خاص على تعليم النساء والفتيات والتعليم في المناطق الخارجة من النزاعات؛
- ٦' دعم مراكز الامتياز الموجودة، وتشجيع إنشاء مراكز جديدة؛
- ٧' دعم الجهود الهادفة إلى توليد وتعميق المعارف والبحوث، بما يشمل التدريب التقني والمهني ونظم التعليم العالي؛
- (ط) العمل على كفالة التكيف مع تغير المناخ هئية ما يلزم في هذا الصدد من دعم وظروف مؤاتية، والقيام في ذلك السياق بما يلي:
- النهوض بتنفيذ اتفاقيات ريو الثلاث في أفريقيا وهئية ما يلزم في هذا الصدد من دعم وظروف مؤاتية، وضمان التعاون والتنسيق في هذا السياق مع احترام ولاية كل منها.

زاي - أوجه الترابط والمسائل الشاملة لعدة قطاعات بما في ذلك وسائل التنفيذ

١٢ - بعد العمل الهام الذي اضطلع به، ينبغي الاستمرار في تعزيز التجانس بين وضمن العمليات الدولية والمؤسسات التي لها أثر على الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، وبرنامج الأغذية العالمي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، مع ملاحظة العمل الذي تضطلع به فرقة العمل الرفيعة المستوى المعنية بأزمة الأمن الغذائي العالمية التي شكلها الأمين العام للأمم المتحدة.

١٣ - ولا بد أن تكون الخيارات المطروحة مجال السياسات العامة والتدابير العملية المتخذة للإسراع بالتنفيذ قائمة على المشاركة ومتعددة التخصصات ومتعددة القطاعات ويعزز كل منها الآخر. وينبغي في خيارات السياسات العامة مراعاة الصلات بين المسائل المشمولة بالمجموعات المواضيعية والمسائل الشاملة لعدة قطاعات من أجل تحقيق التآزر والمنافع المشتركة.

١٤ - ويبقى القضاء على الفقر والجوع الهدف الشامل للتنمية المستدامة. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تكون الغاية المباشرة هي تحقيق هدف خفض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد، ونسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع، وإلى النصف، بحلول سنة ٢٠١٥ وهو من الأهداف الإنمائية الوارد بيانها في إعلان الألفية.

١٥ - وينبغي أن تتناول الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بطريقة متكاملة الدعائم الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. فلا بد أن تعالج تلك الاستراتيجيات جملة أمور منها البعد الاجتماعي للعولمة، وتحديات الهجرة الدولية، والمساواة بين الجنسين، والتساوق في مشاركة وسياسة أصحاب المصالح المتعددين، والتقييمات الاستراتيجية، وذلك وفقا للتشريعات الوطنية.

١٦ - ويمكن أن يسهم تنشيط الزراعة وتشجيع التنمية الريفية إسهاما كبيرا في القضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الأمن الغذائي، وتحسين الوضع الصحي، وتمكين المرأة، وتوفير فرص العمل المنتج للمرأة والشباب والسكان الأصليين والمجتمعات المحلية. ويلزم اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) تحسين تمويل نظم الصحة العامة وتعزيزها كي يتسنى مكافحة الأمراض على نحو أفضل، ولا سيما الأمراض المعدية مثل السل والملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛

(ب) زيادة الاستثمار في الهيكل الأساسي التعليمي وتشجيع حصول الجميع على التعليم الابتدائي مجاناً وتنمية القدرات في مجال الموارد البشرية عن طريق توفير برامج التعليم والتدريب الملائمة لا سيما للشباب في المجتمعات المحلية الفقيرة والضعيفة في الريف وتوسيع سبل الوصول إلى فرص التعليم على جميع المستويات؛

(ج) النهوض بالخدمات التعليمية والإرشادية ذات الصلة بالزراعة وبالسلسلة الغذائية في المناطق الريفية على جميع المستويات؛

(د) تحسين قاعدة المعارف المتصلة باستجابات السياسات العامة الوطنية والإقليمية في مواجهة الأخطار البيئية التي تهدد الصحة وذلك عن طريق تعزيز المبادرات الدولية لبناء القدرات في مجال تقييم العلاقات بين الصحة والبيئة؛

(هـ) اتخاذ تدابير لتحسين وإدامة سبل معيشة الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال والمسنين والرعاة المتنقلين والسكان الأصليين والأشخاص ذوي الإعاقة وسكان المناطق النائية جدا في البلدان النامية؛

(و) تمكين المرأة الريفية وتشجيع ملكية المزارعات للأرض وضمان حيازتهن للأراضي؛ وتوجيه استراتيجيات بناء القدرات إلى المزارعات وإلى الأسر المعيشية التي ترأسها النساء؛

(ز) تعزيز الموارد البشرية والقدرة المؤسسية لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأفريقيا تحقيقاً للتنمية الريفية المتكاملة والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، بما في ذلك في المناطق الساحلية ومصائد الأسماك البحرية والأراضي الرطبة، وبناء قدرة المجتمعات الريفية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي أفريقيا على نفسها، بما في ذلك عبر تمكين المرأة والشباب؛

(ح) تعزيز دور السلطات المحلية في إطار الشراكة مع المجموعات الرئيسية الأخرى من أجل تبادل المعلومات وبناء الشبكات وخلق أسواق لصغار المزارعين، ولا سيما النساء والشباب.

١٧ - وينبغي لجميع البلدان وللمجتمع الدولي الاجتهاد في إدارة التنوع البيولوجي والمياه والأراضي والغابات على نحو مستدام تدعم أيضاً وظائف النظام الإيكولوجي، بما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والقادمة ويسر إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية.

١٨ - وتحدد خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ثلاثة أهداف شاملة، وثلاثة شروط أساسية، للتنمية المستدامة. ولا بد من تغييرات جذرية في طرق الإنتاج والاستهلاك في المجتمعات من أجل إنجاز التنمية العالمية المستدامة. وتشمل الإجراءات التي يلزم اتخاذها:

(أ) تشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة واتخاذ خطوات، تشمل تلك الواردة في عملية مراكش، مع جميع البلدان المستفيدة من العملية، على أن تؤدي البلدان المتقدمة الدور القيادي، وذلك مع مراعاة مبادئ ريو ومن بينها المبدأ القائل بوجود مسؤوليات مشتركة وإن تباينت تبعاً لقدرات كل بلد.

(ب) التشجيع والعمل على وضع أطر برامج مدتها عشر تدعم المبادرات الإقليمية والوطنية بهدف التعجيل بالتحول نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في حدود قدرة النظم الإيكولوجية على التحمل، بما تنتفي معه الصلة بين النمو الاقتصادي وتدهور البيئة، الأمر الذي يتأتى لتحسين كفاءة وإمكانية استدامة استخدام الموارد وعمليات الإنتاج والتقليل من تردي الموارد ومن التلوث والنفايات، وذلك ليجري التداول بشأن تلك الأطر خلال الدورتين الثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد ينبغي لكل البلدان، وعلى رأسها البلدان المتقدمة، أن تتخذ إجراءات من خلال حشد المساعدة المالية والتقنية من جميع المصادر وبناء قدرات البلدان النامية، مع مراعاة احتياجات البلدان النامية وقدراتها في مجال التنمية؛

(ج) دعم الإنتاج الزراعي المستدام، بما في ذلك الأساليب البديلة للزراعة؛

(د) تشجيع النهج العلمية، مثل تحليلات الدورة الحياتية، التي يمكن أن تساعد على الترويج لاتباع ممارسات إنتاجية أكثر استدامة وتتيح للمستهلكين خيارات استهلاكية تتميز بقدر أكبر من الصلاحية للاستدامة؛

(هـ) النهوض بالتعليم وزيادة الوعي والمعلومات، حيث يمكن أن تغير هذه الأمور من سلوك المستهلكين وأن تساهم في التوصل إلى أساليب حياة أصح للاستدامة.

١٩ - يمثل تغير المناخ أولوية عالمية ملحة برزت كحلقة وصل أساسية يجب التعامل معها في سياق التنمية المستدامة وفقاً للمبدأ القائل بوجود مسؤوليات مشتركة وإن تباينت تبعاً لقدرات كل بلد. وهو يؤثر على جميع المواضيع التي يُنظر فيها في الدورة الحالية للجنة التنمية المستدامة، أي الزراعة والأرض والتنمية الريفية والجفاف والتصحر وأفريقيا. واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ^(٣١) هي الأداة الأساسية لمواجهة تغير المناخ. وينبغي ألا تضر مداولات اللجنة بشأن هذه المسألة بالمفاوضات الجارية في إطار الاتفاقية. وبهذا الصدد، يلزم اتخاذ إجراءات من أجل:

(٣١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(أ) دعم إدماج تدابير التكيف مع تغير المناخ واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث ضمن الاستراتيجيات الإنمائية الزراعية والريفية، والإدارة المستدامة للأراضي، وخطط العمل لمكافحة الجفاف والتصحر، وخصوصا في البلدان النامية؛

(ب) دعم استحداثات تكنولوجيا جديدة ونقلها ونشرها في البلدان النامية، في المجالات التي تغطيها المواضيع الستة حسب الاقتضاء، وتشمل في جملة أمور، تكنولوجيا تخص أنواع المحاصيل السهلة التكيف وطرق إدارة التربة على نحو يقلل من تأثيرها بتغير المناخ؛

(ج) تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، على نحو يلي احتياجات التكيف مع تغير المناخ.

٢٠ - وكما ورد في العديد من الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، مثل خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، يمثل توفير وسائل التنفيذ أمرا حيويا لإنجاز السياسات العالمية والإقليمية والوطنية في مجالات مختلفة، بما فيها المجالات المواضيعية لهذه الدورة. وتغطي وسائل التنفيذ مجموعة من خيارات السياسات العامة ومن التدابير العملية. والتعاون الدولي أمر أساسي مكمل للإجراءات المحلية والوطنية. وتتطلب الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف المذكورة في إعلان الألفية وفي جدول أعمال القرن ٢١ وفي خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، توفير موارد مالية ضخمة على النحو المبين في توافق آراء موننتيري، وذلك بعدة طرق من بينها توفير موارد مالية جديدة وإضافية، لا سيما للبلدان النامية، من أجل دعم تنفيذ السياسات والبرامج الوطنية التي وضعتها، وتحسين الفرص التجارية، وفرص الوصول إلى التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها، والتوعية، وبناء القدرات. ويلزم اتخاذ إجراءات من أجل:

(أ) زيادة توافر التمويل وفعالية استخدامه في أغراض التنمية المستدامة، والقيام

في ذلك السياق بما يلي:

'١' الدعوة إلى الوفاء بجميع الالتزامات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، بما فيها الالتزامات التي قطعتها على نفسها بلدان متقدمة عديدة بتحقيق هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية بحلول عام ٢٠١٥، وبلوغ مستوى تخصيص نسبة ٠,٥ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠١٠، وكذلك بلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,١٥-٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل

البلدان نموا؛ وحث البلدان المتقدمة التي لم تنفذ ذلك بعد إلى بذل جهود ملموسة، في هذا الصدد، وفقا للالتزامات التي تعهدت بها، مع الاعتراف بالدور الأساسي للمساعدة الإنمائية الرسمية وأهمية موارد التمويل الأخرى للتنمية، والوفاء بالالتزامات المذكورة في توافق آراء مونتيري المنبثق من المؤتمر الدولي لتمويل التنمية؛

‘٢’ زيادة الجهود المبذولة لتحسين نوعية المعونة الإنمائية الرسمية، ولزيادة أثرها. ويقدم منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، إلى جانب مبادرات حديثة العهد مثل المنتدين الرفيحي المستوى المعنيين بفعالية المعونة اللذين أصدرنا إعلان باريس بشأن فعالية المعونة لعام ٢٠٠٥ وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، إسهامات كبيرة في جهود البلدان التي التزمت بهما، تشمل إقرار المبادئ الأساسية للملكية الوطنية والمواءمة والتنسيق والإدارة من أجل النتائج. وإذا ما أخذ في الاعتبار أنه لا توجد صيغة واحدة صالحة لجميع الحالات تضمن فعالية المعونة المقدمة، فينبغي أن تؤخذ الحالة الخاصة لكل بلد موضع الاعتبار الكامل؛

‘٣’ تعزيز الدعم المتعدد الأطراف لا سيما الدعم المقدم من مرفق البيئة العالمية والمؤسسات المالية الدولية، وتبسيط إجراءات مرفق البيئة العالمية؛

‘٤’ تهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتدفقات رأس المال للقطاعين العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، مع مراعاة السياسات الوطنية، من أجل إنعاش النمو الاقتصادي والمساهمة في نقل التكنولوجيا، وتوليد فرص عمل وتنمية الهياكل الأساسية؛

‘٥’ مواصلة معالجة جميع القضايا ذات الصلة بمشاكل الدين الخارجي، في إطار عدة جهات منها الأمم المتحدة، والنظر في سبل استكشاف نهج معززة للآليات السيادية لإعادة هيكلة الديون بناء على الأطر والمبادئ القائمة، يشارك فيها الدائنون والمدينون على نطاق واسع وتكفل تحمل الدائنين الأعباء على نحو متساو وتضطلع فيها مؤسسات بريتون وودز بدور هام؛

‘٦’ تحسين سبل الحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل بالغ الصغر، وخصوصا للمجتمعات المحلية، والمزارعين، والمشاريع الصغيرة؛

‘٧’ دعم وتشجيع الحكم الرشيد على جميع المستويات مع الاعتراف بكونه أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة؛

- (ب) دعم النظام التجاري العالمي مع الاعتراف بما للتجارة من دور رئيسي في تحقيق التنمية المستدامة، والقيام في هذا السياق بما يلي:
- ١' تشجيع قيام نظام تجاري شامل وقائم على قواعد ومنفتح وغير تمييزي ومنصف ومتعدد الأطراف؛
- ٢' إتاحة الوصول التام لأي بلد من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بلا رسوم ولا حصص، وفقاً للالتزامات سابقة؛
- ٣' مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال السياسات والأنظمة التجارية؛ وتنمية التجارة؛ وبناء القدرات الإنتاجية؛ والهياكل الأساسية المتصلة بالتجارة؛ والتكيف المتصل بالتجارة وغير ذلك من الاحتياجات المتصلة بالتجارة؛
- (ج) تعزيز وتشجيع الجهود المبذولة لبناء القدرات وتشجيع نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية، والقيام في هذا السياق بما يلي:
- ١' تنفيذ برامج هادفة لبناء القدرات في المجالات ذات الصلة بالمجموعة المواضيعية وما بينها من الروابط والمسائل المتعددة القطاعات، بالتنسيق مع المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية؛
- ٢' تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وزيادة الدعم المقدم من جهاز الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيع هذا التعاون من أجل تحسين الموارد المالية وبناء القدرات الشاملة وتبادل المعلومات والمعرفة ونقل التكنولوجيا؛
- ٣' تنفيذ خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات^(٣٢)، ومواصلة العمل من أجل تحقيق الأهداف الواردة في جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الأهداف الواردة في الفصل ٣٤؛
- ٤' زيادة الاستثمارات في مجال التدريب والبحث والتطوير، وخاصة ما يتعلق منها بالممارسات والتكنولوجيات المستدامة، بما فيها التكنولوجيات الزراعية، وتسريع عملية نقل ونشر هذه التكنولوجيات والمعلومات والأساليب والممارسات لتصل إلى جميع المستخدمين، بمن فيهم المزارعون

(٣٢) UNEP/GC.23/Add.1 و Corr.1، المرفق.

والنساء والشباب والسكان الأصليون وأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية النائية؛

٥' بناء القدرات في مجال تخطيط استخدام الأراضي بهدف إدارة الأراضي ضمن القدرة الإيكولوجية، مع مراعاة الإمكانيات والمعلومات المتعلقة بالتربة، ودمج المعلومات العلمية بالمعارف الأصلية؛

متابعة موضوع الزراعة والتنمية الريفية

٢ - تدعو الدول الأعضاء إلى تعزيز قدرات منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، في إطار ولايات كل منها، لتقدم المزيد من المساعدات للبلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا، في مجال الزراعة المستدامة والتنمية الريفية والأمن الغذائي، وتطلب إلى منظمة الأغذية والزراعة، أن تقوم، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، بمتابعة تنفيذ أحكام هذا القرار المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية؛

متابعة موضوع الأراضي والجفاف والتصحر

٣ - تدعو كذلك الدول الأعضاء إلى دعم وتعزيز اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل تنفيذ الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين لفترة العشر سنوات لتعزيز تنفيذ الاتفاقية، وتشجع تعزيز التماسك فيما بين البرامج والصناديق والوكالات والكيانات التابعة للأمم المتحدة التي تعمل في مجال مكافحة التصحر والجفاف والمسائل المتصلة بالأراضي، وذلك بالتعاون مع أمانة الاتفاقية؛

متابعة تنفيذ القرار المتعلق بأفريقيا

٤ - تقرر أن تكرس، في عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٦، ودون مساس ببرنامج اللجنة وتنظيم وأساليب عملها التي اعتمدت في دورتها الحادية عشرة، جزءاً مستقلاً في دوراتها الاستعراضية، لرصد ومتابعة تنفيذ قرارها بشأن أفريقيا الذي اتخذ في الدورة السابعة عشرة للجنة.

القرار ٢/١٧

الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول النامية الجزرية الصغيرة من خلال تنفيذ استراتيجية موريشيوس للتنفيذ
إن لجنة التنمية المستدامة،

إذ تشير إلى اعترام الجمعية العامة، في قرارها ٢١٣/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقد اجتماع رفيع المستوى لمدة يومين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ في إطار دورتها الخامسة والستين، لتقييم التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (استراتيجية موريشيوس للتنفيذ)^(١)،

وإذ تشير أيضا إلى أنه ينبغي أن تسبق الاستعراض الرفيع المستوى أعمال تحضيرية على الصعيدين الوطني والإقليمي تتم بأقصى قدر من الفعالية وبطريقة جيدة التنظيم وقائمة على المشاركة الواسعة النطاق، وإذ تشدد على أنه ينبغي لهذا الاستعراض أن يتيح للمجتمع الدولي فرصة لإجراء تقييم للتقدم المحرز والدروس المستخلصة والعقبات التي ووجهت في تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ والاتفاق على ما يتعين القيام به لمواصلة معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية،

١ - ترحب بالعمل الذي يُضطلع به حاليا في جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية لمواصلة تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ، وتدعو المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية إلى المضي في دعم الجهود التي تبذلها هذه الدول في هذا الصدد؛

٢ - تطلب إلى لجنة التنمية المستدامة الاستفادة من يوم الدول الجزرية الصغيرة النامية، في دورتها الثامنة عشرة، لعقد اجتماع للجنة التحضيرية للاستعراض الرفيع المستوى؛

٣ - تقرر أنه ينبغي النظر أثناء الاجتماع التحضيري الذي يستغرق يوما واحدا في تقرير توليفي من المقرر أن يعدّه الأمين العام استنادا إلى ما يلي:

(أ) التقارير الوطنية والإقليمية، لدى توافرها؛

(١) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(ب) نتائج حلقات العمل الاستعراضية الإقليمية الثلاث التي ستنظمها شعبة التنمية المستدامة بالتعاون مع أعضاء الوكالات المتخصصة والوكالات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية، وفقا للنظام الداخلي لكل من لجنة التنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وللممارسات التي تتبعها اللجنة، وتشجع جميع البلدان وكيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية على المشاركة بصورة تامة في الأنشطة التي تقرر الاضطلاع بها تحضيرا للاستعراض الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس للتنفيذ.

القرار ١/١٧

مشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية*

٣ - قررت اللجنة في دورتها الرابعة عشرة، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، أن تحيط علماً بمشروع برنامج العمل لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ لشعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (E/CN.17/2007/10).

موجز الرئيس

رؤية مشتركة

١ - خلال الجزء الرفيع المستوى للدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، تبادل الوزراء، وسائر رؤساء الوفود وممثلي المجموعات الرئيسية، وممثلي هيئات الأمم المتحدة، وجهات النظر حول المواضيع التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة لاقتصاداتنا، ومجتمعاتنا ومستقبل التنمية المستدامة: الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا. وقد تأتى لنا أن نفهم عمق الروابط فيما بين هذه المواضيع، وصلتها الوثيقة بالعديد من المواضيع الهامة الأخرى، بدءاً بالقضاء على الجوع والفقر المدقع وانتهاء بتغيير المناخ.

٢ - وقد أشار بان كي - مون، الأمين العام للأمم المتحدة، إلى أن "الأمم المتحدة تنهض بفكرة التنمية المستدامة، بوصفها وسيلة للخروج من دائرة الفقر والتدهور واليأس. وتظل هذه الفكرة المتعلقة باتباع نهج متكامل وشامل للتنمية صالحة اليوم كما كانت دائماً. إنها تبين كيف تعالج أزمة المناخ، وأزمة الغذاء وأزمة الطاقة. وهي تقدم حلولاً دائمة للأزمة المالية والكساد العالمي. فيتوجب علينا اتباع الحكمة من تقرير بروتلاندر. ولا بد أن نسعى إلى تحقيق التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".

٣ - إن تعدد التحديات التي يواجهها العالم من حيث تغير المناخ، وتدهور النظم البيئية، وانعدام الأمن الغذائي، والتدهور المالي والركود الاقتصادي، تتطلب استجابة متكاملة تضمن التصدي لحالات الطوارئ على المدى القريب فيما يجري وضع استراتيجيات بعيدة المدى في إطار التنمية المستدامة. وبنشوب الأزمة الاقتصادية، تعرضت بلدان كثيرة، وخاصة البلدان النامية، لأضرار شديدة جراء انهيار الصادرات، وهروب رأس المال، وارتفاع معدلات البطالة.

٤ - إضافة إلى ذلك، فإن النشاط التجاري المعتاد وحده لن يكون كافياً لإطعام أعداد

* للاطلاع على المناقشة، انظر الفصل الثالث، الفقرة ٩.

السكان المتزايدة بما يكفي من الغذاء، ولتهيئة الظروف لتحسين التغذية، في ظل ظروف تتسم بتفاقم ندرة المياه، وتغير المناخ، وتآكل التربة، وتدهور النظم الإيكولوجية. وقد أكد الوزراء الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات ملائمة على الصعيدين الوطني والدولي، وزيادة التعاون لإحداث نقلة نوعية وتحقيق ثورة خضراء مستدامة فعلا تعكس مسار التوجه الواسع النطاق المتمثل في انخفاض الإنتاج الزراعي والدخل. فالمطلوب ليس أقل من ثورة في الأفكار وثورة في التقنيات، تدعمهما ثورة في مجالات السياسات التجارية والوصول إلى الأسواق والموارد المالية اللازمة لتنفيذها.

٥ - لقد أعربنا، بتشاركنا الرؤية عن عميق إدراكنا للأهمية المركزية التي تكتسبها الزراعة في التنمية المستدامة: الزراعة هنا بمعناها الواسع، بما فيها تربية الماشية، والحراثة الزراعية والنظم المختلطة. ويحتل المزارعون، ولا سيما المزارعات من النساء، وصغار المزارعين، صلب التنمية الزراعية. ويتبوأ المزارعون مركزا محوريا في بناء قطاع زراعي مرن ومنتج وفي المحافظة عليه -- والمقصود هنا مرة أخرى، هو المزارعون بالمعنى الواسع، بمن فيهم الرعاة والعمال المزارعون وغيرهم من العاملين الذين يعيشون على الأرض. وهذا يشمل النساء والرجال، وينبغي أيضا الاعتراف بما للمرأة من مكانة هامة في الزراعة. والمزارعون هم الذين يطعمون العالم، ومع ذلك، فإن كثيرين جدا منهم يأخذون أطفالهم للنوم آخر النهار وهم جائعون. هذا الظلم يجب أن يتوقف.

٦ - يجب علينا أن نلتزم بالعمل على تهيئة الظروف وتوفير الفرص والموارد اللازمة لتمكين المزارعين في كل مكان من زيادة إنتاج الأغذية ومن إرسال أولادهم إلى المدارس، والتمتع بمستويات معيشية مرتفعة وحياة معطاءة. وينطبق هذا بصفة خاصة على صغار المزارعين.

٧ - المطلوب هنا هو حدوث تحول نوعي. فينبغي من الآن فصاعدا ألا ينظر إلى الزراعة باعتبارها جزءا من المشكلة، بل باعتبارها جزءا من الحل. والزراعة هي في صدارة عملية القضاء على الفقر. وفي صميم التنمية المستدامة. ولا تفتأ تحتل باطراد صلب عملية التصدي لتغير المناخ.

٨ - إن للعمل الشاق الذي يقوم به المزارعون قيمة كبيرة، إلا أن المجتمع لا يعطيه حقه من التقدير في كثير من الأحيان. ونحن نميل إلى نسيان أن المزارعين، قبل الأزمة الغذائية التي وقعت في العام الماضي، ظلوا لعدة عقود يعانون من انخفاض الأسعار الحقيقية لمنتجاتهم. وقد انعكس ذلك، إلى حد ما، في ارتفاع الإنتاجية، غير أن هذا كان عاملا قويا في ركود إيراداتهم أو حتى انخفاضها.

٩ - ومما يثلج الصدر أن كثيرا من المزارعين والأسر المعيشية الريفية، في بعض الاقتصادات السريعة النمو، استطاعوا انتشال أنفسهم من الفقر المدقع على مدى العقود القليلة الماضية. غير أن هناك العديد من ملايين المزارعين الذين لا يزالون يعانون من الفقر المدقع، وكثيرون آخرون ينتظرون أن يقعوا في براثن الفقر مع قدوم جفاف وشيك أو آفة محدقة.

١٠ - ونحن نعلم أن الغالبية العظمى من فقراء العالم هم من المزارعين ومن سكان الأرياف. ونعلم أننا إذا أردنا القضاء على الفقر المدقع، لا بد أن نبدأ بالعمل مع المزارعين ومن أحلهم، وذلك بدعم التنمية الريفية. وينبغي إن نعطي قطاع الزراعة والأمن الغذائي أولوية أعلى مما كانا عليه في الماضي في مختلف المجالات ومنها الخطط الوطنية للحكومات.

١١ - إن المزارعين وسكان المناطق الريفية، هم، بفضل ما يقومون به من أنشطة زراعية، بما في ذلك الزراعة العضوية، أو صياد على الأرض والماء اللذين يتوقف عليهما وجودنا. وهم أيضا أو صياد على الغابات والتنوع البيولوجي والموارد الطبيعية الأخرى التي تساعد في الحفاظ على الزراعة وعلى أمور أخرى كثيرة. غير أن هذه الوصاية ظلت إلى حد بعيد من دون اعتراف أو مكافأة. ولم تقدّر معارفهم التقليدية أو تقيّم بالقدر الذي تستحقه.

١٢ - ويتعين علينا أن نركز على إعادة إدراج التنمية المستدامة لقطاع الزراعة في جدول الأعمال الدولي. وقد بدأ هذا التطوع يتحول إلى حقيقة. ويرجح أن يظل على هذه الحالة في السنوات القادمة. وربما نكون قد أصبحنا بالفعل على مشارف انتعاش زراعي وريفي يمهّد الأساس لاقتصادات المستقبل ذات القاعدة الإحيائية؛ ونحن في حاجة ملحة لمثل هذا الانتعاش من أجل إطعام سكان العالم المتزايدين، وتحسين تغذية ملايين البشر الذين يعانون حاليا من سوء التغذية والجوع، كل ذلك مع الاستمرار في تغذية الأرض والمحافظة على خصوبتها وحفظ الموارد الشحيحة للمياه. وتؤدي عناصر هذا الانتعاش إلى زيادة استثمارنا في الزراعة المستدامة؛ وهيئة بيئة مواتمة؛ وتنمي الإنتاج المستدام وسلاسل الأغذية؛ وتحسن إمكانية الوصول إلى الأسواق، وبخاصة أمام البلدان النامية؛ وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي وإمكانية الحصول على التمويل، مثل الائتمانات البالغة الصغر.

١٣ - وينبغي أن تحتل البلدان النامية، التي تشهد زيادة في السكان وارتفاعا في مستويات المعيشة، موقع الصدارة في هذا الانتعاش الزراعي والريفي. ويمثل وقف تدهور التربة والتصحر وعكس اتجاههما إحدى الأولويات المتقدمة للكثيرين. وهناك حاجة ملحة إلى أن يزيد الكثيرون إنتاجهم الزراعي وأن يحافظوا على هذه الزيادة. ويجب أن يشمل تكثيف الزراعة من أجل كفالة الأمن الغذائي التصدي بقوة للتغيرات البيئية الرئيسية مثل التصحر وتدهور الأرض والجفاف.

١٤ - وقبل كل شيء، يمكن لأفريقيا أن تستفيد من قيام ثورة خضراء مستدامة أي ثورة إنتاج زراعي تتوافر فيها مقومات الاستمرار اقتصاديا والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية. وينبغي ألا تنحصر الثورة الخضراء، في أفريقيا على وجه الخصوص، في مجال واحد، بل يجب أن تتعدد مجالاتها وتتواءم مع الظروف الزراعية والإيكولوجية وأنظمة إنتاج المحاصيل المحلية على اختلافها.

١٥ - ومن الضروري أن يحدث التزاوج في هذه الثورة بين المعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية وبين التكنولوجيات الحديثة وأحدث المعارف العلمية المتعلقة بالزراعة وبجدور الاستدامة. ولا مندوحة من أن تتقاسم البلدان الخيرات والتكنولوجيات الابتكارية وأن تتعاون على التدريب وتنمية القدرات البشرية. وبينما تتوافر التكنولوجيات والمعارف، فإن توسيع نطاق انتشارها واستخدام المزارعين لها يمثلان تحديا رئيسيا تجب مجابته.

١٦ - ويتعين أن تتوافر لدى الحكومات الوطنية الإرادة السياسية أن يقدم المجتمع الدولي في الوقت نفسه، الدعم من أجل حدوث ثورة خضراء مستدامة. ومن الضروري أن تزداد استثمارات كل من القطاعين العام والخاص في مجال الزراعة، وأن تحدد أهدافها بطريقة جيدة: مثل الاستثمارات في الهياكل الأساسية الريفية من أجل رفع الإنتاجية وربط المزارعين بالأسواق، وفي البحوث والمواد التعليمية الزراعية، والاستخدام الأمثل لمعارف الشعوب الأصلية والاستجابة لاحتياجات المزارعين والظروف المحلية؛ والاستثمار في خدمات إرشاد مكثفة قادرة على إيصال أحدث الممارسات المنتجة والمستدامة إلى المزارعين كي يتحولوا بدورهم إلى عناصر نشطة للإرشاد؛ والاستثمار في تكنولوجيات مرحلة ما بعد الحصاد بغرض تقليل الخسائر وزيادة إيرادات المزارعين؛ وفي السلاسل الغذائية القابلة للاستدامة وذات القيمة المضافة والبنى التحتية للأسواق ومؤسسات الدعم.

١٧ - ويتعين على الحكومات التكفل بالكثير من هذه الاستثمارات، لكن مع التسليم بوجود أن يؤدي القطاع الخاص دورا مركزيا في توسيع الإنتاج الزراعي وبناء سلاسل للقيم الزراعية وتقييم إمكانات التكنولوجيات الحديثة، بما في ذلك الكائنات المحورة وراثيا. وسيكون من الضروري أن تُدعم الاستثمارات في مجالات تنشيط الزراعة في البلدان النامية وتعزيز التنمية الريفية المستدامة فيها من خلال إيجاد موارد جديدة وإضافية من جميع المصادر، كأن يتم توفيرها من القطاعين الخاص والعام ومن المصادر المحلية والدولية.

١٨ - ولن توثق الاستثمارات في الزراعة أكلها إلا إذا تمهأت لها بيئة داعمة - على الصعيد المحلية والإقليمية والدولية، بما في ذلك الشراكات الإقليمية، والشراكات بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب، وشراكات القطاعين العام والخاص وسط جميع الأطراف

ذات الصلة من بين أصحاب المصلحة. وهناك حاجة لوجود سياسات حكومية ومؤسسات قوية من أجل توفير الدعم للزراعة. ويعتبر توفير المعلومات في الوقت المناسب على قدر كبير من الأهمية أيضا للمزارعين - فيما يتعلق بالطقس والأسواق وأسعار المدخلات وفرص التسويق الجديدة ووسائل الفلاحة الحديثة. ويتطلب هذا تعزيز قدرة الجهات التي توفر المعلومات التقليدية، التي تستخدم بصفة خدمات إرشادية. وفي الوقت نفسه، تستخدم التكنولوجيات الحديثة للمعلومات بالفعل لدى المزارعين في جميع أرجاء العالم، باعتبارها إحدى أدوات مهنتهم، لكن إمكانياتها الكاملة لا تزال في بواكير مرحلة الاستخدام وتحتاج إلى التعزيز.

١٩ - ومن الضروري أن يتمكن المزارعون أيضا من التفاوض بشأن الحصول على أسعار مناسبة لمنتجاتهم، ومع أن المعلومات قد تفيد فإن منظمات المزارعين قادرة على أن تفيد أيضا. وهناك حاجة إلى تعزيز قدرات منظمات المزارعين، مثل تعاونيات التسويق، بغرض تمكينهم من أداء دور أقوى في ساحات الأسواق، والمشاركة في تصنيع المنتجات الزراعية والمجالات الأخرى في سلسلة الأنشطة المضيفة للقيمة. وتستطيع هذه المنظمات أن تؤدي أيضا دورا هاما في تشكيل السياسات الحكومية المتعلقة بالزراعة.

٢٠ - وعلى الصعيد الإقليمي، يمكن أن يساعد تكامل الأسواق على نحو أفضل في إتاحة فرص جديدة للمزارعين والتحفيز على زيادة الإنتاج، وأن يساعد أيضا، في حالات كثيرة، على تنوع المنتجات الزراعية لتشمل محاصيل جديدة ذات قيمة أعلى. وستؤدي إتاحة مرافق أسواق المدن للمنتجين الإقليميين والمحليين إلى نشوء روابط بين المناطق الحضرية والريفية، قد تؤدي إلى إبطاء الهجرة من الأرياف إلى المدن وتحفيز التنمية الاقتصادية المحلية وتعزيز الأمن الغذائي.

٢١ - ويعد توسيع إمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية من العوامل الحاسمة أيضا. ولا يزال الطريق طويلا من أجل الوصول إلى مرحلة السياسات التجارية التي تخدم أغراض التنمية ويُراد لها أن تكون من نواتج جولة الدوحة الإنمائية. ومن الضروري أيضا التعجيل بإحراز المزيد من التقدم تجاه فتح الأسواق الزراعية، ولا سيما فتح أسواق البلدان المتقدمة النمو أمام الصادرات الزراعية للبلدان النامية وتخفيض الإعانات المسببة لاحتلال التجارة. ومن الضروري أن تعي جميع البلدان احتياجات وشواغل أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية المتعلقة بالوصول إلى أسواق معينة وأن تسعى إلى معالجتها.

٢٢ - ويمكن بل ويجب أن تتكيف الزراعة مع تغير المناخ إذا أردنا البقاء على قيد الحياة. ويمثل تغير المناخ أيضا تحديا بارزا أمام مستقبل الأمن الغذائي. ويجب علينا منذ الآن أن نزيد استثمارنا في مجال التكيف، بما في ذلك إيجاد سلالات محاصيل مقاومة للجفاف والفيضان وقادرة على الصمود أمام الملوحة كذلك. ويجب إيجاد طرائق وتطوير أدوات جديدة لمساعدة المزارعين على معالجة مسألة ازدياد تعرضهم لمخاطر المناخ. وينبغي زيادة حجم الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز تكيف الزراعة، نظرا إلى أن مزارعي البلدان النامية سيتعرضون إلى تأثيرات خطيرة.

٢٣ - وتؤدي الزراعة، كما نعلم، دورا هاما في تخفيف آثار تغير المناخ. وتمثل الإدارة الحكيمة لمحتوى التربة من الكربون مكسبا في جميع الحالات، حيث تؤدي إلى زيادة خصوبة التربة مع الاحتفاظ بالكربون في داخلها عوضا عن إطلاقه في الغلاف الجوي. وتحقق ممارسات الإدارة الجيدة للتربة منافع على صعيد العالم لكن العالم لم يصل بعد في هذا المجال أيضا إلى تقييم هذه المنافع على الوجه الصحيح. وتشتمل ممارسات الاستخدام السليم للأرض على إمكانيات كبيرة ويمكن أن تحقق فوائد مالية للمزارعين الفقراء في المستقبل، باعتبارها جزءا من الجهود العالمية الرامية إلى معالجة مسألة تغير المناخ. وينبغي أن يظل الباب مفتوحا أما إدخال الزراعة ومحتوى التربة من الكربون ضمن عناصر صفقة جديدة تتعلق بتغير المناخ.

٢٤ - ومن الضروري أن تُعالج التحديات والفرص التي يثيرها الوقود الإحيائي في ضوء الاحتياجات العالمية المتعلقة بالأمن الغذائي والطاقة والتنمية المستدامة، مع ملاحظة الجهود الجارية في هذا الصدد على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني. وينبغي أن نواصل تشجيع البحوث والتنمية بهدف كفاءة استمرار تعزيز قابلية استدامة الوقود الإحيائي وغيره من مصادر الطاقة الإحيائية الأخرى، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، وعن طريق تبادل المعلومات والتعاون التكنولوجي. ولعل المبادرات واجتماعات الموائد المستديرة القائمة بالفعل، مثل الشراكة العالمية للطاقة الإحيائية والمائدة المستديرة للاستخدام المسؤول لفضول الصويا، أمثلة واعدة في هذا الصدد.

٢٥ - وترتبط الزراعة بالمياه علاقة وثيقة. وتتنافس في طلب المياه أطراف كثيرة. وتستهلك الزراعة على المستوى العالمي نسبة ٧٠ في المائة من جميع إمدادات المياه العذبة. وينبغي أن تزداد إنتاجية المياه المستخدمة في الأغراض الزراعية بشكل ملحوظ. ويتعين علينا طرق

الإمكانات غير المستكشفة المتمثلة في رفع درجة سلامة وكفاءة إدارة المياه، من خلال إحداث تغييرات غير مسبوق في السياسات وطرائق الإنتاج.

٢٦ - وتمثل الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه أحد العناصر الأساسية لتحقيق التنمية الريفية المستدامة وكفالة الأمن الغذائي للسكان المتزايدين. وتؤدي الإدارة المستدامة للأراضي والمياه دورا حاسما في تحقيق هدف للقضاء على الفقر وكفالة الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة. وهي ذات فوائد متعددة مثل كفالة استمرار الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي وتحسين الظروف المعيشية للسكان على الصعيد المحلي، وإيجاد خدمات نافعة للنظام الإيكولوجي، والسيطرة على الكربون. وتتطلب الإدارة المستدامة للأراضي والمياه وجود نظام فعال لإدارة الأرض، وإتاحة إمكانية الحصول على الأراضي بشكل منصف، وتكامل عمليات التخطيط، وتوسيع نطاق المشاركة، وتعزيز نشر المعارف والممارسات الجيدة. وتواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية تحديات معينة في معالجة مسألة الإدارة المستدامة للأراضي والمياه في مواجهة تغير المناخ.

٢٧ - ولمعالجة مسألة تقلص حجم المياه المتاحة في مناطق كثيرة لا بد من تحسين نظام إدارة المياه، وحماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث، وتعزيز إمكانية الحصول على المياه من الموارد الشحيحة، بما في ذلك من خلال المحافظة عليها وتحقيق مكاسب في مجال الكفاءة، مع مراعاة التأثيرات الإيكولوجية لاستخدام المياه وتلوثها. وهناك حاجة ملحة لتحقيق مكاسب في مجال إنتاج المياه في مناطق الزراعة القائمة على الأمطار. ومن الضروري جدا أن تتاح إمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية التي تنخفض فيها مستويات التغطية بهذه الخدمات، من أجل الوقاية ضد الأمراض وتعزيز التنمية الريفية وكفالة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٨ - ونحن نقف عند مفترق طرق، عند حد فاصل. فنحن في الوقت الراهن نجد أنفسنا في خضم أزمات متعددة. وهي ليست أزمة غذائية فحسب، بل أزمة مناخية وأزمة مالية كذلك، وجميعها تؤدي إلى تفاقم أزمة الفقر الكامنة وراءها. وتشكل الزراعة جزءا هاما من حل هذه الأزمات. ويتيح هذا المنظور المناسب لرؤية وفهم الروابط المشتركة بين هذه الأزمات المشتركة وإيجاد طريقة للخروج منها.

٢٩ - والاقتصاد غير الضار بالبيئة هو الطريق إلى الخروج من الأزمة الغذائية - أي أن يكون اقتصادا غير ضار بالبيئة تأخذ موقع الصدارة فيه ثورة حضراء. ولعل إيجاد حافز غير ضار بالبيئة، من خلال الاستثمار بقدر كبير في الزراعة، يساعد أيضا في إيجاد طريق للخروج من الأزمة المالية الراهنة. ويمكن للزراعة وممارسات تربية الحيوان الصالحة للاستدامة، علاوة

على إنتاج الوقود الأحيائي المستدام، المساعدة على تخطي أزمة المناخ. وينبغي أن تتمكن البلدان النامية من المشاركة بشكل كامل في هذه الفرص.

٣٠ - وهناك حاجة إلى المزارع والأغذية والأعلاف وأصناف الوقود والأموال القابلة للاستدامة، من أجل أن نسلك طريقا مستداما تجاه المستقبل. لكن أهم عناصر الوصفة هم المزارعون، وبخاصة النساء من بينهم، بجانب المجتمعات الريفية التي يمثل تمكينها مفتاح القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٣١ - ويحدوني أمل في أن نسترشد جميعا، في مساعينا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، برؤية مشتركة - نتطلع فيها إلى تحقيق رفاه الإنسانية جمعاء والإدارة المشتركة لهذا الكوكب الذي نتقاسمه والذي يوفر مقومات الحياة لنا جميعا.

غيردا فيربورغ

رئيسة الدورة السابعة عشرة

للجنة التنمية المستدامة

الفصل الثاني

المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٩/٢٠٠٨ - دورة السياسات:
(أ) الزراعة؛ (ب) التنمية الريفية؛ (ج) الأراضي؛ (د) الجفاف؛
(هـ) التصحر؛ (و) أفريقيا

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ من جدول أعمالها، في جلساتها الثانية إلى الرابعة عشرة وفي عدد من الاجتماعات الموازية عقدها فريقها العاملان الأول والثاني، في الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٢ - واستمعت اللجنة في جلستها الثانية، المعقودة في ٤ أيار/مايو، إلى بيانات عامة أدلى بها ممثلو السودان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، والمكسيك (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في فريق ريو)، وغرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة).

٣ - واستمعت اللجنة أيضا، في جلستها الثالثة، المعقودة في ٤ أيار/مايو، إلى بيانات عامة أدلى بها ممثلو الإمارات العربية المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول العربية)، وناورو (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة)، والسودان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، والولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وإسرائيل. وأدلى أيضا المراقب عن فلسطين ببيان.

٤ - وفي الجلسة الثانية أيضا، قدم المشاركون التالية أسماؤهم عروضاً عن نتائج الأنشطة والمناسبات التي نظمت بين الدوريتين: جواد أمين منصور (جمهورية إيران الإسلامية)، عن نتائج حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، والكفاءة في استخدام المياه، وأسباب الرزق في المناطق الريفية، التي نظمت في بانكوك في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩؛ وكير مونيونغاندا مويندي (ناميبيا)، عن نتائج الاجتماع الإقليمي الأفريقي بشأن "الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وتحقيق ثورة حضراء مستدامة"، وهو الاجتماع الذي عُقد في ويندهوك يومي ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩؛ وإيلان فلاس (إسرائيل)، عن نتائج الحلقة الدراسية المعنونة "دور الأنواع الأصيلة والأنواع المتأقلمة مع الصحراء في إبطاء التصحر"، التي نظمت في كيبوتز كيتورا بإسرائيل، في الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩.

- ٥ - وفي الجلسة نفسها، تحاورت اللجنة بشأن المنظورات الإقليمية واستمعت إلى عروض قدمها ممثلو اللجان الإقليمية التالية أسماؤهم: ماساكازو إيتشمورا، رئيس قسم سياسات البيئة والتنمية، شعبة البيئة والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ خوسيه ديون، مدير شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ ماريان شابر، مسؤولة التنمية المستدامة، شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ ماركو كاينر، مدير شعبة البيئة والإسكان وإدارة الأراضي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ كارول شوشاني شيرفان، رئيس قسم الموارد المائية، شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.
- ٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، شاركت وفود البلدان التالية في التحاور بشأن المنظورات الإقليمية: جمهورية فيتزويلا البوليفارية، ولبنان، وغرينادا، والعراق، وقيرغيزستان.
- ٧ - وفي الجلسة نفسها، رد ممثلو اللجان الإقليمية على ما أبدته الوفود من تعليقات وما طرحته من أسئلة، وأدى بعد ذلك ماساكازو إيتشمورا (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ) ببيان ختامي، بصفته منسق اللجان الإقليمية.
- ٨ - وفي الجلسة الثالثة أيضا، أدلى كل من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية ببيان: المرأة؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ ودوائر الأعمال والدوائر الصناعية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.
- ٩ - وفي الجلسة نفسها، كان معروضا على اللجنة تقرير اجتماعها التحضيري الحكومي الدولي (E/CN.17/2009/2) الذي ضم مشروع النص التفاوضي الذي أعده الرئيس.
- ١٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم تعليقات على مشروع النص كل من ممثلي السودان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والجمهورية التشيكية (باسم الاتحاد الأوروبي)، وغرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وناورو (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة)، والصين، والبرازيل، وسويسرا، والهند، والنرويج، والمكسيك، وإندونيسيا، والولايات المتحدة، وأستراليا، وكوت ديفوار، والسودان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، ولبنان، والأرجنتين، واليابان، والمغرب، وكندا، وبيرو.

- ١١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى كل من ممثلي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ببيان.
- ١٢ - وفي الجلستين الرابعة والخامسة، المعقودتين في ٦ و ٨ أيار/مايو، قام كل من الرئيسة المشاركة للفريق العامل الأول، تانيا راغوز (كرواتيا)، والرئيس المشارك للفريق العامل الثاني، جواد أمين - منصور (جمهورية إيران الإسلامية)، بالإبلاغ عن التقدم المحرز في مفاوضات الفريق التابع لكل منهما.
- ١٣ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٢ أيار/مايو، أجرت اللجنة حوارا على المستوى الوزاري مع ممثلي المجموعات الرئيسية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ التنمية المستدامة.
- ١٤ - وفي الجلسة السابعة، أدلى الرئيس ببيان افتتاحي وأدار أيضا الجلسة.
- ١٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلت الأمانة العامة المساعدة والمستشارة الخاصة للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة ببيان.
- ١٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان كل من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: المرأة؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ ودوائر الأعمال والدوائر الصناعية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.
- ١٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من نيتومبو ناندي - اندايتوا، وزيرة البيئة والسياحة (ناميبيا)، وخالد الإيراني، وزير البيئة (الأردن)، وممثل الولايات المتحدة.
- ١٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وممثلي الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- ١٩ - وفي الجلسة نفسها، أجرت اللجنة حوارا، شارك فيه كل من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والمرأة؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والشعوب الأصلية.
- ٢٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من نيتومبو ناندي - اندايتوا، وزيرة البيئة والسياحة (ناميبيا)، وغريس إكيوهري، وزيرة الدولة (نيجيريا)، وممثلي السنغال، والجمهورية التشيكية، والولايات المتحدة، والبرازيل، وإيطاليا.

- ٢١ - وفي الجلسة نفسها، شارك ممثلو المجموعات الرئيسية التالية في الحوار: العمال والنقابات؛ والأعمال التجارية والدوائر الصناعية؛ والشعوب الأصلية؛ والمزارعون؛ والأوساط العملية والتكنولوجية؛ والأطفال والشباب؛ والسلطات المحلية؛ والمرأة؛ والمنظمات غير الحكومية.
- ٢٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى كل من ممثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ببيان.
- ٢٣ - وفي الجلسة الثامنة، المعقودة في ١٢ أيار/مايو، أجرت اللجنة حوارا على المستوى الوزاري مع ممثلي أوساط البحوث في مجال السياسات والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ التنمية المستدامة.
- ٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس ببيان افتتاحي، وأدار أيضا الجلسة.
- ٢٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية.
- ٢٦ - وفي الجلسة نفسها، تحاورت اللجنة بشأن موضوع "مستقبل التنمية المستدامة"، وقدم كل من ستيفن باس، وهو زميل أقدم في الفريق المعني بالموارد الطبيعية بالمعهد الدولي للبيئة والتنمية، وعشوق خصلة، كبير الموظفين التنفيذيين في منظمة البدائل الإنمائية عرضا.
- ٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى كل من ممثلي إندونيسيا والبرازيل والصين ببيان.
- ٢٨ - وفي الجلسة نفسها، شارك في الحوار ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: الأوساط العملية والتكنولوجية؛ والمزارعون؛ والعمال والنقابات؛ والمنظمات غير الحكومية.
- ٢٩ - وفي الجلسة نفسها، شارك أيضا في الحوار المراقبان عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.
- ٣٠ - وفي الجلسة نفسها، تحاورت اللجنة بشأن موضوع "تحديات التنمية المستدامة"، وقدم كل من كالستوس جوما، وهو بروفيسور ومدير مشروع العلم والتكنولوجيا والعولمة في كلية كينيدي لعلوم الإدارة بجامعة هارفارد، ويوبا سوكونا، الأمين التنفيذي لمركز الصحراء الكبرى والساحل عرضا.
- ٣١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من ممثلي هولندا، والسودان، والجمهورية التشيكية.

٣٢ - وفي الجلسة نفسها، شارك في الحوار ممثلو المجموعات الرئيسية التالية: المزارعون؛ والعمال والنقابات؛ والأوساط العملية والتكنولوجية؛ والأطفال والشباب؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية.

٣٣ - وفي الجلسة نفسها، شارك أيضا في الحوار المراقبون عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وجيمس غوستاف سبيث، التابع لكلية الحراثة والدراسات البيئية بجامعة ييل.

الجزء الرفيع المستوى

٣٤ - عقدت اللجنة جزءا رفيع المستوى في الفترة من ١٣ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.

٣٥ - وفي الجلسة التاسعة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، دعا الرئيس إلى انعقاد الجزء الرفيع المستوى.

٣٦ - وفي الجلسة نفسها، وجه الأمين العام كلمة إلى اللجنة.

٣٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به رئيس غيانا بهارات جاغديو.

٣٨ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من نيتومبو ناندي - ندايتواه، وزيرة البيئة والسياحة (ناميبيا)؛ وسيلفي لوكاس (لكسمبورغ)، رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وهوميرو بيبيلوني، وزير البيئة والتنمية المستدامة (الأرجنتين).

٣٩ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلت جوليا مارتون - لوفيفر، المدير العام للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ببيان.

٤٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان شعيب سلطان خان، رئيس مجلس إدارة البرنامج الوطني لدعم الريف (باكستان)، وهي منظمة غير حكومية تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٤١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من عبد المحمود عبد الحلیم محمد، الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)؛ وياكوب سييستا، وزير الزراعة بالجمهورية التشيكية (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)؛ وكاثلين أ. ميريجان، وكيلة وزارة الزراعة (الولايات المتحدة)؛ وكريستوفر توفتون، وزير الزراعة والثروة السمكية، جامايكا

(باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة)؛ ومارلين موسى، الممثلة الدائمة لناورو لدى الأمم المتحدة (باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة)؛ وأحمد عبد الرحمن الجرمن، الممثل الدائم لدولة الإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي الأعضاء في مجموعة الدول العربية)؛ وعصمت جهان، الممثلة الدائمة لبنغلاديش لدى الأمم المتحدة (باسم مجموعة أقل البلدان نمواً)؛ وكازوهيكو تاكيموتو، نائب وزير شؤون البيئة العالمية (اليابان)؛ وديمتري إيغوريفيتش ماكسيميشيف، نائب مدير إدارة المنظمات الدولية، بوزارة الخارجية (الاتحاد الروسي)؛ وستيفانيا برستيغياكومو، وزيرة البيئة وحماية الأراضي والبحار، إيطاليا (باسم كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

٤٢ - وفي الجلسة العاشرة، المعقودة في ١٣ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى البيانات التي أدلى بها المتكلمون الرئيسيون التالية أسماؤهم : أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وأكسوميت جبريه - إكزيابر، مديرة مكتب برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في نيويورك؛ وألكسندر مولر، المدير العام المساعد، إدارة التنمية المستدامة، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة؛ وراحول بانديا - لورش، مديرة مبادرة رؤية عام ٢٠٢٠، المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

٤٣ - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة في آن واحد اجتماعي مائدة مستديرة تحاورين بشأن موضوع "التصدي للأزمة الغذائية عن طريق التنمية المستدامة".

٤٤ - وشارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ١ أوليفر دوليك، وزير البيئة والتخطيط العمراني (صربيا)، ومانفريد بوتش، وزير الدولة والمدير العام للمكتب الاتحادي للزراعة (سويسرا)، ويسرته أكسوميت جبريه - إكزيابر، مديرة مكتب نيويورك التابع لموئل الأمم المتحدة، وألكسندر مولر، المدير العام المساعد، إدارة التنمية المستدامة، منظمة الأغذية والزراعة.

٤٥ - وأدلى الرئيس المشارك (سويسرا) ببيان، وأجريت بعده مناقشة تحاورية، تكلم فيها كل من ممثلي الهند وكوبا والصين وألمانيا والجبل الأسود وموزمبيق وناميبيا وكوت ديفوار والمملكة المتحدة وتايلند وبيرو ولبنان وجمهورية كوريا وبلجيكا وبربادوس والمغرب.

٤٦ - وأدلى أيضا ممثل المجموعة الرئيسية الخاصة بالمزارعين ببيان.

٤٧ - وأدلى كل من الميسرين ببيان ردا على مداخلات الوفود.

- ٤٨ - ولخص الرئيس المشارك (سويسرا) النقاط البارزة في مناقشات اجتماع المائة المستديرة.
- ٤٩ - وشارك في رئاسة اجتماع المائة المستديرة ٢ كاثلين ميريجان، وكيلة وزارة الزراعة (الولايات المتحدة)، ونيومبو ناندي - ندايتواه، وزيرة البيئة والسياحة (ناميبيا)، ويسره ابراهيم ثياو، مدير شعبة تنفيذ السياسات البيئية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وراجول بانديا - لورش، رئيسة مجلس إدارة مبادرة الرؤية ٢٠٢٠، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ٥٠ - وأدلى كل من رئيسي الاجتماع ببيان، وأعقب ذلك مناقشة تحاورية، تكلم فيها كل من ممثلي غابون وإسرائيل وكمبوديا وكولومبيا وأوروغواي وموناكو وفنلندا والسويد وبنين ونيكاراغوا والكاميرون وجامايكا والبرازيل والسودان وزامبيا واليابان وأيرلندا وإندونيسيا وباكستان وبولندا وكندا وغيانا وهولندا والولايات المتحدة.
- ٥١ - وأدلى أيضا ممثل المجموعة الرئيسية الخاصة بالأطفال والشباب ببيان.
- ٥٢ - وأدلى كل من الميسرين والرئيس المشارك (الولايات المتحدة) ببيان رداً على مداخلات الوفود.
- ٥٣ - ولخص الرئيس المشارك (ناميبيا) النقاط البارزة في مناقشات اجتماع المائة المستديرة.
- ٥٤ - وفي الجلسة الحادية عشرة، في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، استمعت اللجنة إلى البيانات التي أدلى بها المتكلمون الرئيسيون التالية أسماءهم: تيسفاي تيكلي، المستشار الخاص لرئيس التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا؛ وروبرت واطسون، مدير التقييم الدولي للمعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية (المملكة المتحدة)؛ وماثيو ويات، مساعد رئيس إدارة الشؤون الخارجية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ٥٥ - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة في آن واحد، اجتماعي مائدة مستديرة تحاوريين بشأن موضوع "تحقيق ثورة خضراء مستدامة في أفريقيا".
- ٥٦ - وشارك في رئاسة اجتماع المائة المستديرة ١ بول بيوغي مبا، وزير الزراعة والثروة الحيوانية والأمن الغذائي والتنمية الريفية (غابون)، وهوميرو بيبيلوني، وزير البيئة والتنمية المستدامة (الأرجنتين)، ويسره تيسفاي تيكلي، المستشار الخاص لرئيس التحالف من أجل ثورة خضراء في أفريقيا.

- ٥٧ - وأدلى الرئيس المشارك (غابون) ببيان، أعقبته مناقشة تحاورية، تكلم فيها كل من ممثلي الصين والهند والنمسا ونيجيريا والبرتغال والكويت وجمهورية كوريا والأرجنتين وغانا ومالاوي والمغرب وإيطاليا والغابون وكوت ديفوار.
- ٥٨ - وأدلى أيضا ممثل المجموعة الرئيسية الخاصة بالمنظمات غير الحكومية ببيان.
- ٥٩ - وأدلى كل من الميسر والرئيس المشارك (الأرجنتين) ببيان رداً على مداخلات الوفود.
- ٦٠ - ولخص الرئيس المشارك (غابون) النقاط البارزة في مناقشات اجتماع المائدة المستديرة.
- ٦١ - ورأس اجتماع المائدة المستديرة ٢ السيدة نيتومبو ناندي - ندايتواه، وزيرة البيئة والسياحة (ناميبيا)، ويسره روبرت واطسون، مدير التقييم الدولي لعملية تسخير المعارف والعلوم والتكنولوجيا الزراعية لأغراض التنمية، المملكة المتحدة، وماثيو ويات، مساعد رئيس إدارة الشؤون الخارجية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.
- ٦٢ - وأدلى الرئيس ببيان، أعقبته مناقشة تحاورية، تكلم فيها كل من ممثلي إسرائيل واليابان وإندونيسيا والبرازيل وكمبوديا وفرنسا ولبنان والولايات المتحدة وبولندا وغيانا وزامبيا وكندا وفنلندا وناميبيا والسودان والسويد.
- ٦٣ - وأدلى أيضا ممثل المجموعة الرئيسية الخاصة بالدوائر العلمية والتكنولوجية ببيان.
- ٦٤ - وأدلى كل من الرئيس والميسرين ببيان رداً على مداخلات الوفود.
- ٦٥ - ولخص الرئيس النقاط البارزة في مناقشات المائدة المستديرة.
- ٦٦ - وفي الجلسة الثانية عشرة، المعقودة في ١٤ أيار/مايو، استمعت اللجنة إلى البيانات التي أدلى بها المتكلمون الرئيسيون التالية أسماؤهم: صاحب السمو الملكي الأمير وليام - ألكسندر، أمير هولندا، ورئيس المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي التابع للأمم العام للأمم المتحدة؛ وهوسي دي هيسوس رومو سانتوس، المدير العام لدعم التنمية الريفية، وزارة الزراعة (المكسيك)؛ وكاثرين سييرا، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية المستدامة.
- ٦٧ - وفي الجلسة نفسها، عقدت اللجنة في آن واحد، اجتماعي مائدة مستديرة تحاوريين بشأن موضوع "الإدارة المتكاملة للموارد من الأراضي والمياه من أجل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية".

٦٨ - وشارك في رئاسة اجتماع المائدة المستديرة ١ كريستوفر توفتون، وزير الزراعة (جامايكا)، وسومارديو غاتوت إيربانو، نائب وزير الزراعة (إندونيسيا)، ويسره صاحب السمو الملكي الأمير وليام - ألكسندر، هولندا، ورئيس المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي التابع للأمم العام للأمم المتحدة، وكاثرين سييرا، نائبة رئيس البنك الدولي لشؤون التنمية المستدامة.

٦٩ - وأدى الرئيس المشارك (جامايكا) بيان أعقبته مناقشة تهاورية، تكلم فيها كل من ممثلي الهند والصين وغانا وجمهورية تنزانيا المتحدة وناميبيا والبرازيل وأفغانستان والدانمرك وتايلند والأرجنتين وبربادوس وملاوي والمغرب وبوركينا فاسو وهولندا وجمهورية كوريا وجمهورية إيران الإسلامية وجزر سليمان (باسم الدول النامية الجزرية الصغيرة من منطقة المحيط الهادئ الأعضاء في الأمم المتحدة) وبابوا غينيا الجديدة وكذلك المراقب عن فلسطين.

٧٠ - وأدى أيضا ممثل المجموعة الرئيسية الخاصة بالشعوب الأصلية بيان.

٧١ - وأدى كل من الميسرين ورئيسي الاجتماع بيان رداً على مداخلات الوفود.

٧٢ - ولخص الرئيس المشارك (جامايكا) النقاط البارزة في مناقشات اجتماع المائدة المستديرة.

٧٣ - ورأس اجتماع المائدة المستديرة ٢ لويس ألبرتو فيراتي، وزير البيئة والموارد الطبيعية (غواتيمالا)، ويسره خوسيه دي خيسوس رومو سانتوس، المدير العام لدعم التنمية الريفية، وزارة الزراعة (المكسيك).

٧٤ - وأدى الرئيس بيان، أعقبته مناقشة تهاورية، تكلم فيها كل من ممثلي إسرائيل وإندونيسيا وكازاخستان وطاجيكستان وأيسلندا وماليزيا والبرازيل وأنغولا واليابان وكندا ونيبال وأسبانيا ومنغوليا والعراق وناميبيا والولايات المتحدة وقيرغيزستان وفنلندا وفرنسا وزامبيا وغواتيمالا.

٧٥ - وأدى أيضا ممثل المجموعة الرئيسية الخاصة بالمرأة بيان.

٧٦ - وأدى الميسر بيان رداً على مداخلات الوفود.

٧٧ - ولخص الرئيس النقاط البارزة في مناقشات اجتماع المائدة المستديرة.

٧٨ - وفي الجلسة ١٣، المعقودة في ١٥ أيار/مايو، قدم ملخصات اجتماعات المائدة المستديرة التهاورية، أوليفر دوليك، وزير البيئة والتخطيط العمراني (صربيا) وألكسندر مولر المتحدث، مساعد المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة، عن اجتماع المائدة المستديرة المعقود

بشأن ”التصدي لأزمة الغذاء عن طريق التنمية المستدامة“؛ ونيومبو ناندي - ندايتواه، وزيرة البيئة والسياحة (ناميبيا)، والمتكلم الرئيسي، ماثيو ويات، مساعد رئيس إدارة الشؤون الخارجية، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، عن اجتماع المائدة المستديرة المعقود بشأن ”تحقيق ثورة خضراء مستدامة في أفريقيا“؛ ولويس ألبرتو فيراي، وزير البيئة والموارد الطبيعية (غواتيمالا)، والمتكلم الرئيسي، صاحب السمو الملكي الأمير ويليم ألكسندر، هولندا، ورئيس المجلس الاستشاري المعني بالمياه والصرف الصحي التابع للأمين العام للأمم المتحدة، عن اجتماع المائدة المستديرة المعقود بشأن ”الإدارة المتكاملة للموارد من الأراضي والمياه من أجل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية“.

٧٩ - وفي الجلسة ذاتها، قدم ممثل المجموعة الرئيسية الخاصة بالمزارعين ملخص الحوار الذي أجرى على المستوى الوزاري مع ممثلي المجموعات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، بشأن تنفيذ التنمية المستدامة؛ وعرض جيسبرت غلاسر، كبير المستشارين في المجلس الدولي للعلوم، ملخص الحوار الذي أجرى على المستوى الوزاري مع دوائر البحوث في مجال السياسات العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، بشأن تنفيذ التنمية المستدامة.

٨٠ - وفي الجلسة نفسها عرض رئيس اللجنة مشروع وثيقة ”رؤية مشتركة“.

٨١ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من ممثلي الولايات المتحدة، والجمهورية التشيكية (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) وغيانا ولبنان وإيطاليا والبرازيل والهند والكاميرون والأرجنتين وجمهورية كوريا وباكستان وإسرائيل والسويد.

٨٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان كل من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: دوائر الأعمال والصناعة؛ والعمال والنقابات؛ والسلطات المحلية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

خيارات السياسات والتدابير العملية للإسراع بالتنفيذ في مجالات الزراعة والتنمية الريفية والأراضي والجفاف والتصحر وأفريقيا

٨٣ - في الجلسة الرابعة عشرة، المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، عرض رئيس اللجنة مشروع الوثيقة الختامية، الذي ورد في ورقة غير رسمية عممت باللغة الإنكليزية فقط.

٨٤ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع الوثيقة الختامية. (انظر الفصل الأول، الفرع باء، القرار ١/١٧).

دورة السياسات

ألف - البيانات الافتتاحية

٨٥ - عند افتتاح دورة السياسات الأولى، أكدت رئيسة اللجنة، جيردا فيربورغ (هولندا)، على المسؤولية الجماعية للجنة التنمية المستدامة عن التوصل إلى حلول ملموسة وقابلة للتنفيذ وعملية للتغلب على الأزمات المتعددة التي تهدد العالم بشدة وهي: الفقر، والأزمة الغذائية، والركود الاقتصادي، والتدهور البيئي، وتغير المناخ. وأكدت على أن الثورة الخضراء المستدامة تتطلب ثورة في الأفكار، والتكنولوجيا، والسياسات، وفرصا للوصول إلى الأسواق والوسائل المالية.

٨٦ - ووجهت نائبة الأمين العام انتباه اللجنة إلى التوقعات التي تفيد بأن عدد سكان العالم سيصل إلى ٩ بلايين نسمة بحلول عام ٢٠٥٠، وأبرزت الحاجة الملحة إلى معالجة قضايا الفقر والجوع والأمن الغذائي. وسلطت الضوء على أربعة مجالات يلزم أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات بشأنها ألا وهي: تنشيط الاستثمار الطويل الأجل في الزراعة، والاستثمار في التكنولوجيات المكيفة وفق الظروف المحلية وتغير المناخ؛ وجعل الأسواق الزراعية في صالح المزارعين في البلدان النامية؛ وإدارة الموارد المحدودة من الأراضي والمياه على نحو مستدام. وضمت نائبة الأمين العام صوتها إلى صوت رئيس اللجنة في الدعوة إلى إحداث ثورة خضراء مستدامة في أفريقيا وفي المناطق النامية الأخرى.

٨٧ - وأدلى مدير شعبة التنمية المستدامة ببيان أكد فيه على أهمية التوصل إلى توافق في الآراء في اللجنة لمعالجة التحديات التي تواجهها. وأبرز المدير أيضا الجهود التي تبذلها الأمانة لتحسين الخدمات المقدمة إلى اللجنة والوثائق المتاحة لها.

باء - تقديم تقارير عن المناسبات التي تعقد بين الدورتين

٨٨ - استمعت اللجنة، عقب البيانات الافتتاحية، إلى تقارير عن نتائج عدد من المناسبات التي تعقد بين الدورتين.

٨٩ - وقد قدم نائب رئيس اللجنة، جواد أمين منصور (جمهورية إيران الإسلامية)، تقريرا عن نتائج حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، وكفاءة استخدام المياه وسبل المعيشة في المناطق الريفية، التي عقدت في بانكوك، في الفترة من ٢٨ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وأكد الاجتماع على الحاجة إلى القيام بما يلي: تعزيز الإنتاجية الزراعية تحقيقا للأمن الغذائي المستدام؛ وإدارة المياه المستخدمة في الزراعة بكفاءة

أكبر؛ والاستثمار بشكل واسع في المناطق الريفية لبناء رأس المال الاجتماعي؛ وضمان حيازة الأراضي؛ والتكيف مع تغير المناخ باعتباره جزءاً لا يتجزأ من مواجهة الاستراتيجيات.

٩٠ - وقدم نائب رئيس اللجنة، كيري مونيونغاندا مويندي (ناميبيا)، تقريراً عن نتائج الاجتماع الإقليمي الأفريقي بشأن موضوع "الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات، وتحقيق ثورة خضراء مستدامة"، الذي عقد في ويندهوك في ٩ و ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩. ودعا إعلان ويندهوك إلى الأمور التالية: التعجيل في تحقيق هدف إعلان مابوتو لزيادة الإنفاق العام على الزراعة؛ وزيادة الدعم الدولي لقطاع الزراعة في أفريقيا في إطار برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا؛ وإحداث ثورة خضراء مستدامة لتحقيق الأمن الغذائي تستند إلى تنوع النظم البيئية والتنوع البيولوجي، وتحقيق توازن بين الركائز الثلاث في التنمية المستدامة؛ والاستثمارات التكميلية في الطرق في المناطق الريفية وغيرها من الهياكل الأساسية، وخدمات الإرشاد.

٩١ - وقدم ممثل إسرائيل، السيد إيلان فلوس، تقريراً عن نتائج الاجتماع المعقود بين الدورتين عن "دور الأنواع الأصلية والمتأقلمة مع الصحراء في إبطاء عملية التصحر"، الذي عقد في معهد وادي عربة للدراسات البيئية في كيبوتز كيتورا في جنوب إسرائيل، خلال الفترة من ٢٢ إلى ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٩. وتهدف حلقة العمل إلى تيسير تبادل المعلومات الدولية المتعلقة بالتجارب الوطنية ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق باستصلاح الأراضي المتدهورة؛ ومبادرات التخطيط الشامل للأراضي الجافة؛ وأساليب الإدارة المستدامة للمياه؛ وبرامج التشجير للمناطق القاحلة وشبه القاحلة؛ والسياسات الرامية إلى تعزيز الزراعة المستدامة في المناطق الهشة.

جيم - دورة المنظورات الإقليمية

٩٢ - قدم ممثلو لجان الأمم المتحدة الإقليمية عروضاً عن المنظورات الإقليمية للتنفيذ في المجالات الموضوعية الستة أعقبها جلسات تحاور مع الوفود.

آسيا والمحيط الهادئ

٩٣ - أشار ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى وجود عدة أزمات - الغذاء، والماء، والطاقة، والشؤون المالية، والنظام البيئي وأزمة الصحة البشرية - وإلى الحاجة إلى وضع استراتيجيات تهدف إلى استعادة البيئة الخضراء. وحدد الثغرات الرئيسية في التنمية المستدامة التي يتعين سدها: زيادة إنتاج الغذاء لمواجهة الفقر والجوع،

وكفالة إمكانية الوصول إلى المياه ومرافق الصرف الصحي؛ والاستثمارات في رأس المال البشري والاجتماعي؛ وتحسين إدارة الطلب على الموارد؛ والاستثمار في الري والهياكل الأساسية الأخرى. وتم التأكيد على ضرورة تمكين المزارعين والمجتمعات المحلية، بطرق من بينها إصلاح نظم حيازة الأراضي، وتعزيز الكفاءة الإيكولوجية الزراعية القائمة على الاستخدام المستدام والأمثل للأراضي والمياه. تم عرض نتائج الدورة الخامسة والستين للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وتحديد الأولويات الإقليمية في مجال الأمن الغذائي ألا وهي تحسين إمكانية الحصول على الغذاء، وتعزيز الزراعة المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، على المدى القصير والمتوسط والطويل.

أفريقيا

٩٤ - أكد ممثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن البلدان الأفريقية كانت قد وضعت قطاع الزراعة في رأس قائمة الأولويات في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وقال إن الحاجة تستدعي، في هذا الصدد، تحديد المجالات الرئيسية التي ينبغي أن تخصص لها في الميزانيات نسبة الـ ١٠ في المائة المتفق عليها في إعلان مابوتو، لإنشاء آلية شاملة لرصد التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، وبناء القدرات الوطنية والإقليمية لتابعة الإنفاق على الزراعة. وعلاوة على ذلك، يتعين على الشركاء في التنمية مواصلة المساعدة التي يقدمونها مع أهداف ومبادئ برنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وكفالة المرونة في إجراءات صرف الأموال ضمن الأطر الاستراتيجية للبلدان بدلا من اتباع نهج مجزأ حسب كل مشروع على حدة.

٩٥ - وتم تحديد الأولويات الأساسية لتوجيه اهتمام السياسات والاستثمار في المجالات المواضيعية. وقد شملت في مجال الزراعة: الهياكل الأساسية الريفية، بما فيها الصحة والتعليم؛ والبحوث والإرشاد؛ وفرص الحصول على مستلزمات الإنتاج الزراعية والوصول إلى أسواق المنتجات الزراعية؛ وتكامل سلاسل التوريد الزراعي حتى المستوى الإقليمي؛ والحصول على الطاقة المستدامة من أجل التنمية الريفية. وفيما يتعلق بالأراضي، شملت الأولويات: تحسين مستوى إصلاح الأراضي، والاستفادة من إطار سياسة أراضي جديد لعموم أفريقيا والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها مؤتمر وزراء الزراعة والأراضي والثروة الحيوانية في نيسان/أبريل ٢٠٠٩؛ والأطر القانونية التي تدمج أشكالاً عديدة للحيازة؛ ووضع استراتيجيات وسياسات لإدارة أراضي المراعي. أما فيما يتعلق بالجفاف والتصحر، فقد شملت الأولويات: دعم الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر لتعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر؛ وتعميم خطط العمل الوطنية لمكافحة التصحر مع دعم مرفق البيئة العالمية.

وفيما يتعلق بأفريقيا، شملت الأولويات: التكامل الإقليمي؛ وتعزيز الاتجاه نحو السلام والاستقرار وإحلال الديمقراطية؛ والاستهلاك والإنتاج المستدامين والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٩٦ - ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن المنطقة سجلت نموا زراعيا كبيرا إلا أن النتائج الاجتماعية والبيئية لم تكن مرضية. فلم تخف حدة الفقر. بمزايدة وتيرة عملية إزالة الغابات، وسجلت خسائر في التنوع البيولوجي، وازداد التصحر ولا تزال الموارد تُستنزف. ولوحظ أن بعض البلدان طرحت فكرة إعادة النظر في النموذج الحالي للتنمية الزراعية وذلك لأنه مصمم لتلبية واقع في الماضي لا يراعي التطورات الحالية مثل تغير المناخ، وتقلب أسعار المواد الغذائية والطاقة، وازدياد الكوارث الطبيعية، وعدم وجود أفضليات تجارية للبلدان النامية. ثم إبراز الحاجة إلى معالجة التنمية الريفية بطريقة متكاملة، لتنفيذ إدارة أحواض الأنهار، وإدارة المياه، وتخطيط الأراضي، والإدارة البيئية في آن واحد. وفيما يتعلق بالأرض، تدعو الحاجة إلى وضع أطر مؤسسية وقانونية لضمان الحياة والحصول على الأراضي الزراعية كوسيلة للقضاء على الفقر. وأشار أيضا إلى أن هناك حاجة إلى بذل جهود في البحث والتطوير في مجال النباتات المقاومة للجفاف والتقنيات الزراعية المحسنة لتسهيل الإنتاج الزراعي في المناطق التي تعاني من نقص في المياه. وأشار أيضا إلى ضرورة وضع نظم للإنذار المبكر بالجفاف. وشملت أهم النتائج المترتبة على الجفاف والتصحر التدي الكبير في إنتاجية النظم الإيكولوجية الذي يؤدي إلى تدي الإنتاجية الزراعية، وزيادة استنزاف الغابات، وفقدان التنوع البيولوجي. ويجب إيجاد سبل مبتكرة لتوفير خدمات النظام الإيكولوجي.

أوروبا وأمريكا الشمالية ومناطق أخرى

٩٧ - ركز ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا على تنظيم استخدام الأراضي وإدارتها، وحدد المجالات الرئيسية للتركيز التي تتمثل في إدارة واستخدام الأراضي على نحو مستدام؛ ونظم المساحة والتسجيل الفعالة، بما في ذلك من خلال استخدام التكنولوجيات الرقمية؛ وتحسين سياسات التخطيط المكاني؛ وتحسين الأداء البيئي في المناطق الحضرية؛ وتعزيز التماسك الاجتماعي في المدن، بما في ذلك عن طريق ضمان الحقوق في الأراضي وتوخي الإنصاف في ذلك. وفيما يتعلق بإدارة الأراضي والتخطيط المكاني، فقد تم تحديد التحديات الرئيسية وهي: توسع المدن، والأحياء العشوائية التي لا تتوفر فيها خدمات أساسية أو مساكن ذات نوعية جيدة، والمدن التي تبني بشكل عشوائي. وأشار إلى أن هناك حاجة، وفقا للبلد، إلى

وضع أطر تنظيمية لتسهيل الحصول على المساكن والأرض، بما في ذلك من خلال تنظيم الحياة، وتحسين مستوى الأحياء، وبرامج إعادة التوطين والنقل. وتم التأكيد على أن عمل اللجنة موجه لكفالة الإقرار بأن الأرض من الأصول الأساسية للبشرية، ولخلق فرص للفئات ذات الدخل المنخفض.

غرب آسيا

٩٨ - ذكر ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أن هناك تحولا في المنطقة من الاكتفاء الذاتي الغذائي الوطني نحو المزيد من الاعتماد على التجارة مع الدول المجاورة، بما فيها أفريقيا، وأيضا نحو المزيد من الانتشار الواسع لاستخدام المصادر غير التقليدية للمياه في أغراض الزراعة. وقال إن تغير المناخ، والنمو السكاني، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة تخلق تحديات كبيرة. وينبغي للسياسات الزراعية أن تشجع على الاستثمار في الإنتاج الزراعي وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية. وتم التأكيد على أهمية النهج المجتمعية والنهج المحلية، مع التركيز على النساء والشباب؛ وأشار أيضا إلى ضرورة وضع تشريعات المسائل المتعلقة بالطب البيطري والمسائل الصحية والمتعلقة بالصحة النباتية، والبحوث العلمية ونقل التكنولوجيا، وخاصة التكنولوجيات البيولوجية. وفي مجال التنمية الريفية، تم التشجيع على نهج قائم على الحقوق لتعزيز سبل العيش المستدامة، بما في ذلك من خلال تمويل المشاريع الزراعية على نطاق صغير. وذكّر تعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني، وكفالة نظم حيازة الأراضي العادلة اجتماعيا. وتدعو الحاجة إلى اعتماد ممارسات إدارة الأراضي المستدامة لمكافحة تدهور الأراضي، ويمكن أن تساعد البيانات والخرائط التي تحدد مواطن الضعف والمخاطر، بالإضافة إلى تفعيل نظم الإنذار المبكر، على مواجهة الجفاف.

دال - النظر في خيارات السياسة العامة وتدابير أخرى

٩٩ - ركزت مداورات اللجنة على خيارات السياسات هذه والتدابير العملية التي يمكن أن تدفع تنفيذ المجالات المواضيعية قيد النظر وهي: الزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف والتصحر، وأفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على سبل المضي في التنفيذ من خلال تضافر الجهد العالمي.

١٠٠ - ولاحظت الوفود أن العالم يواجه عددا من الأزمات التي تؤثر على المواضيع قيد المناقشة، وأن الحاجة تدعو إلى تجديد الالتزام ووضع رؤية جديدة لتحقيق تقدم في هذه المجالات أثناء معالجة هذه الأزمات. وتم إبراز أهمية التوصل إلى نتائج ملموسة في الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة.

١٠١ - وأبدت الوفود ملاحظات وتعليقات عامة على مشروع نص التفاوض الذي قدمه الرئيس.

هاء - موجز لحوار الوزراء مع المجموعات الرئيسية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها بشأن تنفيذ التنمية المستدامة

١٠٢ - شاركت المجموعات الرئيسية والوزراء وممثلون لمنظومة الأمم المتحدة صباح يوم ١٢ أيار/مايو في جلسة تهاورية عنوانها "تنفيذ التنمية المستدامة". وافتتحت الجلسة بملاحظات عامة أدلت بها رئيسة الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، غيردا فيربورغ، تلاها بيان أدلت به ريتشيل ماينانجا، مساعدة الأمين العام لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمستشارة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الجنسانية والنهوض بالمرأة.

١٠٣ - وخلال النصف الأول من الجلسة، جرى التهاور بعد كل من العروض التي قدمتها المجموعات القطاعية الرئيسية التسع. وشمل النصف الثاني عروضاً ومناقشات قدمتها مجموعات قطاعية رئيسية متعددة بشأن أربعة مواضيع محددة، وهي: (أ) نموذج الزراعة الأول؛ (ب) التنمية الريفية؛ (ج) تسخير الروابط بين الحضر والريف لتحقيق الأمن الغذائي وتنشيط الأسواق؛ (د) ضمان حقوق حيازة الأراضي والحقوق المتعلقة بالمياه.

١٠٤ - وأجمع المتكلمون طوال الحوار على تأكيد ضرورة تحقيق نتائج ثورية في إطار الدورة السابعة عشرة للجنة، تشمل سياسات محددة عملية المنحى، تنفذها جميع الجهات الفاعلة المعنية على نحو يتيح للفئات الرئيسية المشاركة في تنفيذ نهج مستدامة طويلة الأجل تتبع في مجالي الزراعة والتنمية الريفية، ولا سيما في أفريقيا. واتفق الوزراء ورؤساء الوفود ورؤساء كيانات الأمم المتحدة على أن المزارعين، وخاصة صغارهم، هم محور الزراعة المستدامة، وأعلنوا عن استعدادهم لدعم الأولويات المشتركة؛ وأكد عدد منهم أن الفئات الرئيسية تمثل عناصر قوية في إطار العملية المتعددة الأطراف، وحثوا على تحسين اتساق القيادة في أوساط الفئات الرئيسية. وأضاف عدة وزراء أن التقدم في أوساط الفئات الرئيسية يجب أن يُدعم بسياسات وطنية رشيدة بشأن التنمية المستدامة.

١٠٥ - وأشار إلى ضرورة تمكين النساء والشباب والمزارعين والسكان الأصليين والعمال والنقابات العمالية على الصعيدين الوطني والمحلي باعتبارهم جهات فاعلة في عملية التنمية الريفية. ولن تكفل الجهود المبذولة لتوفير حلول سياسية واقعية وعملية بالنجاح على أرض الواقع ما لم يتم الاعتراف بالحقوق في الأراضي والمياه والغذاء والسيادة الغذائية، إضافة إلى هيئة بيعة من السياسات التمكينية، وزيادة الميزانيات المخصصة للبحوث والتطوير في مجال

المشاريع الزراعية الصغيرة. وتظل للنهج القائم على صون النظم الإيكولوجية والنهج القائم على حقوق الإنسان، اللذان بمنحان المعارف التقليدية أولوية في النظم المحلية والإقليمية، أهميتهما البالغة رغم صعوبة تنفيذهما. وفي هذا الصدد، لا بد من تعزيز التشريعات لكفالة إصلاح نظم الحقوق المتعلقة بالأراضي ونظم حيازة الأراضي وفقا لإعلان الأمم المتحدة الخاص بحقوق الشعوب الأصلية، واتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

١٠٦ - وتطرقت المناقشة أيضا إلى سبل تعزيز الروابط الكفيلة بتخفيف الآثار السلبية المترتبة على الهجرة من الريف إلى الحضر، وحفز التنمية الاقتصادية المحلية من خلال تشييد البنى التحتية، وتقليص سلسلة الأسواق، وخلق فرص عمل عالية الجودة من خلال إتاحة إمكانيات الاستفادة من خطط القروض البالغة الصغر، وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار في خدمات الإرشاد، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وأشار الوزراء إلى أن تحسين التوعية الزراعية وتوفير أدوات الميكنة البسيطة سيشجعان المزيد من الشباب على التزوع إلى طلب الرزق في الريف وسيدعمان الدخل في الريف. واتفقت المجموعات الرئيسية والعديد من الوزراء على أن المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والدوائر العلمية والتكنولوجية تحتاج إلى مزيد من الموارد والدعم والأدوات التكنولوجية لإجراء البحوث، وتوفير فرص الحصول على التدريب والتعليم، وتعزيز قاعدة المعارف من خلال الحصول على البيانات، وتسهيل بناء القدرات في المجتمعات المحلية على نحو تشاركي وشامل. وأشار العديد من كيانات الأمم المتحدة إلى أهمية التعاون في هذا الصدد، بهدف تحسين قدرة المجتمعات المحلية على التكيف مع تغير المناخ من خلال تقييم المخاطر، وحماية الموارد من الغذاء والمياه والطاقة.

١٠٧ - ودعا كل من المزارعين والدوائر العلمية والتكنولوجية ودوائر الأعمال والصناعة، بصورة جماعية، إلى اتباع نهج متكامل في الزراعة والأمن الغذائي - نموذج الزراعة الأول - الذي يشدد على صون الموارد الطبيعية، وتبادل المعارف، وتوفير المعلومات محليا، وحماية المحاصيل، والتمكين من الوصول إلى الأسواق، وإعطاء الأولوية لمتطلبات البحوث. وشددت السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية على أن إتاحة مرافق السوق الحضرية للمنتجين الإقليميين والمحليين سيفضي إلى إقامة مزيد من المجتمعات المحلية التي تراعي في أنشطتها تحييد انبعاثات الكربون، وسيشكل خطوة نحو تعزيز قدرة النظام الغذائي على التكيف في جميع المناطق، مع هتمة مصدر أمام أسعار النظام الغذائي العالمي وتوفير مخزونات من الإمدادات. وأشار إلى مبادرة التنمية الزراعية والريفية المستدامة، التي جاءت نتيجة للحوار بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة خلال الدورة الثامنة للجنة، باعتبارها من الشراكات المتعددة

الأطراف الناجحة. وأسند عدة وزراء الأولوية للسيادة الغذائية على الأمن الغذائي، في حين دفع أحد الوزراء بأن إقامة قاعدة اقتصادية زراعية قوية ستغني عن الحاجة إلى الأخذ بخيار واحد دون الآخر، مشيراً إلى التعاون الجاري فيما بين بلدان الجنوب في هذا المجال.

واو - موجز لحوار الوزراء مع دوائر البحوث في مجال السياسات العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها بشأن تنفيذ التنمية المستدامة

١٠٨ - افتتحت رئيسة الدورة السابعة عشرة للجنة، جيردا فيربورغ، الحوار بالتشديد على ضرورة ربط العلوم والبحوث بالتطبيق العملي وبرسم السياسات. فمن الضروري الربط بين التكنولوجيات المتقدمة وحكمة المزارعين وخبرتهم والمعارف المحلية والأصلية. وأشارت إلى أنه لم يُضطلع إلا بقدر لا يُذكر من البحث والتطوير في مجال التكنولوجيات التي تهم المزارعين في البلدان النامية. وأشارت إلى أن الزراعة قد أهملت لفترة طويلة، وشددت على أن الزراعة تدرج في صلب الجهود الرامية إلى الحد من الفقر، وأنها قوة دافعة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقالت أن الزراعة تتسم أيضاً بأهمية بالغة بالنسبة لجدول الأعمال المتعلق بتغير المناخ.

١٠٩ - وذكر الأمين العام المساعد، جومو كوامي سوندارام، أن الأزمات المتعددة الأخيرة أظهرت بوضوح حدود النموذج الاقتصادي الحالي، وعززت الطابع الملح لإعادة التفكير بصورة أساسية في التنمية الاقتصادية والإدارة الاقتصادية العالمية. وتساءل عما إذا كان جدول الأعمال المتفق عليه في ريو لا يزال له محل، وإذا ما كان قد وفر التوجيه المطلوب في مواجهة تلك التحديات الجديدة. فحل أزمة الغذاء يمثل أولوية بالنسبة لجميع البلدان، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية المتأثرة بصورة غير متناسبة. وتساءل عن الوسائل الكفيلة بتجنب وقوع الأزمات الغذائية مجدداً في المستقبل. فأشير إلى أن السبيل إلى حل مسائل انعدام الأمن الغذائي على الصعيد العالمي مع القيام في الوقت نفسه بكبح جماح الفقر بصورة دائمة هو كفالة تحسين سبل معيشة مئات الملايين من صغار المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية. ومن شأن ذلك النهج إن يؤتي أكله أيضاً في مجال التصدي لتغير المناخ.

١١٠ - وتناول أربعة متكلمين مدعوين من دوائر البحوث في مجال السياسات العامة المواضيع التالية: مستقبل خطة التنمية المستدامة؛ وأفضل سبل وضع هذه الخطة في ضوء التحديات المستجدة؛ والثورة الخضراء المستدامة؛ وكيفية التعامل مع الأزمة الغذائية.

١١١ - وخلال الجزء الأول من الحوار، ناقش المشاركون أموراً منها الطابع الطويل المدى لخطة التنمية المستدامة؛ والقدر القليل من التقدم المحرز حتى الآن في دفع هذه الخطة قدماً؛ والتناقض في نهج الاعتماد على النمو الاقتصادي في حل المشكلات الناجمة عن النمو

الاقتصادي؛ ودور كل من العلوم والتكنولوجيا والمعارف المحلية في إطلاعنا على كيفية العيش ضمن الحدود الإيكولوجية لكوكبنا؛ وإنشاء شراكة واسعة النطاق لإدارة المعارف الخاصة بالتنمية المستدامة؛ وماهية التأثير الكبير للثراء الشديد والفقر المدقع على البيئة؛ وافتقار النهج الهادفة إلى إرهاب الوعي إلى الواقعية، وضرورة الانطلاق، وتغيير الأفكار والقيم تغييرا جوهريا؛ والخيارات غير الموازية اللازم اتخاذها بشأن الأنماط الاستهلاكية والحياتية غير المستدامة. وأشار إلى أن حدود الطبيعة يمكن أن توفر فرصا لظهور طرق جديدة للعمل.

١١٢ - وكان هناك شعور بأنه لا يمكن استعادة زخم ريو إلا عن طريق وقف التجزئة المتزايدة للمسائل المتناولة والنظر مجددا في مدى تعقيدها بطريقة متكاملة. فالمعارف التقليدية لم تدرج أبدا على تجزئة عناصر المعارف المتصلة بالتنمية المستدامة. واقترح أحد المتكلمين "مخططا متكاملًا" لعملية التنمية المستدامة على مدى الأعوام العشرين المقبلة، يشمل اقتصادا سياسيا جديدا، وتدابير للمساءلة، وحوافز، وتدابير لبناء القدرات على التكيف والتأقلم. وأشار إلى أن الأزمات الراهنة المتعددة قد وفرت فرصة لتحقيق نقلة نوعية في التفكير في كيفية وضع مفهوم التنمية المستدامة موضع التنفيذ، وإلى أن كوبنهاغن ستوفر محكا في هذا الصدد.

١١٣ - وخلال الجزء الثاني من الحوار، ناقش المشاركون أمورا منها الحاجة إلى قيادة تنفيذية رفيعة المستوى لتحسين الأداء الزراعي والاعتراف بأن التنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية على الصعيد الوطني هو السبيل الوحيد لوضع سياسات متسقة لتشجيع الزراعة؛ وضرورة خلق حوافز لدعم الابتكار لدى المزارعين؛ والإقرار بأن الزراعة هي قطاع قائم على معارف كثيفة وبمحااجة إلى أنشطة تجارية واستثمارات في الهياكل الأساسية؛ والحاجة إلى الجمع بين البحث والتعليم والإرشاد من أجل توفير المعلومات الزراعية على المستوى الميداني. وفيما يتعلق بالأزمة الغذائية، أُشير إلى أن النهج المعتمدة تميل إلى مجرد الرد على الأزمات، حتى ولو أن انعدام الأمن الغذائي متوطن في العديد من البلدان. ويتسم تنسيق المعلومات بالأهمية، ومن الضروري أيضا تناول مسألة افتقار المزارعين إلى المعلومات اللازمة لهم، ولا سيما في أفريقيا. وقد يكون أهم العوامل اللازم تناولها هو عدم كفاية قدرات المؤسسات على جميع المستويات لمعالجة المشكلات.

زاي - الجزء الرفيع المستوى

١١٤ - بحضور أكثر من ٦٠ وزيرا، ركز الجزء الرفيع المستوى للجنة مناقشاته التحاورية على المجالات المواضيعية الستة قيد النظر.

افتتاح الجزء الرفيع المستوى

١١٥ - عند افتتاح الجزء الرفيع المستوى، شددت رئيسة الدورة السابعة عشرة، غيردا فيربورغ، وزيرة الزراعة والطبيعة والجودة الغذائية في هولندا، على أن التحدي يكمن في كيفية تغذية ٩ بلايين شخص بحلول عام ٢٠٥٠. وأكدت ضرورة إبداء المصادقية والتعاون والالتزام من جانب القادة لاتخاذ القرارات الصعبة التي ستساعد على تحديد معالم العالم الذي سنعيش فيه غدا. وأهابت بزملائها من الوزراء الخروج برؤية مشتركة، وبناء الشراكات على جميع المستويات وتنفيذ اتفاقات اللجنة على أرض الواقع بوسائل التنفيذ المناسبة.

١١٦ - وأكد الأمين العام أن فكرة اتباع نهج متكامل وشامل للتنمية، وهو جوهر التنمية المستدامة، مازال صالحا في يومنا هذا كما كان من ذي قبل للتصدي للأزمة المناخية والأزمة الغذائية وأزمة الطاقة. وأبرز صلة قوية بين التخفيف من أثر تغير المناخ والزراعة المستدامة وأكد أن تغير المناخ سيؤثر تأثيرا مدمرا على الفقراء في حالة عدم التصدي له. وتكلم الأمين العام عن ثورة خضراء في أفريقيا، فأشار إلى وجوب أن تتاح للمزارعين، ولا سيما في أفريقيا فرص الحصول على الأراضي وإلى ضرورة تأمين الحيازة وسبل الوصول إلى الأسواق والتكنولوجيا والبنى التحتية المحسنة، ولا سيما تمكين المرأة كي تصبح شريكا كاملا في التنمية.

١١٧ - وذكر رئيس غيانا، بهارات جاغديو، أنه رغم حيوية إذكاء الوعي، فهو غير كاف لتحقيق التنمية المستدامة. فمن الضروري إيجاد بيئة سياسات دولية جديدة تكون فعاليتها متناسبة مع تحديات التنمية المستدامة التي يواجهها المجتمع الدولي. فلم يعد من الممكن التصدي لتحديات الأمن الغذائي ضمن الحدود الوطنية حيث أنها أصبحت بشكل متزايد عالمية النطاق. ويتطلب الأمن الغذائي العالمي شراكة تجمع أفضل العلوم والموارد الكافية ومجموعة متسقة من سياسات التجارة الدولية وغيرها من السياسات. ومن الضروري التحلي بالشجاعة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتغير المناخ. فتغير المناخ تهدد يفوق كثيرا الهيار أي مصرف، ومن ثمة من الضروري أن يتصرف العالم. يمثل ما أظهره من سرعة في معالجة الأزمة المالية الحالية.

١١٨ - وأبرزت نيتومبو ناندي اندايتوا، وزيرة البيئة والسياحة في ناميبيا، أن وجود ما يناسب من سياسات ومؤسسات واستثمارات في البحث العلمي ونقل التكنولوجيا وتطويرها فضلا عن نشر المعلومات مسائل أساسية لنجاح ثورة خضراء مستدامة في أفريقيا. ويجب أن تقوم هذه الثورة على أساس تمكين المزارعين ولا سيما النساء، عن طريق تنمية

المهارات وتأمين حيازة الأراضي، وبلاستعانة بمساهمات المزارعين ومربي الماشية صغارا كانوا أم كبار.

١١٩ - وذكرت رئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، سيلفي لوكس، الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة، أن لجنة التنمية المستدامة تنفرد بالقدرة على التصدي للتحديات بطريقة متكاملة من أجل معالجة الأزمة الغذائية العالمية وإيجاد حلول عملية للجوع وسوء التغذية. وأكدت أن التكنولوجيات الحالية لن تكفي لمعالجة الطلب على الأغذية في المستقبل؛ وأنه من الضروري الاستثمار في تكنولوجيات جديدة لدعم التحول إلى نظام زراعي ونظام لإنتاج الأغذية أكثر استدامة.

١٢٠ - وذكر هوميرو بيبيلوني، وزير البيئة والتنمية المستدامة في الأرجنتين، أنه ينبغي للجنة أن تتابع تنفيذ القرارات المتخذة. فالمواطنون وسكان الكوكب، والمنتجون والمزارعون الصغار والمتوسطون والسكان الأصليون من جميع المناطق يطالبون باتخاذ تدابير ملموسة للمضي قدما. وحث اللجنة على النظر في مسائل حواجز تجارة المنتجات الزراعية وإعاناتها وآثارها على الفقر وضغوط الموارد الطبيعية في البلدان النامية. وأكد أيضا أهمية تغير المناخ وضرورة تعزيز المؤسسات التي تعالج هذه المسألة.

١٢١ - وذكرت المديرية العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، جوليا مارتون - لوفيفر، أن الاستثمار في الطبيعة أمر أساسي لدعم قدرة البيئة على مواصلة تقديم الخدمات، بما في ذلك إلى الزراعة، ولا يمكنها النجاح في ذلك إلا بمشاركة والتزام جميع الشركاء انطلاقا من الحكومات ومرورا بالقطاع الخاص ووصولاً إلى المجتمع المدني. والاستثمار في الطبيعة وسيلة فعالة وفي المتناول للتقليل من تأثير البشر بالجفاف والتصحر وانعدام الأمن الغذائي.

١٢٢ - وأكد شعيب سلطان خان، رئيس البرنامج الوطني لدعم الأرياف في باكستان، أن إقامة الشراكات وإجراء حوارات مع المجتمعات المحلية والفئات الضعيفة أمر حيوي للقضاء على الفقر، وقال إنه ينبغي للمجتمعات المحلية أن تجد حولا لمشاكلها وأن تشارك في تنفيذ هذه الحلول وأن تتحكم في مصيرها لإخراج نفسها من الفقر ومعالجة الشواغل الأخرى المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك تغير المناخ.

١٢٣ - وذكر عدد من الوزراء أن القضاء على الجوع والفقر وضمان الأمن الغذائي وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، مسائل ينبغي أن تظل قوة موجهة لقرارات اللجنة. وذكروا أيضا أن وسائل التنفيذ بالغة الأهمية. وفي هذا الصدد، من اللازم على وجه الاستعجال توفير موارد مالية جديدة وإضافية. ومن الضروري

الحصول على التكنولوجيات الجديدة والمناسبة واقتناؤها ونقلها ونشرها لزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في البلدان النامية.

١٢٤ - وذكر بعض البلدان أيضا أن خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي أساسية للقضاء على الفقر والتنمية. وأكدت، أيضا، أهمية القضاء على تحات التربة وتدهور الأراضي، ولا سيما مع الضغوط الإضافية التي يشكلها تغير المناخ. وشددت بعض البلدان على أهمية تنويع الاقتصادات الريفية لتحسين أسباب المعيشة وتعزيز المرونة. وأشارت عدة بلدان إلى الشراكات بوصفها حولا عملية للتحديات في مجالي الزراعة والتنمية الريفية.

١٢٥ - وذكر عدد من البلدان أيضا أن اللجنة آلية مهمة للغاية في إسداء المشورة والتنسيق فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بتكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأيضا فيما يتعلق بوسائل تنفيذها.

اجتماعات المائدة المستديرة الوزارية التفاعلية

التصدي للأزمة الغذائية عن طريق التنمية المستدامة

١٢٦ - تمثلت النقاط الرئيسية للمناقشة فيما يلي:

١٢٧ - أولا، ليست الأزمة الغذائية سوى أزمة واحدة من أزمات متعددة إلى جانب الأزمة المالية والأزمة الاقتصادية وأزمة تغير المناخ التي توجه ضربة قوية إلى الفقراء. وقد أدت زيادة عدد السكان الذين يعانون من نقص التغذية بسبب الأزمة الغذائية إلى تبيد ما أحرز من تقدم خلال ٢٠ سنة في هذا المجال.

١٢٨ - وقال المشاركون بأن الأزمة الغذائية الحالية لم تنته بعد، في تقديرهم. فالزيادات في الأسعار التي شهدتها العام الماضي انتقلت إلى المستهلكين بشكل أسرع وأبعد مقارنة بالانخفاضات الأخيرة في الأسعار. وهكذا، مازال الفقراء المضطرون إلى شراء أغذيتهم في حالة معاناة. ومع الأزمة الاقتصادية، يتضرر كثيرا العديد من البلدان النامية بفعل انهيار الصادرات وهروب رؤوس الأموال وتزايد البطالة.

١٢٩ - وثانيا، سيكون للزيادات الحادة في أسعار الأغذية آثار طويلة الأجل على الفقراء الذين قد ينفقون ٨٠ في المائة أو أكثر من ميزانيتهم على الأغذية. ويفرض الحرمان من الغذاء في الطفولة المبكرة عبئا يدوم مدى الحياة. وحتى ونحن نعمل على منع وقوع أزمة أخرى من هذا القبيل عن طريق الاستثمار في تعزيز الإنتاجية ولا سيما إنتاجية صغار المزارعين، يجب علينا أن نكون مجهزين بتدابير شبكات الأمان لمواجهة الأزمة المقبلة. وارتئي أنه ينبغي إعطاء أعلى أولوية للنساء والأطفال خلال هذه الأزمة من حيث الإمداد بالأغذية والتغذية.

١٣٠ - وثالثاً، من الضروري بذل جهود إضافية لزيادة الإنتاج الزراعي، ولا سيما في أفريقيا لكن دون الاقتصار عليها. وباستثناء بضعة بلدان لديها قطاعات زراعية حيوية، كانت استجابة العرض للزيادات الأخيرة في الأسعار ضعيفة. ولا يستطيع المزارعون الصغار والمزارعون المفتقرون إلى الموارد الحصول على المدخلات والائتمانات الضرورية لتعزيز العرض. كما أن تدهور الأراضي وشح المياه يعيقان أي استجابة قوية، شأنهما في ذلك شأن ضعف النقل وغيره من الهياكل الأساسية اللازمة لنقل المنتجات إلى الأسواق.

١٣١ - واتفق المشاركون على أنه ينبغي إعطاء أولوية أعلى للزراعة والأمن الغذائي أكثر مما كان في الماضي، بما في ذلك في الخطط الوطنية للدول الأعضاء.

١٣٢ - ومن الضروري التعاون في جمع البيانات التي يمكن استخدامها لرصد الأمن الغذائي على المستوى الوطني وغيره من المستويات، بوسائل منها استخدام نظم المعلومات الجغرافية. ومن الضروري بناء القدرة على رصد الأمن الغذائي وتعزيز نظم الإنذار المبكر.

١٣٣ - ودعا المشاركون في اجتماعات المائدة المستديرة إلى زيادة الاستثمار في الزراعة في البلدان النامية، بما ذلك في البحوث والتنمية والإرشاد والتدريب والتثقيف والبنى التحتية الريفية مثل الطرق والري. كما أعرب المشاركون عن ضرورة تعزيز حقوق ملكية الأراضي وإصلاحها، ولا سيما لصالح النساء، وتصحيح الخلل بين الدور الذي تضطلع به المرأة في الزراعة وما تتحكم فيه المرأة.

١٣٤ - ومن الضروري أن تتبادل البلدان الخبرات في مجالات العلوم والتكنولوجيا المبتكرة والتدريب وتنمية القدرات البشرية بوصفها مكونات مهمة في العمل الرامي إلى التغلب على الأزمة الغذائية العالمية.

١٣٥ - ومن بين الأولويات التي ذُكرت توفير سبل الحصول على الائتمانات الصغيرة للمزارعين الصغار والنساء، وتقليل خسائر ما بعد الحصاد إلى أدنى حد عن طريق التكنولوجيات المناسبة ومرافق التخزين، وتحسين سبل الوصول إلى الأسواق على جميع المستويات - المحلي والوطني والإقليمي والعالمي.

١٣٦ - وأعرب المشاركون عن رأي مفاده أن إنتاج الوقود الأحيائي يمكن أن يكون مكملًا لإنتاج الأغذية وأن يجري على نحو متوازن معه. إلا أنهم أعربوا، أيضاً، عن القلق إزاء الآثار السلبية لإنتاج الوقود الأحيائي على البيئة والأمن الغذائي. غير أنه يلزم المزيد من البحث في كيفية ضمان استدامة إنتاج الوقود الأحيائي وتفادي تعريض إنتاج الأغذية للخطر. وذكُرت شراكة الطاقة البيولوجية كسبيل ممكن للشراكة بين البلدان في هذا الصدد.

١٣٧ - وأكد عدد من المشاركين أنه من الضروري معالجة المسائل المتصلة بالوصول إلى الأسواق لتوفير الحوافز المناسبة على إنتاج الأغذية في البلدان النامية. وينبغي إزالة جميع أنواع التشويه التجاري إذا كان المراد هو حصول مزارعي البلدان النامية على فرصة منصفة للمنافسة في الأسواق العالمية.

١٣٨ - وذكر عدة مشاركين تغير المناخ بوصفه تحديا من التحديات المهمة للأمن الغذائي في المستقبل. ومن الضروري زيادة الجهود الدولية الرامية إلى تحسين تكيف الزراعة مع تغير المناخ، وذلك لأن مزارعي البلدان النامية سيتأثرون على نحو خطير. وشدد البعض على أن الزراعة ينبغي أن تدرج في جدول الأعمال المعروض على المناقشة في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ في كوبنهاغن.

تحقيق ثورة خضراء في أفريقيا

١٣٩ - تمثلت النقاط الرئيسية للمناقشة فيما يلي:

١٤٠ - جرى التأكيد على أهمية تحقيق ثورة خضراء أفريقية تتسم بطابع فريد من نوعه، أي ثورة خضراء تقوم على أساس الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وشدد المتكلمون على أنه يمكن تحقيق الكثير في مجال تعزيز الإنتاجية الزراعية حتى بما هو متاح حاليا من تكنولوجيات ومعارف، إلا أن أحد التحديات الرئيسية يكمن في نشرها على نطاق أوسع واعتمادها من جانب المزارعين.

١٤١ - ومع ذلك، فتوفير غذاء كاف للسكان المتزايدين وإتاحة تحسين التغذية في ظل ظروف تزايد شح المياه وتغير المناخ ونضوب خصوبة التربة وتدهور النظام البيولوجي، لن يكون العمل المعتاد كافيا. وأبرز الوزراء الحاجة الملحة إلى إجراءات وطنية ودولية مناسبة ومزيد من التعاون لإحداث تحول نموذجي وتحقيق ثورة خضراء مستدامة بحق تعكس اتجاه المسارات المنتشرة على نطاق واسع لتدهور الإنتاجية والإيرادات الزراعية.

١٤٢ - ويواجه المزارعون الأفارقة أيضا تكاليف مرتفعة أو عدم توافر المدخلات الزراعية الأساسية، وخسائر كبيرة لما بعد الحصاد، ومحدودية سبل الوصول إلى الأسواق الوطنية والإقليمية والدولية. ومن الضروري تعزيز سلاسل الإمداد الزراعية، بما في ذلك التجهيز والتخزين بعد الحصاد.

١٤٣ - وسيكون من الضروري زيادة الاستثمار في البحوث من أجل تعزيز الإنتاجية والاستفادة على نحو تام من معارف الشعوب الأصلية وتلبية احتياجات المزارعين والظروف المحلية. واقترح استشارة المزارعين والمجتمعات المحلية الريفية عند وضع خطط البحوث

الزراعية. ويمكن أيضا زيادة ربط صلة البحوث على نحو أوثق بخدمات التعليم والتدريب والإرشاد.

١٤٤ - وأجرى الوزراء تبادلا للآراء مع الخبراء بشأن أنواع التكنولوجيات الجديدة التي ينبغي استكشافها وعن احتمال النظر في بعض الكائنات المحورة وراثيا إذا كان من شأنها المساعدة على تلبية الاحتياجات الغذائية لأفريقيا. ولم يقتصر تركيز المناقشات على المسألة العلمية، بل شمل مسائل قبول المزارعين والجمهور والجهة التي ستمول بحوثا واعدة ربما يكون لها إمكانيات تجارية محدودة.

١٤٥ - وكان من الضروري تنشيط خدمات الإرشاد في كثير من البلدان وجعلها تمثل المزارعين على نحو أفضل، ومعظمهم من النساء. واستدعت الضرورة أن تكون الاستثمارات بمقادير كافية لعكس اتجاه تدهور الأرض، من خلال الاستثمار في خدمات الري وشق الطرق الريفية وتشبيد الهياكل الأساسية الأخرى، والاستثمار في قطاعي الصحة والتعليم. وتفيد التكنولوجيات الساتلية في رصد أحوال التربة.

١٤٦ - وتعين على الحكومة أن تقوم بكثير من هذه الاستثمارات، لكن تم الاعتراف بأنه يجب على القطاع الخاص أداء دور مركزي في مجال التوسع في الإنتاج الزراعي وبناء سلاسل القيمة الزراعية. وتعين تعزيز قدرات المؤسسات من أجل دعم مبادرات القطاع الخاص، ويشمل ذلك ضمان حقوق حيازة الأرض بما في ذلك ضمانها للنساء المزارعات.

١٤٧ - وعمدت بعض البلدان الأفريقية إلى إجراء إصلاحات تشريعية شاملة بشأن الأرض، واقترح البعض إمكانية استنساخ هذه التجربة في أماكن أخرى بغرض تمكين المزارعين والمجتمعات الريفية، مع التأكيد بوجه خاص على تمكين المرأة.

١٤٨ - وكانت هناك حاجة إلى تعزيز قدرات منظمات المزارعين، مثل تعاونيات التسويق، من أجل تمكين المزارعين من أداء دور أقوى في الأسواق والمشاركة في تصنيع المنتجات الزراعية وفي أجزاء أخرى من سلاسل القيمة. ومن شأن هذه المنظمات أن تؤدي أيضا دورا هاما في تشكيل السياسات الحكومية تجاه الزراعة.

١٤٩ - وتعين إنشاء مؤسسات جديدة لمساعدة المزارعين في تحسين إدارتهم للمخاطر التي يتعرضون لها، بما في ذلك توفير خدمات التأمين ضد مخاطر الطقس والمناخ بتكلفة معقولة لصغار المزارعين.

١٥٠ - ولاحظ المشاركون أهمية الجهود الرامية إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية الريفية، من خلال تشجيع الأنشطة والمؤسسات غير الفلاحية (بما في ذلك السياحة المستدامة وإدارة المحميات الطبيعية). ويمكن بهذه الطريقة تقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن.

١٥١ - وأشار عدة وزراء إلى ضرورة العودة إلى المشاركة في مفاوضات منظمة التجارة العالمية في المجال الزراعي والتوصل إلى اتفاقات تجارية تكون منصفة وتحقق منفعة البلدان النامية.

١٥٢ - وتبادل الوزراء المعلومات بشأن الالتزامات الحديثة وبرامج التعاون التقني والمالي الدولية الجارية والمقررة، ويشمل ذلك أعداد متزايدة من المبادرات التعاونية فيما بين بلدان الجنوب، التي أطلقت من أجل تعزيز الإنتاج الزراعي في أفريقيا. وتشمل هذه البرامج التدريب وبناء القدرات والمنح الدراسية وتبادل الصور الساتلية من أجل رصد أحوال التربة وتدهور الأرض، ونقل تكنولوجيات وخبرات الوقود الأحفوري، وتشجيع الاستثمارات في القطاع الزراعي والمياكل الأساسية، وتمويل التجارة وتيسير إمكانية الوصول إلى الأسواق من أجل المتاجرة في المنتجات الزراعية بين البلدان النامية.

الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه من أجل الزراعة المستدامة والتنمية الريفية

١٥٣ - تمثلت الجوانب التي سلط عليها الضوء في المناقشات في الآتي:

١٥٤ - إن الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه ذات أهمية بالغة من أجل التنمية الريفية المستدامة وكفالة الأمن الغذائي للأعداد المتزايدة من السكان. وأشار إلى أن نجاح الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه مرهون بضمن ترتيبات حيازة الأرض وتوسيع دائرة المشاركة وتحسين نشر المعارف والممارسات الجيدة. وسلط الضوء على تحديات معينة تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال ترجمة الإدارة المتكاملة للأراضي وموارد المياه إلى عمل.

١٥٥ - وكانت الإدارة المتكاملة لموارد المياه إطارا واسع الاستخدام، لكن كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي لم تكن من العناصر البارزة في كثير من خطط الإدارة المستدامة لموارد المياه. وأكد الوزراء ضرورة إيجاد إطار مؤسسي شامل للتنسيق بين الوزارات الرئيسية من أجل كفاءة فعالية إدارة المياه، نظرا إلى أهميتها للاستهلاك البشري، وكذلك أهميتها للزراعة والطاقة والنقل وحفظ التنوع البيولوجي.

١٥٦ - وسلط الضوء على أن الاستجابة لتقلص كميات المياه المتاحة لمناطق كثيرة يستدعي تحسين إدارة المياه، وحماية المياه الجوفية والسطحية من التلوث، وتعزيز إمكانية الحصول على

المياه من الموارد الشحيحة، بوسائل من بينها حفظ هذه الموارد وتحقيق مكاسب في مجال الكفاءة ومراعاة الآثار الإيكولوجية المترتبة على استخدام المياه وتلوثها. وكانت الحاجة ملحة بوجه خاص إلى تحقيق مكاسب إنتاجية للمياه في قطاع الزراعة المطرية.

١٥٧ - وتناول المتكلمون عددا من الاحتياجات والتطبيقات التكنولوجية فيما يتعلق بتنفيذ الإدارة المستدامة للأراضي والمياه والإدارة المستدامة للموارد من المياه، بما في ذلك إدخال تحسينات على نظم الأرصاد الجوية والمائية، وتعزيز إمكانية الحصول على خدمات معالجة مياه الصرف، بما في ذلك معالجتها من أجل الاستخدام الآمن في الزراعة، وإيجاد تكنولوجيات لمعالجة ندرة المياه، بما في ذلك تجميع مياه الأمطار وتحلية المياه المالحة.

١٥٨ - واتضح مدى أهمية فعالية إدارة المياه لاستدامة الزراعة، فيما يتعلق بكل من إنتاج المحاصيل الغذائية وكفاءة استدامة إنتاج الوقود الأحيائي والطاقة. وتبودلت الآراء بشأن الوقود الأحيائي واستخدام المياه، وأشار أحد المشاركين في حلقة المناقشة إلى كثافة استخدام المياه في الأطوار الأولى لإنتاج الوقود الأحيائي، وحاول أحد الوفود أن يبرهن على أن استدامة إنتاج الوقود الأحيائي ليست ممكنة فحسب، بل إن عدة بلدان تمكنت من إنتاج الوقود الأحيائي مع المحافظة على استدامة استخدام المياه، مثل إنتاج الوقود الأحيائي من قصب السكر المروي بمياه الأمطار.

١٥٩ - وجرت الإشارة إلى أن إحداث التأثير يتطلب الجمع بين مفاهيم من قبيل "الاستفادة من كل قطرة مياه لزيادة إنتاج المحاصيل" مع أدوات مثل تكنولوجيات المعلومات، من أجل السيطرة على تدفق مياه الري.

١٦٠ - وأبرزت أهمية تدابير حفظ التربة من أجل حفظ الأرض واستصلاحها. وجرت الإشارة إلى أن مشاريع العمالة الريفية يمكن أن تصبح طريقة فعالة لتوفير سبل كسب العيش للفقراء، بجانب الاستثمار في مجالي إعادة نمو الغطاء النباتي واستصلاح الأرض.

١٦١ - وأشار الوزراء إلى ضرورة تبادل المعارف والخبرات والتكنولوجيات من أجل تعزيز بناء القدرات لأغراض الإدارة المتكاملة للأراضي والمياه.

١٦٢ - واتضحت الأهمية الكبرى للحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي في المناطق الريفية، التي ينخفض مستوى تغطيتها بهذه الخدمات، من أجل الوقاية من الأمراض وتعزيز التنمية الريفية وكفاءة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٦٣ - وأكد عدد من المشاركين أهمية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار، من خلال توليها لإدارة موارد المياه والأراضي، من أجل كفاءة استدامة استخدام هذه الموارد.

١٦٤ - وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن السلطات المحلية تروج لرأس المال البشري والاجتماعي باعتباره الأداة الأكثر فعالية في مكافحة الفقر في المناطق الريفية وتعزيز التنمية الريفية المستدامة.

١٦٥ - واتضحت أهمية المرونة عند تصميم البرامج الإنمائية للمناطق الريفية، من أجل أن تتطابق التصميمات مع الاحتياجات المحددة والسياقات المحلية لكل منطقة، كي تتكيف مع هذه الاحتياجات والسياقات. مرور الزمن. وينبغي أن تشارك المجتمعات المحلية في تصميم هذه البرامج من أجل ضمان ملكيتها واستدامتها.

١٦٦ - وأشار المشاركون في حلقة النقاش والمندوبون إلى أن تغير المناخ يؤثر على الموارد من المياه والأراضي، وإلى ضرورة تنفيذ سياسات تؤدي إلى زيادة قدرة التحمل وتعزيز التكيف. وأشار إلى عدد من تدابير التكيف، بما في ذلك إنشاء مستجمعات مياه الفيضانات من أجل إعادة تغذية مصادر المياه الجوفية بها.

١٦٧ - وسلط الضوء على إمكانية أن تؤدي الممارسات السليمة لاستخدام الأرض إلى اختزان الكربون في التربة، وكذلك إمكانية حصول المزارعين الفقراء في المستقبل على فوائد مالية من مثل هذه الممارسات باعتبارها جزءاً من الجهود الرامية إلى معالجة تغير المناخ، الشيء الذي سيؤدي حال حدوثه إلى الجمع بين القضاء على الفقر والتنمية الاقتصادية ومكافحة تغير المناخ.

حاء - رؤية مشتركة

١٦٨ - عرضت رئيسة الدورة السابعة عشرة للجنة التنمية المستدامة، غيردا فيربورغ، رؤية مشتركة لطريق المضي قدماً تجاه مجابهة التحديات التي تقف أمام الزراعة في كلا الأجلين القصير والطويل، وتحقيق ثورة خضراء ذات جذور ثابتة في جميع المراكز الثلاث للتنمية المستدامة.

طاء - معرض الشراكات: الملامح البارزة

١٦٩ - انعقد معرض الشراكات، وهو جزء رسمي من الدورة السنوية للجنة التنمية المستدامة، خلال الفترة من ٤ إلى ٨ أيار/مايو، وتضمن ١٧ شراكة مسجلة لدى اللجنة وتمارس أنشطة ذات صلة بالمجموعة المواضيعية الحالية للجنة. وفي أيار/مايو ٢٠٠٩، اشتملت قواعد بيانات أمانة اللجنة على ٣٤٦ شراكة مسجلة، حددت من بينها ١٠٣ شراكات باعتبارها ذات صلة بالمجموعتين المواضيعيتين للدورتين السادسة عشرة والسابعة عشرة للجنة، وأنها تمثل بؤرة تركيز عمل الدورتين.

١٧٠ - وتمثل هدف معرض الشراكات، من خلال التزامه بمجالات تركيز سنة السياسات، وبخيارات السياسات والتدابير العملية لتعزيز التحفيز، في تسليط الضوء على التجارب الجارية في الميدان على يد المهنيين التابعين لهذه الشراكات والمشتغلين بالدورة المواضيعية الجارية، وفي تعظيم الفرص من أجل إيجاد حلول واستراتيجيات ابتكارية ذات فعالية مثبتة، وتحديد الإمكانات الناشئة في مجال تنفيذ أهداف التنمية المستدامة والتزاماتها من خلال الشركات.

١٧١ - واشتملت أنشطة معرض الشراكات على ست جلسات عمل عقدت بهدف إفساح المجال لمزيد من الحوار بين ثقات المفكرين والمهنيين والخبراء، بشأن أحدث التطورات والمسائل المستجدة في مجال الحوار الدولي المتعلق بالشراكات، علاوة على الربط بين توصيات السياسات والتنفيذ الفعّال؛ وهدفت ثلاث جلسات تدريبية إلى إتاحة أدوات وموارد للمشاركين في اللجنة، بغرض تأسيس شراكات ذات فعالية وتنميتها والحفاظ عليها؛ وأتاح ١٤ مكتباً للمعلومات الفرصة للشراكات المسجلة لدى اللجنة كي تعرض ما لديها من معلومات عن أنشطة الشراكات الخاصة بها وتنشرها، وكذلك كي تتفاعل مع المشاركين في اللجنة على نحو أكثر مباشرة. وقد أتيحت التفاصيل على الموقع الشبكي لشعبة التنمية المستدامة (http://www.un.org/esa/dsd/dsd_aofw_tar/par_index.shtm).

١٧٢ - ونوقشت مسألة اتباع نهج فعالة تجاه ربط الأغذية المنتجة محلياً والممارسات الزراعية المستدامة بالسياسات العامة والدعم السياسي، في جلسة عمل بعنوان ”الروابط بين الأرياف والمدن من أجل الأمن الغذائي والأسواق الحية: الإمكانات المتاحة أمام المشتريات العامة“، تحت رعاية مبادرة التنمية المستدامة الزراعية والريفية. وتملك السياسات العامة للأغذية إمكانية تعزيز الاستدامة الإيكولوجية وممارسات الأكل الصحي والإشراك الاجتماعي، من خلال إيجاد الأسواق وتحسين إمكانات كسب الرزق لمنتجي الأغذية الجيدة النوعية في كل من المناطق الريفية والحضرية، وبخاصة السياسات الابتكارية للتغذية المدرسة.

١٧٣ - ونوقشت استراتيجيات رئيسية أثبتت فعاليتها في معالجة تدهور الأرض في ناميبيا، في جلسة بعنوان ”الحراجة: ثقافة شراكة من أجل المراعي: الفريق العامل النامي الوطني المعني بسياسة واستراتيجية إدارة المراعي“. وحددت الجلسة كيفية تأسيس البرنامج القطري الرائد للشراكات وإنشاء الفريق العامل الوطني المعني بسياسة واستراتيجية إدارة المراعي، من أجل المساعدة على تنسيق السياسات والممارسات والمعارف العلمية الحديثة والتقليدية، التي تجمع بين الإنتاج الزراعي والأنشطة الاقتصادية لكسب الرزق وبين حفظ الطبيعة والسياحة في المناطق البرية. وتناولت الاستنتاجات مسألة فعالية استخدام الشراكات لمعالجة التحديات الوطنية المعقدة بمشاركة أصحاب مصلحة متعددين، استناداً إلى الحوار والمبادئ المتفق عليها.

١٧٤ - وجرى تحليل الدعم المقدم إلى الجهود الرامية إلى توسيع نطاق أفضل الممارسات في الشراكات من أجل التنمية المستدامة، واستنساخها وتكييفها وتطويرها، في جلسة عقدت بشأن مستقبل الشراكات، تحت رعاية الحكومة الإيطالية وشعبة التنمية المستدامة. وأكدت ضرورة الاستثمار في العنصر البشري ومجالات الابتكار والتقليد وبناء المؤسسات وإقامة الاتصالات وتأسيس الأعمال التجارية، علاوة على الاستثمار في تهيئة بيئة مواتمة، من أجل تيسير تنفيذ التنمية المستدامة. وأكدت الجلسة، التي شاركت فيها الجهات صاحبة المصلحة على نطاق واسع، ضرورة تعميم الشراكات على نحو أكثر فعالية، وبخاصة من خلال بناء القدرات الإقليمية وعقد حلقات العمل المتعلقة بالتنمية المؤسسية. وتبدت أيضاً أهمية المشاورات من أجل استعراض ما حققته الشراكات وتقييمه، وتحديد الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، علاوة على توفير تربة خصبة لفتح أبواب الفرص والامكانيات من أجل استنساخ المبادرات وتطويرها والتوسع فيها وتكثيفها.

١٧٥ - وتم النظر في الأنشطة التي أسهمت بشكل هام في معالجة تحديات الفقر وانعدام الأمن الغذائي والفرص الاقتصادية لكسب الرزق على نحو مستدام في المجتمعات الجبلية، في جلسة عقدت من أجل التشجيع على زيادة قيمة منتجات هذه المجتمعات وتحسين جودتها، برعاية الشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية. ولا تستطيع الزراعة الجبلية منافسة أسعار وكميات إنتاج الأراضي المنخفضة، ويتعين عليها من ثم التركيز على رفع القيمة وتحسين الجودة النوعية للمنتجات، من أجل كفاءة الجدوى الاقتصادية وزيادة الإيرادات وتحسين سبل كسب العيش المتاحة للمزارعين في المناطق الجبلية. وقدمت أمثلة محددة للتجارة العادلة وإنتاج البن باستخدام الأسمدة الطبيعية في إثيوبيا؛ ولتوفير الدعم للجماعات النسوية المنتجة للفلين في وسط آسيا كي تتمكن من بيع منتجاتها؛ وإعادة بناء سلاسل القيمة لمنتجات الألبان وتيسيرها في نيبال وبيرو؛ وزراعة النباتات الطبية والعطرية في شرق نيبال، وصناعة الفخار التقليدية في التبت ويونان بالصين.

١٧٦ - ونوقش السجل المشرف لشراكات الجهات المتعددة صاحبة المصلحة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض الاستدامة، في جلسة عقدت تحت إشراف الأكاديميات الوطنية، استناداً إلى جهود دامت عامين وصدرت عنها تكاليفات بإجراء ١١ حالة دراسة إفرادية من أجل تحليل الحوافز الدافعة إلى الدخول في شراكات، والفعالية النسبية للهياكل التنظيمية المختلفة للشراكات. وأعد عشرات الأكاديميين والباحثين مشاريع تحليلات متعمقة، وقدم شركاء من المهنيين (والمؤسسات الداعمة لهم) مساهمات من أجل أن يصبح الناتج النهائي، وكذلك الأدلة التي يجري تحليلها، أداة تستفيد منها المجموعة المتنوعة من الجهات صاحبة المصلحة المنخرطة في شراكات.

١٧٧ - وفي دورة نظمت برعاية مبادرة دعم منظمي المشاريع من أجل التنمية المستدامة، جرى تحليل الحاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لإقامة شراكات محلية بين جهات متعددة صاحبة مصلحة تتبع نهجا أكثر ابتكارا واتساما بروح المبادرة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. ويعد تطبيق هذه النهج على التنمية المستدامة وسيلة هامة لتحقيق التطلعات التي اتفق عليها المجتمع الدولي في مؤتمر قمة الألفية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومع ذلك لا تزال هناك فجوة معرفية فيما يتعلق بالأدوات والتوجيهات بشأن نوعية الدعم وماهية الأطر اللازمة للمساعدة على بقاء الأفكار الجيدة، ونماؤها، وتكرارها، وتعزيزها. وجرى عرض ومناقشة أمثلة ملموسة عن روح المبادرة الحرة على الصعيد المحلي وعمما يتحقق من أثر حاسم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن هذه الأمثلة الفائزون بجوائز مبادرة دعم منظمي المشاريع من أجل التنمية المستدامة.

١٧٨ - وعرض الفريق المعني برصد الأرض/المنظومة العالمية لنظم رصد الأرض أمثلة عن التطبيقات الميدانية لبيانات رصد الأرض لدعم اتخاذ القرارات في أمريكا الوسطى وأفريقيا. وتكتسي معلومات رصد الأرض أهمية حاسمة لمساعدة البلدان على التصدي للكوارث الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، وفهم المصادر البيئية للأخطار الصحية، وإدارة موارد الطاقة، ومواجهة تغير المناخ وآثاره، وحماية موارد المياه العذبة، وتحسين التوقعات الجوية، وإدارة النظم الإيكولوجية، وتعزيز الزراعة المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي. وكُشف النقاب عن خطة عمل استراتيجية مدتها ١٠ سنوات لتطوير وتحسين الأدوات والأساليب التحليلية لتقييم المخاطر الزراعية في البلدان النامية.

ياء - مركز التعلم

١٧٩ - نظم مركز التعلم ١٢ دورة تدريبية خلال الجلسات العادية للجنة في دورتها السابعة عشرة بشأن مجالات تتعلق بمواضيع اللجنة والمسائل الشاملة. وأتيحت الفرصة للمشاركين لاكتساب المعرفة، والدراية التقنية، وأفضل الممارسات من الأكاديميين والممارسين في المجالات المتصلة بالزراعة، والتنمية الريفية، والأراضي، والجفاف، والتصحر، وأفريقيا.

١٨٠ - وشجعت الأمانة المنظمات الراحية ومدربيها على تنظيم دورات تفاعلية لبناء المهارات. وتحقيقا لهذه الغاية، نظموا دورات تدريبية حافزة أتاحت بيئة تعلم ممتازة للمشاركين الذي آثروا بوضوح الشكل الجديد الذي يتسم بدرجة أكبر من المشاركة كما تبرهن على ذلك زيادة عدد المشاركين قياسا إلى الدورات السابقة. واعتمدت الدورات التدريبية أدوات شتى، منها دراسات الحالات الإفرادية، وتقمص الأدوار والمناقشات التحوارية، وعروض الفيديو، فضلا عن تحليلات وتقييمات للاتجاهات. وسلطوا الضوء على

الدروس المستفادة، والتحديات الماثلة والآفاق المستقبلية بالنسبة للمسائل المحددة المعروضة. ومثل المدربون طائفة واسعة من الجامعات، والمؤسسات البحثية، والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الحكومية والدولية.

١٨١ - وشارك في الدورات التدريبية الـ ١٢ نحو ٥٠٠ شخص في المجموع. ويبلغ حجم الفصل في المتوسط في المركز ٤٠ مشاركا، ويجتذب بعض الدورات التدريبية عددا من المشاركين يصل إلى ٨٠ مشاركا. ومثل المشاركون حكومات ومنظمات غير الحكومية وأعضاء مجموعات رئيسية أخرى ومؤسسات دولية.

١٨٢ - وستتاح ملخصات الدورات التدريبية وجميع مواد هذه الدورات في مركز التعلم الإلكتروني الجديد الذي تقوم شعبة التنمية المستدامة باستحدثه في موقعها على شبكة الإنترنت (www.un.org/esa/sustdev/csd/csd15/learning_centre.htm). وسيكفل مركز التعلم الإلكتروني هذا مواصلة نشر هذه الدورات التدريبية واستمرار إتاحتها للجمهور في شكل دورات تدريبية.

١٨٣ - وسينشر موجز بما تم تلقيه من ردود وتقييمات من المشاركين بشأن كل دورة تدريبية إلى جانب مواد الدورة التدريبية لتوجيه المستعملين في المستقبل في تحديد اختياراتهم استنادا إلى آراء من شاركوا في الدورة.

الفصل الثالث

مسائل أخرى

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٤ من جدول أعمالها في جلستها ١٣ و ١٤، المعقودتين في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩.
- ٢ - وللنظر في هذا البند، كان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة بعنوان "مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١" (E/CN.17/2009/11).

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

- الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ
- ٣ - في الجلسة ١٣، عرض ممثل غرينادا، باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، مشروع قرار بعنوان "الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة مواطن الضعف لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تطبيق استراتيجية موريشيوس للتنفيذ" (E/CN.17/2009/L.3).
 - ٤ - وأبلغت اللجنة في جلستها ١٤ بأنه لا تترتب على مشروع القرار أي آثار في الميزانية البرنامجية.
 - ٥ - وفي الجلسة نفسها، انضمت أيرلندا، وإيطاليا، والبرتغال، والجمهورية التشيكية (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، وغانا، وكرواتيا، والنمسا، والهند، واليونان إلى مقدمي مشروع القرار.
 - ٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (انظر الفصل الأول، الجزء بء، القرار ٢/١٧).
 - ٧ - وقبل اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل جمهورية فتزويلا البوليفارية ببيان.
 - ٨ - وبعد اعتماد مشروع القرار، أدلى ممثل غرينادا ببيان باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١

٩ - في الجلسة ١٤، قررت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيسة، أن تحيط علماً بمذكرة الأمانة العامة بشأن مشروع برنامج عمل شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ (E/CN.17/2009/11) (انظر الفصل الأول، الجزء بء، المقرر ١٧/١).

مواعيد اجتماعات اللجنة خلال دورتها ٢٠١٠/٢٠١١

١٠ - في الجلسة ١٤، قررت اللجنة، بناء على اقتراح الرئيسة، الموافقة على المواعيد التالية لاجتماعات اللجنة خلال دورتها ٢٠١٠/٢٠١١ وأوصت بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) الفترة من ٣ إلى ١٤ أيار/مايو ٢٠١٠، الدورة الثامنة عشرة للجنة التنمية المستدامة (دورة استعراض)؛

(ب) الفترة من ٢١ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١١، الاجتماع التحضيري الحكومي الدولي للدورة التاسعة عشرة للجنة؛

(ج) الفترة من ٢ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١، الدورة التاسعة عشرة للجنة (دورة سياسات) (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع المقرر الأول).

١١ - وقبل اعتماد مشروع المقرر، أدلى ممثل الجمهورية التشيكية ببيان رد عليه أمين اللجنة.

الفصل الرابع

جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة

- ١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها ١٤ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. وكان معروضا عليها مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها الثامنة عشرة (E/CN.17/2009/L.4).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة جدول الأعمال المؤقت وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الجزء ألف، مشروع المقرر الثاني).

الفصل الخامس

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السابعة عشرة

- ١ - كان معروضا على اللجنة، في جلستها ١٤ المعقودة في ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩، مشروع التقرير المتعلق بالمسائل التنظيمية ومسائل أخرى لدورها السابعة عشرة (E/CN.17/2009/L.2).
- ٢ - وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير وعهدت إلى المقرر بإكماله، لتقدمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٩ (انظر الفصل الأول، الجزء ألف، مشروع المقرر الثاني).
- ٣ - وقبل اعتماد مشروع التقرير، أدلى ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية ببيان.

الفصل السادس

المسائل التنظيمية ومسائل أخرى

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١ - عقدت لجنة التنمية المستدامة دورتها السابعة عشرة في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨ وفي الفترة من ٤ إلى ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٩. وعقدت اللجنة ١٤ جلسة عامة. وعقد الفريقان العاملان الأول والثاني عددا من الجلسات الموازية. ونظمت اللجنة أيضا عددا من الأنشطة ذات الصلة والمناسبات الجانبية.
- ٢ - وفي الجلسة الثانية المعقودة في ٤ أيار/مايو، افتتحت الرئيسة، جيردا فيربورغ (هولندا)، الجلسة وأدلت ببيان.
- ٣ - وفي الجلسة نفسها، ألقى نائبة الأمين العام كلمة أمام اللجنة.
- ٤ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان كل من ممثلي السودان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين)، والجمهورية التشيكية (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والمكسيك (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة ريو)، وغرينادا (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة).
- ٥ - وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٤ أيار/مايو، أدلى ببيان كل من ممثلي الإمارات العربية المتحدة (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول العربية)، والسودان (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الأفريقية)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، وإسرائيل، والمراقب عن ناورو (باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ).
- ٦ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن فلسطين ببيان.
- ٧ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيان كل من ممثلي المجموعات الرئيسية التالية: المرأة؛ والأطفال والشباب؛ والشعوب الأصلية؛ والمنظمات غير الحكومية؛ والسلطات المحلية؛ والعمال والنقابات؛ ودوائر الأعمال والدوائر الصناعية؛ والأوساط العلمية والتكنولوجية؛ والمزارعون.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

٨ - انتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها الأولى التي عُقدت في ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:

غيردا فيربورغ (هولندا)

نائب الرئيس:

حواد أمين - منصور (جمهورية إيران الإسلامية)

٩ - وانتخبت اللجنة بالتركية، في جلستها الثانية التي عُقدت في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٩، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

نواب الرئيس:

كير مونيونغاندا مبوندي (ناميبيا)

تانيا راغوز (كرواتيا)

آنا بيانتشبي (الأرجنتين)

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أُحيطت اللجنة علماً بأن تانيا راغوز (كرواتيا) ستضطلع أيضاً بمسؤوليات المقرر.

جيم - جدول الأعمال وتنظيم العمل

١١ - أقرت اللجنة في جلستها الثانية، جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة عشرة بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.17/2009/1، ووافقت على تنظيم أعمالها على النحو المحدد في المرفق الأول لهذه الوثيقة. وكان جدول الأعمال كما يلي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

٣ - المجموعة المواضيعية لدورة التنفيذ ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - دورة السياسات:

(أ) الزراعة؛

(ب) التنمية الريفية؛

(ج) الأراضي؛

(د) الجفاف؛

(هـ) التصحر؛

(و) أفريقيا.

٤ - مسائل أخرى.

٥ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة عشرة للجنة.

٦ - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها السابعة عشرة.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى عروض عن نتائج المناسبات التي عُقدت بين الدورتين قدمها كل من: جواد أمين - منصور (جمهورية إيران الإسلامية)، نائب الرئيس، عن نتائج حلقة العمل المعنية بتطوير القدرات من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية، وكفاءة استخدام المياه، وسبل المعيشة في المناطق الريفية؛ وكبير مونيونغاندا مبوندي (ناميبيا)، نائب الرئيس، عن نتائج الاجتماع الإقليمي الرفيع المستوى المعقود حول موضوع "الزراعة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين: مواجهة التحديات وتحقيق ثورة خضراء مستدامة"؛ وإيلان فلاس (إسرائيل) عن نتائج الحلقة الدراسية المعقودة بين الدورتين بعنوان "دور الأنواع الأصلية والأنواع المتأقلمة مع الصحراء في إبطاء التصحر".

١٣ - وفي الجلسة الثانية أيضا، قدم عروضاً ممثلو اللجان الإقليمية التالية: ماساكازو إيتشمورا، رئيس قسم سياسات البيئة والتنمية، شعبة البيئة والتنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ؛ وخوسيه ديون، مدير شعبة الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وماريان شابر، مسؤولة التنمية المستدامة، شعبة التنمية المستدامة والمستوطنات البشرية، اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وماركو كاينر، مدير شعبة البيئة والإسكان وإدارة الأراضي، اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛ وكارول شوشاني شيرفان، رئيس قسم الموارد المائية، شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا.

١٤ - وفي الجلسة نفسها، تحاورت اللجنة مع ممثلي اللجان الإقليمية وأبدت تعليقات وطُرحت تساؤلات من جانب ممثلي جمهورية فنزويلا البوليفارية، وقيرغيزستان، والمراقبين عن لبنان وغرينادا والعراق. وأدلى ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ببيان بصفته منسق اللجان الإقليمية.

١٥ - وفي الجلسة السادسة المعقودة في ١١ أيار/مايو ٢٠٠٩، كان معروضا على اللجنة مذكرة من الأمانة العامة (E/CN.17/2009/L.1) تتضمن طلبا من المنظمة الحكومية الدولية، المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي، للمشاركة بصفة مراقب في أعمال اللجنة في دورتها السابعة عشرة.

١٦ - وفي الجلسة نفسها، قررت اللجنة الموافقة على طلب المجلس الوزاري لبلدان الشمال الأوروبي للمشاركة بصفة مراقب في أعمال اللجنة في دورتها السابعة عشرة.

دال - الحضور

١٧ - حضر الدورة ممثلو ٥٣ دولة عضوا في لجنة التنمية المستدامة. وحضرها، أيضا، مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، وعن الجماعة الأوروبية، وممثلون عن مؤسسات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. وستصدر قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.17/2009/INF/1.

هاء - الوثائق

١٨ - ترد الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها السابعة عشرة في موقع شعبة التنمية المستدامة على شبكة الإنترنت، على العنوان التالي:
www.un.org/esa/dsd/resources/res_docucsd_17.shtml